غســـان تويني

حـــوار مع الاستبداد



حوار
مع الاستبداد

غسان تويني

حوار مع الاستبداد

...



الطبعة الأولى، أيلول ٢٠٠٣

ص ب ٢٢٦-١١، بيروت، لبنان
فاكس ٥٦١٦٩٣-١-٩٦١

ISBN 2-84289-454-5

المحتويات

مقدمة

الحرب على الإرهاب، بل حروبها. . .

وحرب العراق وما نشأ ويستمر ينشأ منها. . .

زائد: حروب فلسطين، التي قيل أنها في الطريق إلى السلام، بموجب «خريطة طريق» دولية، فإذا بالحروب تتشعب والطرق إلى السلام تنهار الواحدة بعد الأخرى. . .

كل ذلك تجمّع في حوض قضية الشرق الأوسط التي عالجها غسان تويني في افتتاحيات «النهار»، فإذا بها تتصنّف حول محاور أربعة، جرى هكذا تنسيقها، مع تجاوز التسلسل الزمني مراعاةً لمنطق الموضوعية:

١ . مصير صدام ونظامه الاستبدادي الساقط؛

٢ . «خريطة الطريق» التي صارت خريطة إلى «اللامكان»؛

٣ . الشرعية الدولية، اينها، وأين الديمقراطية والحروب المن أجلها؛

٤ . إلى أين، من هنا، وهل ثمة طريق إلى السلام بين القمم؟

ثلاثة وعشرون مقالة، بعضها في حجم الدراسة، نُشرت على مدى ستة أشهر، مجموعة في هذا الكتيّب. «سجالات» هي، كما اسم السلسلة، إنما تتساجل مع واقعٍ سريع التطوّر ومجهول النتائج بعد. وتأتي مكمّلة للكتيّب الذي سبقها بعنوان «الارهاب والعراق».

«دار النهار»

من طبائع الاستبداد وإليها

حديث خرافي مع تمثال في تكريت

الحوار - ولا نقول الحديث - الذي كان يمكن ان يعتبره أي صحافي عربي عاش مآسي الحرب الاميركية على العراق انجازه الأكبر، بل تكليل جهاده، هو حوار في تكريت بالذات مع آخر تمثال لصدّام حسين، ولعله الأضخم!

حتماً، التمثال التكريتي سيكون الأكثر شبهاً بالرجل وراء الزعيم - الدموي كما لا طاغية من قبل! - الذي قيل ان له عشرة «اشباه» على الأقل، يتنكّر في جسدهم وهم مستعدون للموت بديلاً منه. ثم قيل انه لم يتوجع لتحطيم تماثيله في بغداد وسواها، لأنها تماثيل «اشباهه»، وليست تماثيله هو . . . تصوّروا!

•••

أول سؤال كان يطرحه الصحافي على التمثال الصنم

الذي صار بطل معركة تكريت، وربما المشهد «الڤاغنيري» الأخير في مسرحية تدّعي المأسوية التاريخية . . .

أول سؤال، وهو ليس سخيفاً إلا في الشكل:

- لماذا لم «يتطوّع» أي «شبيه» لك فيقود معركة كتلك التي كنت دائماً تتحدث عنها، باللغة الشعرية الجاهلية، فيُقْتل كما يُقتل البطل والسيف في يده (وكم تصوّرتَ مرات والسيف في يدك مرفوعاً) . . . وكان ينتهي بثورتك الأمر الى نهاية ملحمية، وتختفي أنت - الـ«انت» الحقيقي - في خيال خرافة، تبقى ذكراك كالشبح الممكن الظهور في أي وقت؟

بالطبع، ظلّ التمثال صنماً صامتاً.

لكن الصحافي خيّل إليه أنه يسمع صوتاً، كما في أحلام «الظهور» العجائبية، يقول له:

- لم أنوجع لما تحطّمت تماثيلي . . . حطّموها خوفاً مني. أنا على الأقل لم ينتظروا سنوات ليحطموا تماثيلي، كما انتظروا سنوات ليحطّموا تماثيل ستالين من فرط ما كان لا يزال يرعبهم حتى بعد الممات. وقد ضحكتُ كثيراً لما دخل الجنود الاميركيون الغزاة، ومن بعدهم رعاع بغداد الذين اطلقوهم، قصوري وغرفة نومي، في حين لم يتجرأ سوفياتي، ولا من اركان القيادة، على دخول مخدع ستالين المتواضع في الكرملين، خوفاً من شبحٍ يقول لهم ان ستالين لم يمت.

●●●

الصحافي تهيأ له ان صدّام لا يزال حياً، متلبساً تمثاله التكريتي، او مختبئاً داخله فبادره قائلاً:

- . . . لكن ستالين أرهب خليفته وشعبه لأنه كان قد أرهب العالم بانتصاراته. . . أين ستالينغراد، يا بطل؟ وأين لينينغراد التي احتمل اهلها ثلاث سنوات من الحصار بلغ بهم الجوع خلالها حد أكل جثث قتلاهم؟ لم يكن ستالين هناك، لكنه كان يقود المعركة كما يقود الحكام القادة الكبار أمهات معاركهم. . . كما قاد تشرشل «معركة لندن» التي كسّرها الطيران الالماني شارعاً شارعاً وبيتاً بيتاً، فارتفع صوت الزعيم يقول لشعبه «ليس عندي ما اعدكم به الا الدموع والدماء. . . والنصر، اذا صمدتم»، فصمدوا.

ستالين وتشرشل تمكنا من التحالف، رغم ما بينهما وبين شعبيهما من خلافات واختلافات لأن كل واحد منهما كان ينحني احتراماً أمام صمود الآخر وشجاعته. . . ثم ثقة شعبه به وتجاوبه معه. أما أنت؟

●●●

. . . الصحافي انتبه عند هذا الحد الى انه يتكلم وحده، وليس من صدّام يستمع. استدرك لحظة، ثم استمر منطلقاً وهو يعزّيَ نفسه بأنه يتكلم للتاريخ، في المدينة التاريخية تكريت، عاصمة ولاية صلاح الدين ومسقط رأسه، وقد انجبت من أجيالٍ أول ثورة قومية

عراقية عربية، ولم يقدر على هدمها سوى تيمورلنك العام ١٣٩٤ فاذا بصدّام يحولها بؤرة استبداد وتسلّط. . . الا اذا. . . الا اذا كان يحتفظ بها لتكون فعلاً ساحة «معركة الحواسم» الموعودة، بعدما دنس ذكرى «ام المعارك» بهزائمه المختلسة البطولات!!!

وفجأة وجد الصحافي نفسَه يقهقه، والتمثال البرونزي يردد صدى ضحكاته:

- «أم المعارك. . . أم المعارك؟» يا ليتك لم تكفر فتسرق للرسول العربي صفة حربه. كان يحارب، هو، من أجل الايمان.

فهل هو الايمان الذي جعلك تسمي اجتياحك للكويت «أم المعارك»، فهُزمت هناك بعدما خرّبت بلداً شقيقاً، وأخذت معك (الى الآخرة، أم الى منفى لا يزال مجهولاً مجلبباً باسرار صفقة ما؟) سرّ استدراج العدو الاميركي لك الى المعركة، لكي تتيح له غزو الكويت بحجة اخراجك، ثم الاقامة في الخليج والجزيرة العربية كلها بحجة التحرير والحماية؟

ويا ليتك لم تطلق على «انتصارك» (أنت؟) على ايران صفة «أم المعارك» كذلك، وأنت تعرف ولا ريب ان اميركا هي التي نصرتك (ولنقل «انتصرتك» على الفرس!) لتؤسس لحروبها «الاحتوائية». . . وهي التي باعتك «أسلحة الدمار الشامل» التي جاءت الآن تتذرع بوجودها لديك حتى تجتاح عراقك وعراقنا في أشرس حرب. . . وكنت انت هددتها بمصير «المغول الذين

سقطوا أمام أسوار بغداد». . . فاذا بالاميركان يجتاحون بغداد كما لم يفعل مغولك وتتلاشى اسوارك التي اقمتها في الخيال!

«هل تدرك يا أيها التمثال ان تلك هي العمالة الأسوأ. . . ان كنت تدرك، «فتلك مصيبة»، وان كنت لا تدرك ما صنعت، «فتلك تكون الطامة الكبرى!».

● ● ●

كتب الصحافي، في رواية حديثه، وكأن قلمه صار أسير «لاوعي» يحرِّكه، ان صمتاً مهيباً ساد في ساحة تكريت لما تفوَّه بهذه الكلمات.

واذا بالاسئلة تعود تتكاثر على شفتيه، وهو لا يقوى على النطق بها.

غالَب نفسه، وأطلق كالصرخة هذا السؤال ظنّه سيكون الأخير:

- أولَيست قمة المؤامرة الاميركية ان تقف الجيوش «المظفرة» المحتلة تتفرج على الناس تنهب بغداد؟ . . . والافظع، تتفرج على الناس المتفجرة ارهاباً كالطالبان (ترى، هل تأمرك ناسَك من فرط الاضطهاد؟) تنهب تاريخاً عمره عشرة آلاف سنة، تحطم تماثيل الالهة والابطال الحقيقيين في المتحف، تخالف ما كان قد تبقى دون مخالفة من القوانين الدولية. . . تسرق الأسرّة والأدوية من المستشفيات كما لم يفعل غزاة بل

كأن الأهالي هم غزاة ملكهم ومالهم - وكأنك قد ربّيت الرعاع على جشعٍ يقارب الجنون، ربما من فرط ما بنيت القصور على حطام أكواخهم، ومظاهر الثراء العاهر في جيرة مواطن حرمانهم. . . وزيّن إبناك صالونات قصورهما بافخم الطنافس، وكاراجاتها بأفخم السيارات، بينما بعض الناس التي سرقت لم تجد سوى الحناطير والطنابر تحمّلها أحقر المسروقات: فرشة من هنا، وبرّاد من هناك، ودواليب كاوتشوك من هنالك؟

●●●

ومضى الصحافي يتلعثم بكلامه المتسابق على لسانه بغير وعي. . . ثم توقف وقال: تعرف يا صدّام؟

. . . افظع مشهد، المشهد الذي ادمى قلوب الناس، هو تنزّه الجنود الاميركان في سراديب سجن مبنى «المخابرات» يبحثون في الزنزانات العفنة عن بقية مفقودين ومعتقلين لم تعلن اغتيالهم كما اعلنت اغتيال رفاقك في المؤامرات والانقلابات بل الوزارات. . . هل نسيت؟

أوَليست تلك قمة المؤامرة؟

أن يستعرض الاميركيون، ويعرضون على العالم المسمَّر أمام شاشات تلفزيوناتهم صور سراديب السجون العربية ليحرّضوا أحرار العالم على كرهنا. . .

بسببك وسائر الطغاة!

●●●

عند هذا الحد، كانت العتمة قد بدأت تلفّ تمثال صدام، وارتفع هواء عاصف، يحمل اصداء هتافات مبهمة تمتزج باصداء القصف الثقيل. . . فخاف الصحافي. وساعة همّ بالانصراف سمع التمثال يناديه:

- قل لسائر العرب ألا يسمحوا ببناء تماثيل لهم وهم لا يزالون على قيد الحياة - والحكم! - بل أكثر: ان ينزعوا هم صورهم العملاقة من الشوارع والقصور والوزارات.

فقط التماثيل التي تبنى بعد الوفاة تحفظ سرّ الحاكم الذي تمجّد.

أما أنا، فسيموت سرّي مع تحطم تماثيلي، لأني لن أتمكن في آخرتي حتى من الدفاع عن نفسي، أو أحاول أمام محكمة التاريخ، لا «محكمة مهداوي» ما، . . . افلا تذكر محاكمات الثورة المتلفزة، حين كان يعلن رفيقي المهداوي الحكم على المتهم الماثل أمامه قبل ان يستجوبه وقبل ان يستمع حتى الى افادته ودفاعه؟ . . . ها. . . ها. . . ها. . . وكانت الناس تضحك كما ضحكت في اسبوع بغداد لتصريحات الوزير الصحّاف! . . .

●●●

- محكمة التاريخ؟ سأل الصحافي . . . أي دفاع تريد أمامها؟

قال التمثال: أقول ولو بكلمة لماذا جيّشت كل هذه الجيوش، وحرس جمهوري بعد حرس، ولم أمشِ بها على اسرائيل اجتاحها!

- لماذا؟

جواب: لأني كنت أعرف ان اميركا هي التي تضخّم كذباً سيرة خطر جيوشي وحرسي والصواريخ . . . اما اسرائيل فتعرف الحقيقة، ولا تخاف . . . بل تهيأت لتتذرع بالكذبة الاميركية فتهجم عليّ فتهزمني، كما هزمتني في المعركة الاولى، عندما حطّمت بغارة واحدة في أقل من ساعة، المفاعل النووي الوحيد الذي بنيت، «تموز»! . . .

ولم أصدّق انني لو استقلت، ستغيّر اميركا خطتها، فلا تشن حربها. فقلت «عليّ وعلى . . . اصدقائي يا رب!».

هكذا اوقعتُ اميركا في فخّها.

●●●

وما همني لو تحطمت تماثيل بابل واشور بانيبال في متحف، ساعة كنت أعرف ان تماثيلي أنا ستتحطم قبلها! . . . ولن يتنطّح أحد على وضع تمثال منها في متحف، ولو محطماً، فلماذا ابالي، ولماذا استقيل وانا

مطمئن الى انه لن يصيبني شر؟؟؟

. . . ربما بقي تمثال تكريت بين أهلي، كما بقي لستالين تمثال واحد في جورجيا بلده. ذلك يكون عزائي. . . ولو كنت اعلم بأنّ جورجيا شامتة، ساخرة، وتدعي انه سيأتي يوم يعيد اليها امجاد حكمها لكل الروسيا، فتتمجد هذه من جديد!

ولا يضير تكريت ان تنتظر هي كذلك آخرة التاريخ!

. . . وانتهى الحوار.

.... الاثنين ١٤ نيسان ٢٠٠٣

نهاية "الحوار"... مع الأشباح؟

. . . ولأنني لم أتمكن من الذهاب الى تكريت، بعد سقوطها (سقوطها؟ . . . يعني!) لاستئناف الحوار مع تمثال صدام هناك، جاءتني منه رسالة على «انترنت» غير منظور (وغير خاضع لتنصّت بعد. . .) يضحك فيها (عليّ!)، بل يقهقه.

قال: شفت؟ . . . لست وحدي صنماً كما قلت عني، فالأصنام من غير شرّ تتعايش مع ديمقراطيتكم التي بها تتبجحون، بألف خير!».

ولم أتمكن من الردّ على هذه الرسالة السريعة، ولعلّي ارتبكت، فاستمر يقول لي صنم صدام (ولعله صار شبحاً، من يدري؟) اننا (أي اللبنانيين) لو لم نكن قد صرنا كلّنا أصناماً، «من فوق الى تحت»، لما اصبنا بالصمت والذهول بينما تهبط علينا حكومة تحمل بذور الماضي الطائفي المقيت الذي حذّر فلاسفتنا العراق من الوقوع في شرّه. . .

ولكنه وقع، انما برعاية أميركية - اسرائيلية، وبأسرع مما وقعنا نحن. . . لكننا نحن - قال - نعمنا أيضاً برعاية دون تلك فخامة لأنها كانت رعاية اسرائيلية - عربية تظلّلها (تظلّلها فقط!) هواجس وبركات أميركية مستترة. . . «ربما لأنه كانت دائماً تلوح في الأفق عندكم الأعلام الحمراء التي طردتها انا من سماء العراق وأرضه، وعلّقتُ المشانق لأهلها، في ظل معاهدة صداقة وعدم اعتداء. . . ها، ها، ها».

ومضى صوت صدام يسألني اذا كنت قد فهمت معنى أن تظلّل المعاهدات المشانق، بل تظلّل سراديب السجون تحت سابع أرض؟!. . .

●●●

بصراحة، أنا لم أفهم فوراً.

كله ألغاز، هذا «الصدّام»، وتكاثرت ألغازه وتعقّدت عندما استحال صنماً «متشبّحاً» (مشتقة من «شبح»، أشباح. . . لا من «شبّيحة» الحرب عندنا، وربما عنده كذلك، من يدري؟).

كله ألغاز صدّام؟ لا . . . مش كله.

فهمت رسالته الأولى. . . بسيطة:

«تَصبّر» حكامنا، ونحن معهم، والوراءنا ووراءهم، وكأن «على الرؤوس طير». . . طبعاً «طير» في حجم نسر كاسر. أوليس هذا شعار الرئاسة

الأميركية؟ . . . حظنا كبير انه ليس «نسراً برأسين» كما في الشعار الروسي التاريخي. معليش، ننتظر، مين بيعرف.

رسالته الثانية كذلك بدأت تتبلور في سمعي وذهني لما أفقت من نومي الذاهل: «الحروب الصغيرة» التي ترددت مخاوف الحكام من انطلاقها بعد «الحرب الكبيرة» (أي بعد الاجتياح الاميركي للمنطقة) كبرت فجأة، فصار العراق لبناناً آخر:

أكراد ضد أكراد، ومعاً ضد التركمان وتركيا . . . فضلاً عن ايران وسوريا!

وشيعة ضد شيعة، ودمويّو النزاع، انما معاً ضد السنّة . . . أي ضد تركيا، انما ليسوا معاً ضد ايران. فبعضهم معها وبعضهم ضدّها، والحبل على جرار المفاهمات.

إلا أن العراق لم يكتشف بعد صراعات الأقليات، فلا أشوريّون ولا سريانيون ولا الأرمن، ولا حتى اليهود وجد أحد وقتاً ليعتدي عليهم او يخطف منهم مَنْ يصير اختفاؤه سبباً لحرب صغيرة أخرى. «أوكي»؟!

• • •

تمكّنت أخيراً من أن أدسّ كلمة على «الأنترنت» الى تكريت. ظننتها ذكية، فتغيّر الموضوع قبل أن يسترسل الصنم (ألا تذكرون كم كان يسترسل «الشخص»

الحقيقي؟) فتنهال عليّ نبوءاته الشؤم. قلت له:

- تعرف لماذا لم يتفتت العراق أكثر مما تفتت؟ لأن لصوص التاريخ (تلاميذ موشي دايان الذي سرق وأعوانه آثار صور والجنوب عندنا عام ١٩٧٨، ولم ننسَ. . .) لصوص التاريخ اقتحموا متحف بغداد الذي كان محصّناً بالباطون والحديد. . . اقتحموه بقوة مهولة (فهمت؟) وبدقة تفوق اقتحام البصرة قبل خرابها (الضئيل نسبياً) وحملوا الشواهد الى اسواق الآثار البائدة، بحيث لا تقوم قيامة «المفضلين» على الحضارات التي ترعرعت ما بين النهرين. . . لا أحد يمكنه إذاً أن يقول، كما قيل ويقال عندنا: «لولاي، لما كان لبنان!».

العراق كان سيكون ما هو، بلا جميل أي فريق. . . ولو تكاثر عليه المطالبون بحقهم منه.

تُرى، هل كان يدرك صدام، وهل يدرك حكامنا «العرب» معاصروه (وأمثاله؟. . . لا أحد يبلغ تلك الدرجة من كبت الشعب، فتزول شخصيته وارادته. . .) - نقول هل ادرك امثال صدام ويدركون الى أي درك وصلت عروبتنا، فصرنا نسلّم بأن مصير الأمة العربيةَ يجب أن يبحث مع «فرقاء» الشرق الأوسط الآخرين، وفي ظننا هكذا أننا ندرأ شرّ مطامعهم لا بخيراتنا السائبة، بل كذلك باقتطاع حصص من الأرض والناس؟

● ● ●

حديث التاريخ ذكّرني بمصير أول وزير للثقافة في لبنان حاول جدياً ان يعطي الوطن الصغير حجمه التاريخي الكبير، فعاقبوه!

طبعاً، في حكومة استعادت - أكثر مما كان يحلم بعض هؤلاء - ممثلين عن الفرقاء المحاربين «الاهليين» وأحزابهم التي كانت قد بدأت تصير بالية. . . في هكذا حكومة، كيف تحتفظ بغسان سلامة وزيراً للثقافة، وهو الذي جاء يستنفر دعاة «ثقافة السلام»، ويرتّب معهم قواعد الحوارات العقلانية محل« الحوارات الميليشيوية» التي مزّقت عقولنا، كما مزّقت القلوب والأجساد؟ . . . والمدائن طبعاً!!!

لعل صنم صدّام سمعني أسائل نفسي عن الأمر . . . أو سمعني أحد أشباهه الذين كانوا في مؤتمر وزراء الخارجية في الرياض، فاذا بصوت غاضب يصرخ: «الى أين تريدون ان تذهبوا بلبنان؟ . . . الى أي شاطئ؟ . . . لا نزال نحتاجه نحن . . . رهينة في سوق المبادلات الدولية، ودمية صمّاء بكماء (الأصنام، الأصنام!!!) فلا يُسمع منها صوت عربي حضاري طالباً للحرية، يهيئ الأجيال لممارستها . . . .

ممنوع ألا يُسرَق تاريخنا حتى من متاحف الحجارة، فتريدون ان تعيدوا تجميعه مكتبات، مكتبات؟

وتريدون نشر الكتب، والتغرّب الى مناهل الاستشراق حتى نصير نعرف عن جذورنا، وتطلعاتنا، أكثر مما تعلمنا من الغرب نفسه، فنخاطبه بلغة

الراشدين البالغين؟

هي عاصمة المأمون، حوّلناها الى هياكل لتأليه الاستبداد. . . وبيت لحم، تسبّبنا بتسييجها بمداميك الاستعمار التهويدي، وتريدون وزيراً يعمّر للمعرفة، اي للحق والخير والجمال، موائل ومنابر ومعابد؟

●●●

قالوا ان ذلك كان حلماً مجنوناً. «حوار حضارات»، وصراع حضارات؟

ممنوع أن نتذكّر. . . ممنوع ان نطل على أوروبا التي منا أخذت اسمها، من الشاطئ المقابل لشواطئ طموحاتها. روما الجديدة مستعدة لأن تهدّم كل قرطاجة، وان تمنع الإبحار الى أي أندلس أخرى.

آسيا المغول الذين هدد بهم صدّام أميركا هي قدركم يا لبنانيين. وغداً، ستطوى ملفات حوارات الحضارات لترتفع ميكروفونات الدعوة الى قومية الرمال العربية التي دفنوها تحت اطلال بغداد. . . « قفا نبكي!».

وقهقه تمثال صدّام طويلاً بينما أشباحه المتكاثرة، وقد انفضحت، تنظر الينا بشماتة واستهزاء، وكأنها - بكل وزرائها والناطقين بألسنتها البليدة التي انطفأ لهبها - تقول لنا: ناموا واطمئنوا يا عرب لبنان. . . عروبتكم «النهضوية» زالت مواسمها.

واسكتوا الكي لا نضطر الى إطلاق ارهابٍ ما من

ارضكم الفقيرة يعيد اليها ازمان بني اسرائيل، فتترحّمون على عروبة حروبنا الأهلية وردعنا لها بالأسوأ منها.

وحدها القناعة بالصمت هي الكنز الذي لا يفنى.

ممنوع الحلم، وممنوع التكلم بلغته... إلاّ مع الأشباح.

.... الاحد ٢٠ نيسان ٢٠٠٣

”طبائع الاستبداد“ بعد السقوط

تُرى، هل تفرّج صدام حسين على ابنته رغد، حيث هو، واستمع إليها على التلفزيون وعلى الاذاعات التي تناقلت كلامها عن سر سقوط بغداد؟

«التفسير واضح. الموضوع فسّر نفسه. للأسف الناس الذين كان واضعاً ثقته بهم بشكل مطلق (...) الغدر الرئيسي كان عن طريقهم (...) هذه كانت حالة غدر، حالة قاسية جداً...».

حتماً، صدام صار يعرف... ولو كان يغالب النفس ويوجه النداءات، لعل وعسى. لا نخاله بكى قهراً. الطاغية الروماني نيرون الذي أحرق روما كان يقهقه وهو يتفرّج على حريقها.

لو كنا في مسرحية شكسبيرية، لقلنا ان شيئاً واحداً لم يكن يتوقعه ولا يتمناه صدام هو ان ينعى ولديه... وان تقول الابنة التي قتل زوجها بعدما دعاه الى العودة واعطاه الأمان: «والدي كان طيباً وحنوناً»!... هنا،

ربما استيقظ فيه الانسان، فمسح دمعة او دمعتين، لا اكثر!

«كان طيباً معنا»، قالت؟

انما ماذا عن عشرات، بل مئات الألوف الذين غصّت بجثثهم المقابر الجماعية؟ . . . هل كان معهم «طيباً وحنوناً»؟ . . . ومع وزرائه وأعوانه وأقاربه الذين اغتالهم؟ . . . ونشر صور اغتيالهم، ليغتال نفوس الآخرين قبل اجسادهم؟

وماذا لو سألت الاذاعات والتلفزيونات من بقي حياً من أولاد هؤلاء؟

• • •

مسرحية شكسبيرية؟

لا، أكثر . . . انها حالة مَرَضية تستدعي مئة دراسة ودراسة، لا في «طبائع الاستبداد» (رحم الله عبد الرحمن الكواكبي) فحسب، بل في أصول الحكم وفلسفة الثورة على الطاغية، بل في فلسفة التاريخ، رجالاً واحداثاً.

أولها: لماذا يغدر بالطاغية **«الناس الذين كان واضعاً ثقته بهم»**؟

وليس آخرها: لماذا جيوش الطغاة لا تحارب دفاعاً عن الوطن؟ ولماذا لم يستقرئ صدام حال جيشه بعد هزيمة الكويت وتشتت فلوله في الصحراء . . . ثم

مشاهد الجنود، أو من عاد منهم الى بغداد، يطلقون الرصاص من بنادقهم ابتهاجاً . . . وهو الرصاص الذي لم يصوّبوه الى صدور الجنود الاميركيين الذين كانوا يطاردونهم بل احتفظوا به لساعة . . . السلام؟

ذلك ان الجيوش، ولو «مهولة» (الكواكبي) التي جرى «تطبيعها» على «تسطيح الشعوب» وتزوير ارادتها خدمةً للطاغية، وعلى اغتيال الأحرار والتجسس عليهم . . . هذه الجيوش لا تحارب العدو ولا تدافع عن الوطن، كأنما الأموال التي انفقت على تسليحها لم تهيئها للانتصار في المعارك بل لكسب المغانم والامتيازات، ولا خجل ولا وجل!!!

تريدون شواهد؟

دونكم والحروب مع اسرائيل التي خاضها الأهالي وقاوموا اسرائيل بالعصي، حيث لا سلاح، بينما الجيوش تحرس نفسها . . . حتى الحدود، لا تحرسها. تحرس نفسها، ربما، الحكام.

مرة أخرى، رحم الله عبد الرحمن الكواكبي (الحلبي) . . . ليت صدام وابنيه وابنتيه قرأوا «طبائع الاستبداد».

وسواهم كذلك، ليت يقرأون؟

● ● ●

وبعد، ليس همنا هنا أن نحاكم صدّام.

حتى أميركا، لا نظنها، رغم مظاهر المطاردة، تريد اعتقاله ومحاكمته. فقط، تريد اغتياله حتى لا يبقى خرافة يعظّمها يوماً شعب في حاجة الى بطل شهيد. ولو صودف واعتقل صدام واحيل على محاكمة عادلة لكانت اميركا رامسفيلد والمخابرات هي التي تدان، لأنه ولا شك «**الرجل الذي يعرف كثيراً**»، كما في الروايات البوليسية، يجب ازالته هو واسراره...

واسرار التواطؤ الأميركي مع صدام، الضمنية والموضوعية، تبدأ بالمواد الكيماوية التي باعته اياها اميركا (وقد سبق ونشرت صور الوثائق عبر تقرير مفتشي الامم المتحدة، وبتوقيع رامسفيلد اياه) فاستعملها في كردستان... ولا تنتهي حكاية التواطؤ بحربه مع ايران بل تمتد الى استمراره في ضخ ما يزيد على ٩٠ في المئة من نفط العراق الى أميركا، رغم قرارات مجلس الأمن حتى الساعة الأخيرة قبل الحرب... وبدل أن تذهب اموال النفط لتغذية الأطفال والجياع، وتنمية القرى التي استعرضت تلفزيونات العالم، بما فيها التلفزيونات العربية، مظاهر تخلّفها وبؤسها، كانت تنفق هذه الأموال على القصور ومجموعات السيارات (بما فيها سيارات الأبناء) ويودع الفائض في كهوف الوزارات صناديق و... تذكروا: في المصارف العربية والاجنبية، بمئات الملايين، للاستعمال عند الهرب!

• • •

لا، لا . . . ليس همنا هنا ان نحاكم صدّام. نكاد نتمنى أن تحاكمه أميركا، فتكتمل الرواية «الشكسبيرية»، ولعلنا نعرف آنذاك كيف تواطأت اميركا أو بعضها مع صدّام وحكمه، فمكنته من قمع الثورة العراقية التي قامت ضدّه عام ١٩٩١ بينما كان جيشه يتقهقر من الكويت . . . وذلك لكي لا ينبت من تلك الثورة حكم عراقي ديمقراطي بالطبيعة . . .

القبور المكلّسة في الصحراء شواهد. ولعل عدم وصول الجيش الاميركي الى بغداد آنذاك (لاقامة حكم «ديمقراطي» من فوق) شاهد آخر على أهداف «حرب الخليج» التي توزّع مغانمها عرب شاركوا فيها عن شهوة وجهل.

مفهوم؟ لا نقول أكثر.

بلى نقول شيئاً واحداً: نتمنى، ما دام وارداً ارسال قوات عربية، مرة اخرى، الى العراق، ويشترط حكامنا، كاوروبا وسواها، ان تكون قوات «حفظ سلام» (اي «قوات ردع»)، تتذكرون؟ . . . نتمنى، اذا قررت سوريا ان ترسل قوة من عندها، الا تنسى، في اطار «وحدة المسارين»، ان تصطحب قوة من الجيش اللبناني، فلا تجني الشقيقة وحدها اجر نخوتها العربية!».

● ● ●

مسرحية شكسبيرية؟

نعم، وكما في كل تراجيديا «قَدَريّة»، سيموت البطل قبل سدل الستارة، وغالباً ما يضج المرسح بأكثر من ضحية.

من يدري؟ . . . ربما ألّف كاتب عراقي ملهم سيناريو يجيء فيه البطل صدّام ليخلو الى نفسه ويبكي على ضريح ولديه ويصلّي. فيغتاله هناك «القدر الأميركي» . . . ويفرح «جورج دبليو» ويصفّق، بينما يجفف بعض المتفرجين دموع تماسيح عن عيونهم.

ربما . . . أما قراء النظريات الحديثة عن «طبائع الاستبداد»، فـ«يعرفون أحسن» (كما يقول المثل الاميركي).

يعرفون، مثلاً، ان «القدر الاميركي» في حاجة الى صدّام يظل يرسل النداءات لمقاومتهم حتى لا يصدّق الناس المتفرجون، ولا يصدّق الاميركيون خصوصاً ان الذين ملأوا المرسح جثث جنود اميركيين أبرياء ليسوا من اتباع الطاغية (وإلا، لما «غدروا به» كما تقول ابنته!)، بل هم خميرة الثورة العراقية على كل احتلال وكل طغيان، منذ القرن الخامس عشر في الألف السابق، وتستمر تسقيها دماء الذين استشهدوا في تكريت، قبل ان تحبل بامثال صدام، وفي جبال كردستان وصحراء الكويت و . . . وزواريب الحكم وأقبية قصوره والمؤامرات!

نعم يا سيّدة «رغد» صدام حسين، «الموضوع فسّر

نفسه» كما قلت أنت. . . وما لم تقوليه في حزنك، يفسّره الذين سمعَوك تتحدثين عن زوجك واغتياله وما حفلت به «العائلة» من شهوات وأحقاد ومؤامرات! . . .

فحذار الاستبداد بعد ساعة السقوط.

تفرجي على مسرحية «عطيل» قبل ان تصدقي ابتكارات المفسدين!

.... الاثنين ٤ آب ٢٠٠٣

طاغوت يفترس... ديمقراطيته!

مئات التماثيل لشيراك وپوتين يجب ان تقام، في شوارع واشنطن ونيويورك ولندن، قبل باريس وموسكو. . . ومئات «المقامات» للصلاة الى «البابا» القديس، لأنهم حاولوا انقاذ اميركا مما تورّطت فيه وانقاذ العالم، وبالذات عالمنا العربي (عالمنا نحن؟. . . مساكين، نحن!) من المأساة التاريخية، فضلاً عن انقاذ العراق (عراق الشعب والتاريخ، لا عراق صدام حسين ونظامه المجنون!) من اتون الكبريت والنفط الذي يحرقه امام اعيننا، ساعة بعد ساعة. . .

يتساءل واحدنا: من الذي يحرق بغداد ويقصف معالمها والعمارات؟. . .

اميركا التي ما فتئت منذ «١١/ ٩» تتبجح بتمسكها بالقيم الانسانية ورسالة حقوق الانسان وحرياته، والدعوة الديمقراطية التي تريدها لنا، نحن «المتخلفين

تحت نير التأخر والاستبداد»؟ . . .

ام هو «بن لادن آخـر» يقـصف بغـداد بارهابه، او شارون يقود تلميذه النجيب، بعدما لم يبق في فلسطين ما يستحق الهدم . . . ام هو «هولاكو» ما خرج من بطون التاريخ المغولي الاسود، ام جنكيس خان؟ . . . ام هو نظام «طالبان» آخر تقمّص في البيت الابيض ويريدنا ان نصير ديمقراطيين في القبور، وفي احسن الحالات راكعين امام اصنام تكنولوجية تهبط من «حرب النجوم»؟!!!

● ● ●

ما حاولت اوروبا، والروسيا (حتى الروسيا، رغم ما لا تزال تجرجر من اوزار البلشفية) بل والصين في عمق تحفظها التاريخي . . . وما حاولت ولا تزال جماهير العالم، بما فيه الدول المتقزّمة حول المارد الاميركي الميكانيكي الفالت العقل . . .

ما حاول هؤلاء كلهمَ، وحاول الاسلام العاقل والمسيحية الساجدة، قوله لاميركا ان الانسان يتوق الى السلام، لا الى الحرب، ولو كانت بقايا سليقية نيرونية تكمن في كل «سوپر - دولة» تتعبّد جبروتها الامبراطوري!

ثم الاهم: حاول هؤلاء جميعاً ان يقولوا ان الديمقراطية لا تزرعها القوة الصافية، لأنّ هذه تولّد

ارهاباً في وجه ارهابها... والارهاب، ولو ادّعى «جهاداً»، لا يحمي الحرية ولا يفتح طريقاً اليها، سواء مارسه الطاغوت الاميركي او هو خرج من كهوف الجاهلية!

•••

في ندوة مناقشة دعا اليها وزير الثقافة غسان سلامة مثقفين لبنانيين لتبادل الرأي مع السفير موراتينوس، كان الخوف على الديمقراطية - وهي العروة الحضارية الوثقى التي تربط بين اوروبا والمتوسّط العربي تاريخاً بعد تاريخ - كان هذا الخوف اقوى من الخوف من مترتبات الحرب الاخرى!

الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى، كان يصرّح بعد ذلك انّ «المشاورات العربية... مستمرة». ليطمئننا، بعده بلحظات، وزير خارجية مصر انه سمع اشاعة عن مشروع دعوة لقمة عربية، ولكنه لا يتوقع انعقادها الآن!

لماذا «الآن»؟... بكّير، نبحث بعد «خراب البصرة».

«القمة» - ويجب ان تكون قمة حقاً - التي تصح الدعوة اليها هي اجتماع بين جميع المثقفين العرب من الذين تجرأوا ووقّعوا عرائض وبيانات يطالبون فيها بالديمقراطية وتنمية الانسان وإطلاق حرياته... من

الرياض الى دمشق، مروراً باليمن ولبنان طبعاً. . .
الذين ادركوا ان الزمن هو زمن «ساعة حقيقة» هي غير ساعة الحقيقة التي اطلقتها الغطرسة الامبراطورية «البوشية»!

قمّة لا يكتفي فيها المثقفون بالتماس الحرية من السلاطين، بل يمارسونها، بشجاعة حتى البطولة. . .
يمارسونها فعلاً وعملاً، وليكن ثمنها ما يكون. . .

نقول ذلك لأننا نخاف ان تنتهي الغطرسة الاميركية، سواء انتصرت عسكرياً في العراق، ام انتهى بها جنونها وراء «القوة الصافية» الى متاهات صحراوية لا احد يقدر ان يعرف اين تستقر سراباتها. . .

نقول: نخاف ان تكون الديمقراطية، وأن يصير الاحرار العرب قرباناً يُقدّم على مذابح «بغداد - واشنطن».

ويكون كهنة الهيكل والعرّافون خيالات حيّة للارهاب، «بن لادن» ثائرٌ من هنا، و«بن لادن» طاغية من هناك!

الاحد ٢٣ آذار ٢٠٠٣

خريطة الطريق
خرائط إلى... اللا مكان!

"خريطة الطريق" ... تمرّ من القمم

بالعودة الى بيروت، تبدو روسيا بطرسبرج أقرب إلينا مما لو كنا ننظر اليها من باريس!

ذلك بفعل تذكّر «علّة وجودها» (بالمعنى الجيو - فلسفي، لمن صاروا يهوون الفذلكة!) وكيف ان القيصر الذي تحمل اسمه، «بطرس الأكبر»، بناها بمثابة التحدي:

أولاً، لكي تكون عاصمة الروسيا أقرب الى أوروبا، في حين كانت العاصمة القديمة (التي عاد اليها السوفيات) موسكو، في العمق الآسيوي؛

وثانياً، لكي يكرّس للروسيا دورها الأوروبي، وكانت قمته هزيمة نابوليون ثم اشتراك «بطرسبرج» في «مؤتمر التوافق الاوروبي» آنذاك (الى جانب باريس ولندن وفيينا الخ. . .) الذي كان يقيم التوازنات الدولية، فتتوزع «الدول الكبرى» خلاله الأدوار، في «مشرق» ذلك الزمن، ثم تنسّق تسابقها على وراثة

الامبراطورية العثمانية، وهي «الرجل المريض» يتهاوى. . . واوروبا تنتظر المغانم!

وثالثاً، لكي تتطور الحضارة والثقافة الروسية أوروبياً - وكان الغرب الاوروبي هو السبّاق منذ نهضة القرن الخامس عشر - بدءاً بالنسق المعماري، فاستورد القيصر ولا مركّبات نقص المهندسين الطليان والفرنسيين، لتخطيط مدينته وبناء قصورها بل بعض كنائسها، فضلاً عن التشبه بالصناعات البحرية التي كانت هولندا طليعتها - وقد ذهب متنكراً ليعمل سنة كاملة في صناعة السفن هناك - وصولاً الى توسّل اللغة الفرنسية أداة التعامل الديبلوماسي.

• • •

هل هذا هو التاريخ الذي استوحاه الرئيس الاميركي (وبلاده لم تكن بعد قد «تدولّت» أيام بطرس الأكبر)، فيتوجه الى «قمة الثماني الصناعية» - وريثة «مؤتمر فيينا» - من طريق بطرسبرج؟. . . وقد أعاد إليها القيصر الصغير فلاديمير بوتين زهواً فقدته مع الثورة البولشفية؟

لا نظنّ. . . شعورنا ان «المرجعية» الفكرية للرئيس بوش انما هي أقرب الى «القرن الأميركي» (أي الثالث والعشرين!)، فجاء يؤكد لفرنسا التي أصبحت هاجسه انه يقيم حواره الدولي الأول مع الجبار الآخر، أي مع

روسيا ولو انتصر عليها في الحرب الباردة فوقّع معها امس بالذات المعاهدة النووية التي كانت موسكو تؤجلها. . . وامعن في توسل الرمزيات، فجعل طريقه الى إفيان، كما الى بطرسبرج، تمر من «أوروبا» الجديدة»، فيزور فرصوفيا التي كانت موسكو قد جعلتها عاصمة حلفها المناهض لأوروبا «القديمة» أيام احتضان حلف شمال الأطلسي لها!!!

ورسالة أخرى من بوش الى فرنسا: انه لا يستمر الى النهاية في مؤتمر إفيان، ولا يلتقي الرؤساء الذين جمهرهم الرئيس شيراك هناك للاجتماع مع القمة التي يستضيف، بل يسرع الى قمتين لا يشرك فيهما أوروبا ولا الروسيا: قمة عربية مصغّرة عجز العرب عن عقدها من دونه، وقمة تجمع للمرة الأولى رئيس حكومة فلسطينية (لدولة قيد الانشاء) الى رئيس حكومة الاسرائيل الاشد تطرّفاً منذ كمب ديفيد الأولى (١٩٧٨).

• • •

فما أكثر الرسائل التاريخية، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. . .

أهمها بالنسبة الينا، نحن العرب - وبنوع أخصّ الى دولتي المسار اللبناني السوري «الموحّد» - ان المُطالبَ لعاصمته أن تكون «روما الجديدة» (أي عاصِمَة

الامبراطورية العالمية المقبلة) مهّد لجولته العالمية الأولى بحديث صحافي خصّ به عدداً قليلاً من الصحف وضمّنه رسالتين ولا أبلغ:

الأولى رسالة الى فرنسا، فقال لها: «تحيا فرنسا» (بالفرنسية)... وكأنه يقول، من مجمل كلامه، ان الحقد بسبب الماضي أقل من الود الذي تفرضه مصلحة المستقبل؛

والثانية رسالة الى العرب، عبر كلام موجه في ظاهره الى اسرائيل: «نعم في وسعي الضغط على شارون، فلا تستمروا في التشكيك...» ولا يخفى على المراقب ما في هذه الرسالة من «تحية عابرة» الى سائر أعضاء «الرباعي» صاحب «خريطة الطريق» إياها: أن اميركا لا سواها، هي القادرة على الضغط على اسرائيل، فليهدأ الأوروبيون والروس، ولتصبر عليه «الأمم المتحدة» كلها!

●●●

... ترى، لماذا أفاق بوش فجأة وتذكّر ان في وسعه «الضغط على شارون»، وهو الذي كان قد وصفه بأنه «رجل سلام» وحال دون ان تحقق الأمم المتحدة في عدوانه الوحشي على جنين، كما لم يردعه عن الاعتداء على «بيت لحم» بالذات، بل على البقية الفلسطينية غير المحتلة، مدائن مدائن؟

تلك هي المسألة!

بل تلك تكون البداية الحقيقية لخريطة الطريق التي يفترض فيها، مرحلة مرحلة، ان تقودنا لا الى مجرّد قيام «دولة فلسطينية مستوحاة من رؤيا الرئيس بوش، الخ. . . » - كما في النص - بل الى «سلام حقيقي» في الشرق الأوسط.

وكأننا بالرئيس الاميركي يخاطب العالم الذي التزم هذه الخريطة - ويخاطب العرب بنوعٍ أخصّ - فيقول ان بلاده انطلقت على الطريق وقد رفعتها من المستوى الديبلوماسي التقليدي الذي كانت تتعثر عليه، الى السوية القممية.

لماذا هكذا فجأة، ولماذا لم تتصرف أميركا بهذا الزخم من قبل؟

الجواب البديهي أنها، في آن واحد، اكتسبت من حربها على عراق صدام ثقة بالنفسّ لم تكن لها، وموقعاً «مصداقياً» في حربها على الارهاب كان متعثر البلوغ نتيجة استنقاعها في رمال أفغانستان. . . فضلاً عن حاجتها، كي تصل الى «حالة عراقية» معقولة، الى السير بالقضية الفلسطينية على نحوٍ يخرجها من موقع العدو المحتل، والمستعمر الغاشمٍ، الى موقع الشريك في طلب سلام يطمئن اليه العرب، فيطمئنون الى الاميركا التي تصنعه.

• • •

هل تقدر اميركا على ذلك؟

الجواب، كالنجاح، على مرحلتين:

المرحلة الأولى قمة شرم الشيخ، حيث سيحاول الرئيس بوش ما لم يتمكن الرئيس كارتر من قبله تحقيقه في كمب ديفيد الأول، ولا تمكن الرئيس كليتتون من بلوغه في كمب ديفيد الثاني: التصدي للنزاع الفلسطيني - الاسرائيلي والى جانبه (حتى لا نقول «في جعبته») حلف من «عرب اميركا». . . أي من عرب يؤيدون حرب اميركا على الارهاب المنسوب الىّ العرب والاسلام، ولو لم يؤيدوا حربها على العراق علناً، ولا شاركوها - علناً على الأقل - في اسقاط صدام حسين ونظامه.

أي، بتعبير أوضح، يسير الرئيس بوش على نقيض «خريطة الطريق»: يدخل الى الفلسطينيين من «بابه» (بابه هو) العربي، بدل ان ينطلق الى السلام الشامل لكل العرب من باب القضية الفلسطينية.

[بين هلالين: هذا ما يفسّر استبعاد دمشق - التي لا تزال تعتبرها اميركا متسربلة ببعثيتها، رغم توقيعها امس بالذات اول اتفاق نفطي مع أميركا - استبعادها من قمة شرم الشيخ حيث لا يريد «فريقاً»، ولا حتى «صوتاً» عربياً ينيب نفسه عن الفلسطينيين، فيناقش من منطلقاته مدعياً ان في يده «ورقة» فلسطينية، ناهيك بـ«الورقة اللبنانية» المخطوفة الارادة، والصوت. . .].

●●●

مرة أخرى، السؤال أياه: هل تقدر أميركا على ذلك؟ . . . هل يقدر الرئيس بوش؟

لا أحد بين العرب يملك جواباً عملياً، في غياب مشروع عربي عملي لحل القضية الفلسطينية، ولا حتى مشروع ثوري يفقدها قوة المبادرة التي كانت لها أيام «العمق الاستراتيجي» الحقيقي الذي كان يشكله الاتحاد السوفياتي وما يتحرك في ركبه، او يواكبه، مثل «دول عدم الانحياز» والصين و«المؤتمر الاسلامي» الذي تحاشى حتى التصدّي الكلامي لما صنعته اميركا في العراق وما «تكيّفه» له أيديها.

والدليل هو الالتفاف الدولي في مجلس الأمن، في مقابل تنازلات رمزية لدور مبهم تقوم به الأمم المتحدة. . . وقد حرمت الديبلوماسية السورية نفسها، وحرمت العرب، حق الدعوة الى اشتراط هذا الدور، بغيابها عن المناقشة واقتراعها بالموافقة على قرار مجلس الأمن خطياً، أي من دون تحفّظ. . . فكيف تتحفّظ الآن، وتؤخذ جدياً قدرتها على اكساب تحفظها بعداً عملياً؟

● ● ●

في وجه الصمت الدولي في بطرسبرج وإفيان، ستقدر أميركا اذاً على السير وفق «خريطة الطريق» كما عدّلتها. . . أي على طريق القمم!

ولكن، هل انتهى كل شيء؟

لا، كلا، لم ينته كل شيء إطلاقاً.

ونكاد هنا نكرر قولاً كان قد صار مألوفاً، ان الرفض الاسرائيلي، لاعتبارات محض اسرائيلية، هو الذي «سيوفّر على العرب» الرفض الذي كانوا يتمنون. . .

وبواقعية مريرة تقترب بنا من السأم، لا بد أن نعترف بأننا نحن العرب، خلال نصف القرن الذي انقضى منذ نكبة ١٩٤٨، أهدرنا بأنظمتنا العاهرة، ولا استثناء، الطاقات العربية التي كان يمكن ان تحصّن رفضنا ولو بالقدرة على الصمود. . .

الصمود من دون انتحار!

فاذا بنا اليوم يصفّق عقائديونا بسخافة مثيرة لشهادات بَطَلة بريئة تنقذ شرفنا الذي لم تحمه الجيوش، ولن تحميه. . . ولكنها شهادات - ولو اكتسبت لنا الجنة، فانها لن تبني لنا دولاً حرّة مستقلة قادرة على تقرير مصيرها، ومصير شعوبها!!!

•••

ماذا يبقى لنا اذاً؟ الاستسلام؟ . . . لا، كلا.

يبقى لنا «التفاؤل بالخير»، حتى لا يُتهم تشاؤمنا بانه هو الذي ادى الى فشل السلام!

العراقيون - وتلك هي المأساة - هم الذين قد يقررون المصير العربي الذي حرمتهم ديكتاتورية صدام حتى المشاركة في تقريره.

كيف يكون ذلك؟

بالثورة الديمقراطية - نعم الثورة الديمقراطية - على الحلم الامبريالي الاميركي.

فاذا تمكنوا هم من التوافق على اقامة نظام يفسد على اميركا وصايتها عليهم... يفسده ايجابياً، لا سلبياً كما في ماضي سلبياتنا الزاهر بالانتحاريات، وافظعها الارهاب...

اذا تمكن العراقيون - نقول - من فرض نظام ديمقراطي عراقي حقيقي، وهذا ممكن لأن اميركا لن تقدر على منعه - تكون تلك بداية «خريطة الطريق» المضادة. واذذاك لا قبل ذلك، يستعيد العرب بعض دورهم التاريخي الذي اضاعوه، بل يكتسبون على الاقل احتراماً يشجّع العالم الذي وقف الى جانبهم، ملايين ملايين، من الرهان عليهم، شعوباً لا حكاماً!

وتكون تلك بداية لعلها تستفز شارون على رفض التأثر بالضغوط الاميركية، فينحر اسرائيل حين يمنع اميركا من السير بها الى امبراطوريتها الوهمية.

وحذار، ولا نخاف ولا نخجل من أن نحذّر: حذار التصرف كما تشتهي اسرائيل ان نتصرف!... أي بما يصرف اميركا عن الضغط على اسرائيل، وما يصرف العالم، عن الضغط على اميركا ولو بالحد الادنى الذي لا يزال في متناوله، اذا تشجّع.

.... الإثنين ٢ حزيران ٢٠٠٣

"خريطة طريق"...
الى السيادة والجنوب والحرية

- 1 -

كي لا نقع في هوس التنظير و«تجربة» تفسير المعلوم بالمجهول، «تغطيةً لسماوات القبول بقبوات الرفض» (بالإذن من المثل السيّار)... نبدأ هذا المقال باستعادة أمر شخصي، على سبيل الشهادة.

القرار ٥٢٠ الصادر عن مجلس الأمن في تاريخ ١٧ أيلول ١٩٨٢ لا ينطبق على وضع لبنان اليوم!

أقول ذلك، شهادةً، بصفتي آنذاك سفير لبنان الذي كتب مشروع القرار بخط يده، ثم شارك في صياغته النهائية ودافع عنه أمام مجلس الأمن ونال من المجلس اقراره بالاجماع.

وعلى سبيل توضيح الواضح، اريد القول ان القرار ينصّ في مقدمته على ان مجلس الأمن «يأخذ علماً بتصميم لبنان على تأمين انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان». ثم في المادة الرابعة، وهي الأهم،

«يكرر الدعوة الى احترام سيادة لبنان احتراماً كلياً، واحترام سلامة أراضيه، ووحدته واستقلاله السياسي في ظل سلطاته وحدها ودون سواها، عبر انتشار الجيش اللبناني في كل لبنان». ولا تسمّي المادة الرابعة هذه، ولا المواد الأخرى، الجيش السوري.

على سبيل الشهادة كذلك، أذكر انني - وكسائر الناس - كنت انظر الى صوَر الجيش السوري منسحباً من بيروت (ومن مواقعه الأخرى) بشاحناته الرازحة تحت أثقال المفروشات والبرادات وأجهزة التلفزيون، وقد نُشرت هذه الصور في الصحافة العالمية، وصدورها ذات صباح في «النيويورك تايمس» لم يملأني فخراً واعتزازاً بعروبتي، بل جعلني في منتهى الاحراج عندما مثلت مرة تالية أمام مجلس الأمن!!!

• • •

هل يعني ادراج هذه الشهادة، على نحو أعترف بأنه غير مألوف، انني لا اؤيد انسحاب الجيش السوري، أو بالأحرى ما سُمّي «إعادة الانتشار» من لبنان؟

لا، كلا... معاذ الله.

انما هي مجرّد دعوة الى عدم المتاجرة بهذه «القميص عثمان»... فقمصان المتاجرة الأخرى كثيرة، ومن كل الألوان، في اسواق النخاسة السياسية، في لبنان ومن حوله!

ماذا أكثر؟

العلة ليست في وجود أو عدم وجود الجيش السوري في لبنان. ولمن يحتاج الى المزيد، اسأل ما اذا كنا رأينا مرة الجيش السوري يزحف الى بعبدا أو ساحة البرلمان، لينصّب علينا هذا الرئيس او ذاك، أكان جنرالاً أم غير جنرال.

لا، كلا... عدم «احترام سيادة لبنان» لا يحتاج، ولم يحتج الى جيش. ونكرر ما قلناه مرة سابقة في هذا المقام بالذات: ثمة جيش أميركي في المانيا، ولم يمنع ذلك المانيا من معارضة اميركا والتصدي لها. ولا منع الناخبين الألمان من اختيار حكومة (وبالذات مستشار ووزير خارجية) تعارض اميركا! وكذلك الأمر في اليابان، علماً بأن الدولتين خرجتا من حرب هزمتهما فيها اميركا.

السبب؟... اليكم الجواب:

في المانيا، واليابان، يُحلّون «احترام السيادة والاستقلال» في مرتبة أرفع وأكثر مناعة من الرهبة العسكرية، و... و... «الولاء الأخوي»!!!

وحسبنا القول. وكفى.

- 2 -

ولننتقل الى الأهم.

هدأ «الزلزال» خلال زيارة الوزير پاول لبيروت ودمشق. لكن مطالبه لم تتغيّر، بل على العكس زادتها

صلابة «مبادرة» الوزير دوفيلبان (الذي لم تكن اثارته للقرار ٥٢٠ هي أهم ما ورد في بيانه). وانسحاب الجيش السوري ليس البند الأهم في «الفاتورة» التي تلاها الوزير پاول عقب زيارته بل الكلام الجدي يتناول جوهر القرار ٥٢٠، أي «احترام سيادة لبنان الخ...» وصولاً الى «انتشار الجيش اللبناني في كل لبنان».

إلا أن الكلام هنا موجه الى الحكم اللبناني، وليس الى سوريا، وتكرر توجيهه في تصريح للوزير الاميركي، رغم تجاهله في البيان اللبناني الطوباوي اللهجة. أما المطالب الموجهة الى سوريا، فأكثر حراجة... وغالب الظن انها ستلبّى، ولو بعد «الحوار» الذي رفع الوزير الشرع شراعه فجأة، وعالياً، بل عالياً جدا!!!

السؤال - وخصوصاً على ألسنة «الوطنجية» الذين لم يُشفوا بعد -: هل نخضع، هل نطيع مطالب اميركا؟

كلا... انما نخضع لمتطلبات «السيادة الوطنية» ونطيع، لا أميركا ولا فرنسا، بل نطيع الاستقلال اللبناني الذي ذهبنا الى مجالس الأمم نطالب بتأمين احترامه. ثم، اذا بنا نحن نتهرّب من احترامه وبسط سيادته الحرة، بل نتهرّب من مجرد الاعتراف بأنه مطلب!

●●●

وبتعبير واضح صريح، ما نطلب من الحكم اللبناني القيام به، اذا كان يريد ان تحترمه الدول وتدعو للمحافظة على سيادته واستقلاله ووحدة اراضيه، هو هذا المطلب الوارد صراحة في أول كلام پاول وفي آخره كذلك:

ارسال الجيش فوراً الى الجنوب، تمهيداً لانتشاره على كامل الاراضي اللبنانية لتصير السيادة اللبنانية في عهدته.

نفعل ذلك فوراً، لا خضوعاً وخنوعاً - فذلك يكون منا مجرد ممارسة لحقوقنا، أقدس وأبسط حقوقنا، ولا يحتاج منا خضوعاً لأحد ولا اذعاناً!

بل نفعل ذلك، ونعلنه وكأنه رد للتحدي... بل تحدٍّ:

بدل اللّف والدوران، وعلى أرفع المستويات: نقول حيناً ان الجيش موجود «عملياً» على الحدود لأنه في هذه المدينة وتلك، ثم نعود ونقول انه «تألّف» في دوريات أمن خجولة هنا وهناك، أحياناً... وملوّحين في كل حينٍ بالنظرية «الستراتيجية» الصبيانية الزاعمة ان «الجيوش لا تُرسل الى الحدود في حالات الحرب»... فمتى تراها تُرسل إذاً؟... وكيف تصدّقنا اميركا، اليوم بالذات، وهي الناشرة جيشها كما تعلمون، وبالجيوش تؤمن لا بسواها، تدّعي ان الجيوش هي السبيل... حتى الى نشر الديمقراطية؟

●●●

نعرف، ونتمنّى احتراماً لعقول الحكام عندنا، انهم ادركوا ان كلامهم لم يقنع الزائر الأميركي. . . بدليل تكرار مطلبه هذا صراحة على باب القصر وهو يغادره!

واذا ظنّ الحكام الأجاويد ان اميركا - وفرنسا - تطلبان نشر الجيش اللبناني على حدود لبنان للتعجيز. . . فأحرى ان يكون ردنا بالايجاب وبصوت صارخ واليوم بالذات، حتى نثبت ونؤكد ان أرضنا كاملة، «حتى الحدود الدولية المعترف بها دولياً»، هي أرضنا نحن وليست أرض الذي لعله يمنع - عفواً - ينصح حكامنا بعدم نشر الجيش على حدودنا، فنمتثل!!!

ننشر الجيش، ونثبت اننا نؤمن بأرضنا ونريدها لنا، ونقدر على رفع علمنا وحده، عليها، شعاراً لسيادتنا على حدودنا.

- 3 -

إذذاك، على عتبة «خريطة الطريق» الى حل القضية الفلسطينية وحسم النزاع الفلسطيني - الاسرائيلي، نعلن ان حدودنا هي في عهدتنا، ليست هي ارضاً للبيع ولا للايجار فيستمر يستبيحها ويتحارب عليها الأعداء والاشقاء.

إذذاك نصير فريقاً في حل القضية، فريقاً بجدارة في مفاوضات السلام، بدل أن نظل سلعة يتبادلها المتفاوضون، غنيمة حرب لهذا او جائزة سلام وحسن

سلوك لذاك!!!

أما عن «المقاومة»، وعن «حزب الله» بالذات، فلا نخال الحكم القائم يعوزه - وهو الذي ما بخل على المقاومة (التي يحتضنها عن حق) بعبارات التأييد بل التبجيل في كل مناسبة. . .

لا نخال الحكم يعوزه رصيد لديها، ولا تعوزه ثقة متبادلة معها بحيث يدعوها بصراحة الى ان تودع سلاحها لدى الجيش - بمجرد ان ندخل حالة مسالمة او مهادنة - وتستمر في دورها الداخلي كحزب مناضل وقوة اجتماعية فاعلة. والجيش يعاهدها، اذا ما لاح خطر اسرائيلي من جديد، على ان يعيد اليها السلاح، فتكون المقاومة مشتركة. بل أكثر: يدعو الجيش اذذاك كل المواطنين الى ان يصبحوا مقاومين ومسلّحين، فلا يحتكر شرف المقاومة فريق دون فريق، ولا يحتكرنَّ الله («الله الواحد الأحد» ولو تعددت العبادات) حزب او طائفة دون سائر الناس المؤمنين بالله الواحد الأحد بالذات.

● ● ●

كلام صريح يصعب قبوله؟

في ظنّنا، يصعب قبوله فقط اذا غابت عنّا النيات الخيّرة، وكان بعضنا يضمر للآخرين غير ما يقول.

أما بعد، فلا بد لنا، مرة أخرى، ثانية وثالثة وأكثر من ان نستدعي الغلاة للاتعاظ لا بما أصاب عراق صدام

حسين فحسب، بل بما اصاب «امتنا العربية» في كل حروبها، فجعلنا الحروب مجموعة هزائم (وسميناها «نكسات» ولم نتعظ!) وجعلنا من الحكم كذلك مجموعة هزائم أعظم!

• • •

تحضرنا مرة ثانية كلمات الزميل الكبير الراحل ميشال ابو جودة في «النهار» بالذات، في مثل هذا المقام، كتبها في ٢٢ تموز ١٩٦٧ . . . (بينما كان المثقفون «الوطنجية» يهرّجون للانظمة والحكام الابطال!) وكل ما حدث بعد ذلك يؤكد كلمات ميشال و«النهار»:

«ضباط العراق - وضباط العرب - هل يوقفون هذا الخلط بين ترئيس عسكري مكان مدني وبين إبدال الديمقراطية بالنظام العسكري ليعود الجيش - وجيوش العرب - من الجبهة الداخلية الى الجبهة حيث الجبهة لا تزال على الله؟ (. . .)

(. . .) كان كأن المطلوب من المدنيين ان يحاربوا لأن العسكريين كانوا في الحكم. كانوا على الجبهة الداخلية. ان ما حدث للعرب - وللعراق - في حرب حزيران هو انهم ارسلوا مدنيين ببذلات عسكرية الى الجبهة وتركوا العسكريين بالبدلات المدنية في الحكم.

(. . .) قضية العرب الأولى فلسطين. إلا ان مشكلة

العرب الأولى هي الديمقراطية . والمدنيون العرب والعسكريون العرب مسؤولون عن ذلك . فمنذ عشرين سنة وحتى الآن ضُربت وتُضرب الديمقراطية في سبيل قضية فلسطين، فاذا بالعرب بعد عشرين سنة بلا فلسطين وبلا ديمقراطية» .

- 4 -

«من عشرين سنة» فقط!

لا، بل صارت ثلاثين وأربعين سنة! . . .

وأكثر : انها مشكلة العرب منذ الانقلاب العسكري الأول في سوريا، مع حسني الزعيم، عام ١٩٤٩!

لم تحسن الجيوش الحرب .

انهزمت، فتسلمت الحكم . فكان منها الأسوأ . . .

استبدّت، فجعلها استبدادها حليفة موضوعية للاستعمار الذي هيأت له، باقتناء أكداس الأسلحة البائدة، ثم مهّدت له بـ«تسطيح الشعوب» (والكلام لكبير أنبياء القومية العربية قسطنطين زريق!) وبابقائها في تخلّفها، بل دفعها نحو المزيد من التخلف، بينما الثروات تهدر قصوراً للحكام . . . وودائع مصرفية تائهة، والله (ولبنان»؟) بها أعلم!

قصور فقط؟ . . .

لا، كلا، بل سجون لأبرياء ودهاليز ومقابر جماعية يكتشفها الذين احتلوا بغداد بالامس ولا مقاومة نفتخر بها . . . ثم هذا الاكتشاف الفظيع المذهل الذي نشرت

انباءه الصحافة السعودية (لا اللبنانية، بالإذن من الوزير الشرع!): ماكينة ضخمة (نعم ماكينة، آلة!) في أحد دهاليز المخابرات تفرم الرجال، كاللحم المشوي!... وأين منها «برميل الأسيد» (اي الحامض الكيميائي السائل) الذي ذوّبت فيه المخابرات السورية، قبل عهد حافظ الاسد، الزعيم الشيوعي اللبناني فرج الله الحلو بعد تعذيبه... نحن، لا ننسى!

- 5 -

فيا أيها الحكّام... كلكم:

لكي تسلكوا «خريطة الطريق» الى حل القضية الفلسطينية مرفوعي الرأس، عزيزي الشأن، متكبّرين على الوحش الصهيوني شارون... تجرآوا وخاطبوا اميركا بالكلام الذي يخاطب به شارون اسرائيليان كبيران هما «تيو كلاين» (من باريس) و«يوري افنيري» في داخل اسرائيل: انه خلال سنوات حكمه فشل في تحقيق الأمن الذي جعله شعاره، انما سعى اليه بالبغي والطغيان... وانه اليوم - اي شارون! - يهدد هو مصير اسرائيل اذا لم يعترف بالدولة الفلسطينية ويقدّم الاعتراف بها، يقدمه هو هدية الى الفلسطينيين!

أم أنكم لا تقرأون، فكيف «تحاورون»؟

ثم، ثم، يا أيها الحكّام، عجّلوا في فتح ابواب السجون، واطلقوا الأحرار، اياً يكن مصير «خريطة الطريق»، لا تنتظروها، لا تراوغوا... خذوا أنتم

المبادرة قبل أن تطلب منكم أميركا والعالم ذلك، لأن هذه السجون ستُفتح على كل حال، برضاكم أو غصباً منكم!

وادفنوا آلات (واجهزة) التهويل والتهديد والقمع والضرب والتعذيب والاغتيال والقتل الجماعي، قبل ان يشهد شاهد من أهلكم... فيفقد العالم آخر احترام لانسانيتنا، فكيف باحترام سيادتنا واستقلالنا؟

... وكيف اذذاك لا تُستقالون... أو تهربون؟!

.... الإثنين ٥ أيار ٢٠٠٣

"خريطة الطريق" السوري... الى الحرب؟

«(. . .) فلبنان يمثّل نموذجاً لنجاح الحوار بين مختلف الاتجاهات والأفكار ومؤشراً للانتصار النهائي لمنطق الحوار والديموقراطية على نزعة الحرب والاستبداد (. . .)» .

الرئيس خاتمي

- 1 -

هل صار العراق «مستعمرة» أميركية؟

سؤال يطرحه على نفسه كل عربي مسؤول عاقل - او مَن تبقّى منهم - في ضوء قرار مجلس الأمن الذي لم يملّك اميركا العراق ربما، بل «ملّكها عليه» . . . وبالاجماع، بما في ذلك سوريا (شقيقة العراق حتى الأمس، كما هي شقيقة لبنان!!!) التي ترددت نصف نهار في التصويت، ثم لما خابرتها هاتفياً اميركا هرول سفَيرها الى ارسال كتاب مضحك لن ندخل في مناقشته . . . «ما عندنا وقت» ولا مجال!

● ● ●

هل صار العراق مستعمرة؟

طرحتُ السؤال على استاذ حقوق تلاقينا في حلقة دراسية. أجاب، بعد طول تأمل:

كلا، العراق، قانونياً، ليس مستعمرة، ولو احتلته اميركا بحرب تشبه الحروب «الكولونيالية» القديمة. مجلس الأمن كرّس الاحتلال الاميركي، وحمّلها «مسؤوليات» الاحتلال، انما في الحقيقة منحها الحقوق «الاحتلالية»، السياسية (ما دام كرّس هيمنتها على اختيار الحكم «الوطني - المقبل») ثم الأهم، الحقوق الاقتصادية والنفطية (النفطية «نيابة» عن العراق، قالوا!).

•••

الفرق بين هذا الواقع و«الاستعمار»؟

جواب: انه حالة قانونية تذكّرنا بنظام الوصاية الدولية، وكانت شرعة الأمم المتحدة تفترض ذلك فاقامت الى جانب مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي الاجتماعي «مجلس وصاية» سقط مفعوله بحكم عدم وجود دول وصية على أخرى... شرعاً على الأقل... ولم تطلب اميركا بعد اخضاع «عراقها» لنظام الوصاية ومجلسه، بل اكتفت برقابة مجلس الأمن الدورية.

ويذكّرنا هذا الوضع كذلك بنظام «الانتداب» الذي

عرفه لبنان وسوريا وفلسطين ايام «عصبة الأمم» عام ١٩٢٠، الذي كان يفترض ان تقود «الدول المنتَدَبة» (أي فرنسا وبريطانيا) الدول الخاضعة لانتدابها في «معارج الاستقلال».

● ● ●

السؤال الذي يفرض نفسه:

هل قادتنا فرنسا وبريطانيا الى الاستقلال، تكليلاً لقيامهما بالمهمة اللتين انتدبتا لها؟

طبعاً لا . . . لبنان، ثم سوريا، خاضا ثورة على فرنسا جاء الاستقلال نتيجتها. واما في فلسطين، فانتهى الانتداب بقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، عام ١٩٤٧ . . . اذذاك انشأ اليهود دولتهم، والعرب لا يزالون . . .

لا يزالون ماذا؟ . . .

لا يزالون، من حرب الى ثورة الى حرب، ينتظرون اليوم «خريطة طريق» لعلها تكون خريطة الطريق اللانهاية له!!!

والمقلق حتماً، المقلق كثيراً هو ارتباط خريطة الطريق الى اعلان دولة فلسطين بتطور «الوصاية» الاميركية على العراق التي مهّدت لها واشنطن جورج دبليو وصقوره الصهاينة والمتصهينون بكلام «امبراطوري» . . . ليس أقله غطرسة اعلان المنظّرين

الاميركيين ان واشنطن هي «روما الجديدة».

•••

نعود نسأل:

العراق مستعمرة؟ وأفغانستان؟

حقوقياً، ربما صحيح ان نقول لا. واقعياً: نعم!

فأميركا تريد نفسها امبراطورية شأن روما القديمة، وللعالم كله... وهي الآن مبتهجة بأن الدول الكبرى والصغرى (بما فيها الدول الصغرى جداً، أي سوريا) كرّست نتائج الحرب، ولو ابقت الروسيا واوروبا في متناولهما ما تيسّر من أوراق التحفّظ قائلين انهما «تجاوزتا اختلافاتهما الماضية لتتطلّعا، مع التوافق الدولي، الى المستقبل، انما من غير الرجوع عن مواقفهما المبدئية».

أما سوريا، فاحتفظت بـ... «الورقة اللبنانية».

- 2 -

تعرف أيها القارئ؟ مضحكة هي «الديبلوماسية السورية»!

ليس فقط لهرولتها الى «الاقتراع الغيابي» على قرار تمليك اميركا على العراق، والعراقيون يرفضون...

بل لأن رئيس الدولة السورية (في حديث الى «الانباء» الكويتية نشرته «النهار») هو الذي يرمينا،

ويرمي سفيره في حالة اضطراب فكري (لا نريد الآن البحث عن اسبابها). فهو يدين الدور الاميركي، في الحرب وما بعدها، لأنه «غير مسموح لأي قوى ان تتدخل» و«هناك الآن فراغ. وفي الوقت ذاته هم الاميركيون، لا يعرفون كيف يديرون العراق (. . .) لأنه غير مسموح لأي قوى ان تتدخل سواء أرادت أم لم تكن لديها الارادة، وسواء أراد الشعب العراقي ام لم يرد. وسنبقى نقول اننا نريد للأمم المتحدة ان تكون فاعلة».

نكرر: «غير مسموح لأي قوى أن تتدخل سواء ارادت أم لم تكن لها الارادة، وسواء أراد الشعب العراقي أم لم يرد»

[سنتذكر ذلك لاحقاً في الحديث عن سوريا ولبنان]. . .

«الاميركيون لا يعرفون كيف يديرون العراق». . .

«نريد للأمم المتحدة ان تكون فاعلة».

أوَليست هذه مجموعة تناقضات تبرر تردد المندوب السوري بين الاقتراع وعدمه، فيؤثر الغياب. . . ثم «يطالبونه» (هم؟ من هم؟ . . .) بالتصويت، فيصوّت على نقيض ما يقوله. . . رئيس جمهوريته؟

مضحكة هي الديبلوماسية السورية! لا بل مسكينة هي الدول المترددة بين عقائدية بالية (سقطت مع افتضاح أمر ما تؤدي اليه من اجرام ومقابر جماعية وتخلّف وضعف واستزلام، بل وخيانة في العراق

«البعثي» إياه) و«مصلحية» دولة انقطعت وصالها مع «عمقها الاستراتيجي». وهو الوصف الذي اطلقته سوريا على العراق، وكان أحرى ان تتجرأ وتسمي الأمور بأسمائها، فتقول ان عمقها الحقيقي كان «الاتحاد السوفياتي» أيام زمان!

• • •

قمة الاضطراب، والتردد والتناقضات، هي في كلام الرئيس الأسد الابن عن «الاحتلال السوري» للبنان، فيقول انه «لا يعتقد ان الشعب اللبناني يقبل باحتلال بالمعنى الحرفي، والا كيف قاوم الاحتلال الاسرائيلي ولا يقاوم «الاحتلال» السوري؟».

والسؤال: كيف يكون ثمة احتلال «بالمعنى الحرفي»، واحتلال... بمعنى آخر؟ أيّ معنى؟

لن نلح في السؤال حتى لا نضيع والرئيس السوري في التنظيرات العقائدية العقيمة.

حسبنا، جائزة منه للبنان، هذا التأكيد الذي يشاطره اياه الشعب اللبناني:

«نعتقد ان لبنان تجاوز مرحلة خطر الحرب الأهلية منذ زمن طويل [...] لم تعد ثمة مشكلة بالنسبة للاستقرار الأهلي او السلم الأمني في لبنان».

وتأكيد آخر يشكر عليه كذلك هو اعلانه:

«لن نبقى في لبنان اذا قالت الأغلبية ان وجودنا

احتلال».

ومرة أخرى، لن ندخل في متاهات نظرية حول طريقة تعبير «الأغلبية» عن رأيها!

حسبنا تأكيد الرئيس الأسد ان سوريا سائرة على طريق الديمقراطية، فهل يعقل ان تكون ثمة وسيلة غير ديمقراطية يراها الرئيس لتعبّر «الأغلبية اللبنانية» عن رأيها؟

●●●

يقلقنا - نعم، والمصارحة واجبة - أن يأتينا أحياناً بأخبار (ومواقف؟) سوريا من «لم تكلِّف» أم هي كلّفت اللواء بهجت سليمان ان ينهال على لبنان بما يناقض كلام الثقة الذي حفل به الحديث الى «الانباء» في «النهار»؟

اللواء المذكور لا يبدو مقتنعاً بأن لبنان «تجاوز مرحلة خطر الحرب الأهلية» كما قال الرئيس الاسد... والا فكيف كان يهدد بعودة لبنان الى «اختلال التوازن الديموغرافي وتزايد نفوذ الاصوليين». كل ذلك اذا استجابت سوريا «المطلب الاميركي» بانسحاب جيشها من لبنان؟

وهو كلام لو صدر عن معلق لبناني لكان استحق ملاحقته امام القضاء بتهمة اثارة النعرات الطائفية والتحريض على الحرب الأهلية.

فاللواء تحدث حرفياً عن «خروج [الفلسطينيين] من سوريا والتوجه الى لبنان [. . .] وظهور خريطة جيوسياسية بتضاريس اصولية في منطقة الجنوب تضم الى جانب «حزب الله» اللبناني، حركتي «حماس» و«الجهاد الاسلامي» الفلسطينيتين، حيث لن يكون سهلاً على الاسرائيليين او الاميركيين العودة الى مواجهة تجربة مريرة هناك».

- 3 -

كل ذلك - انتبهوا جيداً! - في معرض مطالبة اللواء «الجيوسياسي» أميركا بأن تلبي «الموقف الحكيم»، أي «ما أعلنه وزير الخارجية فاروق الشرع من انه يجب ان يكون لسوريا ولبنان خريطة طريق أيضاً»!!!

طبعاً، شرط ألا تمرّ الخريطة بانسحاب سوريا من لبنان، او تتخربط الخريطة وتنشب حرب «التجربة المريرة» التي لن يكون «سهلاً على الاميركيين والاسرائيليين مواجهتها»!!!

وبتعبير واضح، لا حاجة فيه الى كثير فلسفة جيوسياسية، يتلخص الموقف السوري (الرسمي؟) كما عبّر عنه اللواء بهجت سليمان (في مقاله في الجريدة اللبنانية «السفير») بما يلي:

١ - نسلّم بنتائج الحرب العراقية التي عارضنا؛

٢ -نأسف لفقدان سوريا المنافع الاقتصادية من انفتاحها على العراق؛

٣- نسجل اننا فقدنا «العمق الاستراتيجي» الذي كان يشكله العراق؛

٤- نطالب بدور لسوريا ولبنان في «خريطة الطريق»، التي يفترض فيها ان تكون الطريق الى السلام؛

٥- اذا لم تعترف لنا اميركا، أو بالأحرى لم تمنحنا هذا الدور، فاننا سنوقعها في حرب جديدة في جنوب لبنان، تكون لها «تجربة مريرة» الخ . . .

• • •

أوَيستغرب الرئيس بشار الاسد، بعد ذلك، ان يكون «الباب الاميركي مقفلاً في وجه سوريا بينما أبوابنا مفتوحة لها منذ ١٩٧٤» كما قال هو في حديثه الى «الانباء» في «النهار»؟

قلنا ان مقال اللواء، لو كتبه لبناني، لاستحق الملاحقة بتهمة اثارة «النعرات الطائفية» («الديموغرافية» اسم آخر لها، أوليس كذلك؟) والدعوة الى الحرب «الاهلية»؟

اخطأنا: كان يجب ان يحال كاتب المقال - لو كان مجرد معلق لبناني! - بتهمة التواطؤ الموضوعي مع اسرائيل، لأنه يدعو الى تنفيذ ما يتمناه شارون بالذات حتى ينقضّ على لبنان وسوريا وفلسطين معاً . . . ويقول لحليفه الاميركي ان هذه شعوب لا تريد سلاماً

ولا «تستأهل» اضاعة الوقت في طرح «خريطة طريق» معها.

● ● ●

ثم، ثم... أوليس هذا بالذات النهج الذي اتبعه عهد التعيس الذكر صدام حسين، ربما بالتواطؤ مع أميركا (اذا صحّ اتهام المراجع الشيعية له بذلك)، فوقع في فخها، فضلاً عن كونه تحيّد في الحروب مع اسرائيل لينصرف الى استنزاف قوة العراق («المدى الاستراتيجي» إياه!) وثرواته في حرب على ايران مرة، وحرب على الكويت («أم المعارك» قال!) مرة أخرى وقمعه لثورة ١٩٩١ بقتل مئات الألوف من الشيعة ودفنهم في المقابر الجماعية... فضلاً عن حروبه الخبيثة داخل سوريا (واعترف بها الرئيس بشار أخيراً) وداخل لبنان كذلك... تماماً على النحو الذي يهوّل به اللواء «الجيوسياسي» اياه؟!

● ● ●

تفرض نفسها سوريا وتفرض هي ولبنان دورهما المشترك في «خريطة الطريق» اذا امتنعت الأبواق السورية (ولو غير مسؤولة) عن ممارسة الابتزاز...
الابتزاز المتعدد الأبعاد:

١ - ابتزاز الفصائل الفلسطينية، فلا نحترم شهداءها بل نعاملها وكأنها فقط اداة ضغط، تموت حتى تبقى سوريا ولو بنصف احتلال أو بربع احتلال للبنان!

٢- وابتزاز «حزب الله»، وكأنه ما كان مقاومة للعدوان الاسرائيلي، بل أداة جاهزة للاستدراج من جديد الى حرب عبثية اخرى في لبنان. . . حتى يبقى جيش اللواء بهجت سليمان سيّداً عليه يأمر وينهى!

٣- وابتزاز لبنان، فلا يرضى بالانسحاب السوري، او يعود «ساحة» (كذا حرفياً) كل الحروب!

٤- وابتزاز للمجتمع الدولي كله، من «الامبريالية الاميركية» التي نناديها، الى اوروبا التي نريدها ان تستخلصنا. . . فاما ان يقلع العالم عن اعتبار لبنان متحرراً من «خطر الحرب الاهلية»، فلم تعد ثمة «مشكلة بالنسبة للسلم الأمني فيه» (والكلام للرئيس الأسد) وأما ان تتولى سوريا نفسها اثبات العكس، بأطلاق «حماس» و«الجهاد الاسلامي» الى لبنان، ولو هي اقفلت مكاتبهما في دمشق!!!

عاش المنطق!!!

- 4 -

نعم لخريطة الطريق يا أيها الوزير الحكيم فاروق الشرع. . . حين يكون لنا فيها دور، مرفوعي الرأس راجحي العقل غير مطأطئي الرقاب.

ويكون لبنان لسوريا عمق ستراتيجي، لا بأس،

شرط ان يمارس على هذه المساحة سيادته الراشدة.

وتكون سوريا اذذاك عمق لبنان الستراتيجي، كما كانت في التاريخ الكريم، لا تاريخ الاذلال والتهويل بافتعال الفتن. وهي فتن ان عادت، فلن يسلم منها شقيق، كائناً ما كان عمقه الستراتيجي وسيعاً.

تلك هي رسالة الحرية التي حملها لبنان، ولا يزال رغم الكبوات.

وتلك هي خريطة الطريق الى السلام.

فلتفتح سوريا ابواب سجونها ليخرج الاحرار ويدخل المتخلفو العقول... تلك تكون بداية طريقها هي الى السلام.

.... أورانج (فرنسا)، الثلثاء ٢٧ أيار ٢٠٠٣

... تابع "خريطة الطريق":
الى حرب أهلية؟ أم... المريخ؟

هل تكون نهاية «الطريق» هي نقيض ما ارادت لها الخريطة، فتلتوي، في حلقة لولبية أخرى، و«مفرغة» الآ من الدماء؟

والنقيض هذا - أي نقيض السلام الذي كانت منشودة ولو خطوته الأولى - هو جولة جديدة من الحروب؟

أخشى ما نخشاه ان تكون أولى حروب الجولة الجديدة حرب أهلية فلسطينية. . . وتلك تكون المأساة الكبرى!

مأساة يدعو فيها الى الحزن، بل الغضب، انها تأتي بديلاً من «حرب أهلية اسرائيلية» كانت طلائعها قد بدأت تطل في الأفق «اليهودي»، فاذا بـ«تباشير» حربنا نحن تعيد الى شارون ورقة التهويل بـ«الخطر الفلسطيني» (خطر على مَن؟ هل تساءلنا؟ . . .) ليلملم شتات معارضيه ومعارضي خريطة الطريق في

اسرائيله . . . لا لمواجهة الفلسطينيين والعرب الميامين، بل لمواجهة جورج بوش متبرئاً من دم السلام الاميركي الذي هُدر في زواريب الأرض المحتلة .

وفي مخزون «الأدب السياسي» الشاروني ما يكفي من الحجج، والمؤثرات لاقناع واشنطن، بل باريس وموسكو ولندن وبرلين، بأن الفلسطينيين، لا الاسرائيليين، هم الذين رفضوا السير ولو خطوة واحدة على سكة «الخريطة» التي وضعتها عواصم القرار .

ويكتمل اليأس منّا - ناهيك بيأسنا نحن - اذا صار بديل السلام العربي - الاسرائيلي الموعود، في نهاية الطريق، حرباً «ذاتية» بين الفلسطينيين والعرب أجمعين . . . انطلاقاً، كالعادة، من «الصمود» السوري في وجه المطامع الاسرائيلية، انما «التصدّي» للسلطة الفلسطينية الجديدة، بديل التصدي المعهود للسلطة السابقة!!!

ولن تكون هذه هي المرة الاولى التي يؤثر فيها عرب «الصمود والتصدي» الحرب بعضهم على البعض (أوَليس هذا ما كان يفعله عراق صدام حسين؟ مثلاً) بدل الحرب على العدو!

• • •

ليس المهم ان نقنع بعضنا، ولا حتى ان نحاول . . . فثمة على الساحة، وفي «الشارع العربي» اياه، منطقان

اثنان، منطق سلام ومنطق حرب ولو ابدية. . . ليس لنا نحن هنا، في هذا المكان، ان نحاول ابتكار «طريقة» (لا طريقَ، فكفانا خرائط. . .) لجعلهما يتخاطبان ويتناقشان بلغة واحدة. . . والارجح ان ذلك يكاد يصبح من المستحيلات!

حسبنا ان العالم («الخارجي»، كأنما هو المريخ. . .) سينظر الى المشهدين، الفلسطيني والاسرائيلي، ويقارن.

ماذا يرى العالم، اذا قارن؟

يرى ان شارون واجه معارضي «الخريطة» في مجلس وزرائه ثم في مجلس نوابه، وتناظر معهم بل تشاجر، وصارحهم بأنه صار يستحيل عليه - وهو عندهم «ملك الحرب» - السير في الحرب الى ما لا نهاية له، لا عسكرياً ولا اقتصادياً (نشدد على اقتصادياً). . . وتحوّل من الاتكال الديمقراطي على قاعدته التطرفية الى التوجه نحو «الأكثرية الصامتة» (الصامتة إلاّ في الاستطلاعات) التي تريد السلام وتعرف ان له ثمناً غير التظاهرات والهتافات والشعارات.

وبالطبع، دفع «الغول» في شخصية شارون عربوناً لعدم استعداده لأن يصبح اسحق رابين آخر. . . وكان العربون - طبعاً، طبعاً. . . - من دماء الفلسطينيين!!! لا من دماء اسرائيلييه.

● ● ●

وفي المقابل، يشاهد العالم «الخارجي تمزّق، بل «هرهرة» الدولة التي ظننّا أننا أقمنا لها دستورها الديمقراطي، فعيّن رئيس الدولة العتيدة رئيساً لحكومته بعد طويل عناء، ونال ابو مازن - ذو التاريخ النضالي والتفاوضي الطويل باسم «فتح» وعرفاتها - تكليفاً كان عسيراً بالمفاوضة العسيرة. . . فما ان عاد بما عاد به حتى اقفلنا أبواب ديمقراطيتنا في وجهه ولم نفسح له مجال المناقشة ولا السؤال، ولا حتى مجال تقديم تقرير او تبرير. . . وهرولنا الى شارع الشعارات والهتافات والتظاهرات رافعين الأسلحة التي كنا بها نقاوم العدو اسرائيل، وكأن أبو مازن صار هو العدو. . . أما أكثرية شعبنا الصامتة، فلم ترتفع منها سوى اصوات قليلة حذرة لتعلن بشيء من الخفر انها شبعت موتاً في الحروب وجوعاً وترويعاً!

. . . وكان أحرى ان تتجرأ هذه الاصوات، وسواها، فتقول: شبعنا ادماناً على النكبات والنكسات والهزائم، ونحن لا نتعلم كيف ننطلق ولو من الانجاز المتواضع (وهل يكون قبول شارون «الدولة» الفلسطينية كسباً متواضعاً؟) الى المزيد على طريق السلام، فنأخذ ونطالب.

● ● ●

الى أين من هنا؟

الى دعوة ياسر عرفات بالذات لأن يلملم الثورة التي حقق منجزاتها سنوات العَذاب والقهر والتضحيات الطويلة قبل ان تهدر هذه في شوارع القليل من فلسطين التي استعاد. . . ولشخصيته البطولية والقيادية تراث أين منه ثوريات آخر زمان!

يلملم الثورة - ولا نقول أشلاءها - ويُدخلها الى الهيكل الدستوري الذي كان هو، لا أبو مازن ولا سواه، معلّم عماره الأول. يُدخل الثورة - ولا نكتفي بأن نقول «الانتفاضة» - الى داخل الهيكل، انما تترك سلاحها على باب الهيكل لتستعيده اذا عجزت الديمقراطية التي انبثقت منها - اي من الثورة بالذات - عن إيناع ثمرة آن لها أوان قطافها.

هكذا، نعم كما في كل امثولات التاريخ الكبرى.

فالثورة لكي تنتهي - متى نضجت ثمارها وبدأ قطافها الراشد - الى حكم دستوري منبثق منها يكمّل رسالتها.

والحرب، حرب التحرير خصوصاً، لكي تنتهي الى سلام، لا لكي تتأبّد، فتهدر امكانات السلام من أجل حروب أصغر منها، و«أهلية». . .

فعلى ياسر عرفات الذي عيّن محمود عباس رئيساً للحكومة - ولو مرغماً، فتلك من قواعد الخلافة التاريخية. . .

على أبو عمار - نقول - ان يسائل ابا مازن وان

يحاسبه اذا من حساب، ثم ان يرعى مساءلته الديمقراطية أمام المجلس الوطني، فاذا حجب المجلس عنه الثقة، يستمر أبو عمار وتستمر المؤسسات في «خريطة الطريق الدستورية» تختار سواه لمفاوضة جديدة، او لحرب تستمد شرعيتها من التوافق أو الاجماع.

وتكون للحرب اذذاك «خريطة طريق» سرية، لا خطابية ولا «تظاهرية» يلتزم بها الجميع باسم الثورة والدولة في آنٍ معاً.

● ● ●

نعم، هكذا، ولا خوف من تهويل أو ابتزاز.

ولا نخال أحداً يظن ان أبا مازن على درجة من الاعتداد بالنفس او الجهل ليحسب ان تعيينه رئيساً لحكومة الدولة الفلسطينية القيد - الانشاء معناه تمليكه هذه الدولة وأهلها وتاريخها والقضية ومستقبلها، فيصير في متناوله او من حقه التفريط بها!

ولا يظنن الآخرون كذلك ان نضاليتهم ملّكتهم فلسطين وان التضحية بل الشهادة في سبيل القضية تعني الحق في التضحية بالقضية وباليسير اليسير من مكتسبات الثورة التي لهم فيها شركاء ربما كانوا لا يقلّون عنهم بذلاً!!!

● ● ●

من هذا المنطلق مثلاً، ينال أبو مازن تفويضاً للمفاوضة على الأكثر مما نال، مما قيل انه هدر، ولا نخاله فعل. . . وله الحق، بل عليه واجب اثبات ذلك.

ولعل بداية المفاوضة، لا نهايتها، وهي ما قد تكسبنا جميعاً زخماً لا يقوى الرئيس بوش وصهاينته على منعه عنا. . .

بداية المفاوضة المقبلة، ومن منبر المجلس الوطني الفلسطيني وباسم ارث «فتح» بالذات والمقاومة الأصيلة - بداية المفاوضة مخاطبة العالم الاسلامي بكليته فنطرح عليه المسألة الأهم:

هل يقبل ان تُكرِّس لاسرائيل شرعية محض دينية، فتصير المقدسات الاسلامية ومفاتيحها والمصير في عهدة «الدولة اليهودية» وشريعتها وشرعية سلطاتها؟

وتطرح فلسطين بلسان سلطتها الشرعية، لا من المنطلقات الشارعية (التي تخدم «دينية» اسرائيل باضفاء طابع ديني مضاد على شرعية الانتفاضة!!!) السؤال ذاته على العالم المسيحي بمن فيه «المسيحيون الصهاينة» المتحكمون اليوم بالبيت الابيض:

هل يقبلون، هل تقبل روما ويقبل مجلس الكنائس العالمي وكل الشرعيات المسيحية التي هبّت في وجه الرئيس «جورج دبليو» تعارض مشاريعه الامبراطورية وحربه على العراق (بشجاعة وعقلانية لم يتوافر مثلها لا عند الأنظمة العربية، ولا عند «الشارع» العربي). . .

نقول: هل يقبل الغرب المتهم بالصليبية ان يصير

مهد المسيح وقبره ومحطات المسيحية كلها في عهدة شرعية دينية تنكر ان المسيح مسيح (وهذا ما لا ينكره الاسلام!) ويصير في وسعها، بموجب اعتراف دولي أرعن، التصرف بمقدسات «النصارى»، يهدمون كنيسة القيامة ربما - وهذا ما حاولوه اكثر من مرة - لاعادة بناء هيكل سليمان وانتظار مجيء المسيح من جديد؟؟؟

مثل هذا السؤال، بهذه الصراحة، (وليس رفع السلاح في وجه من تجرأ وفاوض العالم!) يكون دليل احترام فلسطين لشجاعة الغرب في مساندتها وللرابط العميق بين الغرب والقضية الفلسطينية!

• • •

التوجه الديني الفلسطيني الى المسلمين والمسيحيين معاً تأكيد لكوننا نحن المجتمع «المدني» التعددي بحق. . . ولسنا أهل الارهاب الذي به يتهموننا، ولا نحن أهل اعطاء الاسلام الصورة البن لادنية البشعة المجرمة التي ابتكرها ودرب بن لادن عليها اميركيون لا يمثلون، ولا هم مثّلوا في ذلك الاجرام، صورة اميركا الحضارية التي نحترم ومنها نريد ان نتعلم مثل الذي تعلمته اوروبا من العرب ايام عزهم الحضاري. . .

أينها تلك الأيام تنقذنا ذاكرتها وينقذنا منطقها من سنّة التقهقر الذي يمعن في الانحدار بنا على طريقه؟

أوَليس من المضحك المبكي حقاً هذه المفارقة:

انـنا نستمر نعجز عن اجتياز خطوة واحدة - ولو تجريبية - نحو السلام الذي يريده العالم، بينما «خريطة الطريق» الى المريّخ، حيث تلتقي أميركا واوروبا، رحلة طولها نصف مليار كليومتر، يجتازها الغرب في اسبوعين او ثلاثة، في حين يمنع العرب أنفسهم حتى من الحلم بأن يكون لهم يوماً قريباً ولو كليومتر واحد من مسيرتها؟!

.... الإثنين ٩ حزيران ٢٠٠٣

مجلس الأمن: "خريطة طريق" نحو الديمقراطية ؟

مفارقة المفارقات التي ستقتطع لحدوثها مكاناً متميزاً في تاريخ مجلس الأمن : ان يتلقى مندوب سوريا، بصفته رئيس المجلس لهذه الدورة، شكوى اسرائيلية على سوريا بالذات ولبنان (بحكم «وحدة المسارين»، لا تنسوا. . .)، وان يضطر الى التعامل معها، ومع كل احتمالاتها والأبعاد، بما تفترضه أنظمة الأمم المتحدة وقواعد «ادارة المجالس» بصورة عامة!

هل تراها تكون مجرّد محاولة احراج لسوريا، بل ارباك؟

وهل يكون بعض الاحراج ان تضطر اسرائيل سوريا ولبنان الى اتخاذ موقفين مختلفين، او على الأقل متميزين. . . وموضوع الشكوى المزدوجة تحرك «حزب الله» وفي شبعا بالذات؟ . . . شبعا التي يقول لبنان انها لبنانية، بينما تتردد دمشق في تلبية طلب الأمم

المتحدة ان توقّع ولبنان الخريطة ذاتها للحدود السورية - اللبنانية (والاسرائيلية) التي تؤكد لبنانية المنطقة «المختلف» على ترسيم حدودها. . .

فضلاً عن ان سوريا تكرر باستمرار - وقد قال ذلك الوزير الشرع في آخر تصريحاته - ان «حزب الله» مسألة لبنانية. . . فكيف يصحّ اذاً مساءلة سوريا في شأنها؟

واي تفسير يكون تفسير لبنان، بل اي رد على الشكوى الاسرائيلية والحادثة تتفاعل وقد تتضخم أكثر فأكثر؟ . . . والأهم: بأي تصرف ميداني سيواجه لبنان تحذيرات العدو، والأضواء الدولية مسلطة على الجبهة؟

●●●

وتكتمل المفارقة (أم هي صدفة؟ . . .) بتلقي مجلس الأمن الشكوى، في الوقت الذي تسرّب دمشق (بصورة «ديمقراطية» غير مألوفة) أنباء تغيير حكومي بدأت المشاورات الرئاسية في شأنه، وهو تغيير قد يتناول حقيبة الخارجية، مما يعني امتحاناً ديبلوماسياً علنياً لنوعية التغيير، حتى لا نقول امتحاناً لأهدافه.

ثم، ثم. . . كيف ننسى؟ تبدو الشكوى الاسرائيلية وكأنها التعبير «العملاني» الأول للانذار الاميركي الى سوريا ولبنان بوجوب «وضع حد الخ. . . لحزب

الله»، وإلا فالويل والثبور وعظائم الأمور.

وأول «الغيث» الاميركي التهويل بالعزلة التي ستجد سوريا نفسها فيها، اذا هي استمرت في «تشجيع الارهاب» واحتضان المنظمات الفلسطينية المشكو منها، اضافة الى تعهّدها حزب الله...

وقد نجحت سوريا في اظهار عبثية هذا التهويل بترتيب زيارة عاجلة لرئيس حكومتها لأنقرة (ما همّ لو تمت الزيارة والرئيس ميرو في طريقه الى بيته...)، ثم باعلان التحضير لزيارة الرئيس السوري لتركيا.

وفك العزلة لا يقتصر على الانفتاح التركي، بل يكمّله كون الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود قد اختار ان ينطلق في جولته على العواصم العربية من دمشق، لا من القاهرة مثلاً، ولا من عمان ولا - لم لا؟ - من بيروت التي نذكّره ولا هوادة ان «مبادرته السلمية» كان اسمها مبادرة بيروت، نسبة الى «قمة بيروت» الطيبة الذكر ما غيرها!!!

• • •

هنا محطة لا بد منها مع بعض «شكليات» مجلس الأمن...

أولاً، لا خوف على المندوب السوري من الانحراج، فهو سيدير الجلسات، اذا عُقدت، ويقوم بالمشاورات التي تسبق دعوة المجلس (أو تؤدي الى

صرف النظر عن دعوته، او مجرد التأجيل الى أجل مناسب) بالكثير من «الاصولية» (كدنا نقول «العثمانية»!) وعندما تحين مداخلة سوريا في المناقشة، فالسوابق تسمح له بأن يعلن انه اذذاك يتخلى عن صفته كرئيس ليتكلم بصفته مندوباً لحكومته.

ونتمنى الا يقع، وهو في الكرسي الرئاسي في فخ استفزاز اسرائيلي يربكه، فتمتزج صفتاه، ويختلط رد الفعل الفوري على الاستفزاز بالدعوة الرئاسية المناسبة لالتزام حدود النظام!!!

ثانياً، وقد ينقلب «السحر [الاسرائيلي] على الساحر»، فتشكل المناقشة - هادئة كانت أم صاخبة أم بين وبين - مناسبة لاظهار عزلة أميركا لا عزلة سوريا (ولبنان)... وهذا يفترض أمرين متكاملين: حملة اتصالات دولية مكثفة، تبدأ بالعواصم العربية وتنتهي بالصين، وبلورة موقف ذكي موضوعي معتدل، بعيد عن الخطابية العقائدية التي لا تجدي نفعاً في المحافل الدولية وقد سئمتها... والمأمول والمرجو - ولا نخال ذلك كثيراً على العرب، تعويضاً لبيانات «الجامعة» - المرجو ان ينتهي الموقف الى طرح «خريطة الطريق» على مجلس الأمن، بدل ان تظل الخريطة متجلببة بعباءة الانفرادية الأميركية.

نستعجل هكذا تكرار التزام اوروبا والروسيا والأمم المتحدة الخريطة التي وضعت واستخلاص الخطى الواجب اتخاذها وبلورة خطة عملية تقطع على شارون

طريق تطبيق الهدنة على هواه، بل تفسير الادانة الاميركية (الكلها حذر وخفر!) لاستمراره في بناء «سور الحقد» حول «الغيتو» الذي يصطنعه للفلسطينيين، وعلى أراضيهم وبأجساد شهدائهم. . . تفسيره وكأنه مجرد تدبير امني لحماية الاسرائيليين، ولو معتدين!

• • •

وبعد، لا نعرف اذا كان ولي العهد السعودي يحمل في حقيبته، وهو يجول على العواصم العربية (عواصم «القرار»!. .)، خطة يقترحها على هذه العواصم. يا ليته - إن لم يكن قد فعل! - يدرس مع دمشق خطته من وحي لجوء اسرائيل الى مجلس الأمن، فلا نستخف بشكواها بل نتحسب لمراميها وكل احتمالاتها، ونهيئ ستراتيجية مضادة لمواجهة التناغم الاسرائيلي - الاميركي الطبيعي افتراضه.

«قوة الموقف» العربي اذذاك في أن لا تضع السعودية نفسها، وتضعنا جميعاً، في موقع الدفاع حيال «الاتهامات» الأميركية التي «تنشر ولا تنشر». . .

ذلك انه آن لنا، قبل فوات الأوان، ألاّ نظل نمارس ديبلوماسية «التلقي» فنرد بما يتيسّر من «الدفوعات». . . بل نبدأ نمارس ديبلوماسية «المبادرة». وليس ما يمكن ان يكون أبلغ حجة من

توسل «الحالة الثورية»، بل ثورة الجياع المقبلة في العراق لنقول لواشنطن انها فشلت في عملية «البناء الديمقراطي» التي تدّعي القيام بها. والبرهان سهل متى عبّرنا نحن، ومن دون «بعثنة» ولا خبثنة، عن آلام الشعب العراقي المجوّع حتى الى مال نفطه ونور كهربائه فضلاً عن محاصيل حقوله وهي الأخصب في عالمنا... فكيف يستمر يجوع ساكن الحقل ولا صدّام في الساحة يبني من مال القمح والنفط قصوراً؟؟؟

●●●

عملياً؟... يمكن ان يقترح مندوب سوريا بالذات على مجلس الأمن، في مشروع القرار الذي سيطرح ولا ريب، وضع فقرة صريحة لا لبس فيها ولا لف ولا دوران تكلف الأمم المتحدة استعجال سلوك العراق طريق الديمقراطية فتنظم، وفي أسرع وقت وباشرافها، انتخابات حرة لاختيار مجلس تمثيلي يتولى هو، لا سواه، صفة المجلس التأسيسي الذي يشترع الدستور. أوَليس هذا ما فعلته الأمم المتحدة في حالات أخرى مماثلة؟

ولا بأس، تعزيزاً للثقة بالأمم المتحدة، ان نتجاوب في صلب القرار مع دعوة امينها العام (في تقريره الأخير، وربما في اللاحق) للتعامل مع مجلس الحكم الانتقالي في العراق. ولا بأس، الى ذلك، من ان

نستوحي لا مطالعات الرأي التي قامت بها الامم المتحدة، وحسب، بل مواقف الهيئات العراقية في خارج العراق (وبعضها في الكويت) وداخله المعبّرة عن أصالة الفكر السياسي الحر الذي كان يقمعه الطاغية المخلوع، وعاد الآن يتفجر في كل مجال.

● ● ●

اذا فعلنا، أية حجة تبقى لواشنطن جورج بوش في ادانة انظمتنا بالجملة، نحن المبادرين بالفعل والاقتراع الملزم، لا بالخطابة والشعارات، الى السلوك بالعراق أولاً وبالمنطقة العربية استطراداً، الطريق الى «عولمة الديمقراطية» التي لا يحتكرها الغرب، بل كانت ولا تزال مطلب التطلع العربي الاصيل، لو يستمع اليه أهل المغالاة!

اذا فعلنا، ومن منبر الدعوة الى ان تكون الديمقراطية كذلك في التعامل بين الأمم والدول، أوَلا تصبح حجتنا هي الأمضى عندما نقول ان «ديمقراطية الملك أريل»، في وحشية شارونيتها العنصرية، ليست هي الديمقراطية، بل التناسق السلمي بين مكوّنات العراق متى تقوننت يصير نموذجاً للسلام في فلسطين وبين اسرائيل (التي تضربنا وتبكي ثم تسبقنا وتشتكي!!!) وسوريا ولبنان؟...

تلك تكون «خريطة طريق» لها من زخم الديمقراطية

الدولية ما يجعلها «سيفاً أصدق إنباءً» من كتب جورج بوش، المبشّر بانتشار الديمقراطية في كل المنطقة بلهجة تجعلها تبدو وكأنها «شر» يهددنا به وليست «الخير» الذي يبلور مثاليتنا. . .

سيف دعوتنا الديمقراطية سيكون حينذاك، ونريده ان يصبح امضى - وأصدق إنباءً - من سيف بوش الخشبي الذي لم ينجح حتى في حماية جيوش «التحالف» الجرارة في العراق، فكيف يريدنا أن نصدّق انه سيحمي «السلام العادل»، سلام المساواة في الحقوق والحريات؟

.... الإثنين ١١ آب ٢٠٠٣

كتاب مفتوح الى سوريا... ولبنانها

هذا الكتاب المفتوح مكتوب من منطلق محبّة، ولو خفيت أو تجاهلها المغرضون. محبة صارت تلزمنا كلنا مصارحة تتجاوز منطق الطالب والمطلوب، بل منطق التكلّم «عليم الله، على ثلاثة طوق» . . . وهي عبارة لا بد أن تكون هنا واضحة الأبعاد حتى لمن كان يجهلها، فكيف بالعالمين.

تعرفين يا سوريا، الصحافي أياً كان يخاطب عادة قارئه، والقارئ هذا كائن خرافي متعدد الهوية، يتخيّله الصحافي ذا عقل يلائم عقله - هذا اذا عَقَل - وله مشاعر - ولا نقول غرائز، معاذ الله! - هي إياها مشاعر الصحافي . . . فتنشأ بينهما حتماً قواعد حوار متجانسة متكاملة.

أما كتابي المفتوح اليوم، فلا بأس إذا ظننت يا سوريا انه متوجه الى قارئ واحد أحد، أملاً في النفاذَ إلى عقله كما هو، لا كما يصوّرون، وإلى قلبه حيث هو، لا

حيث يتصوّر المحبّون، كلٌ على هواه.

● ● ●

ومقدمةً، يطيب لي أن أتذكّر مناسبة مماثلة، من ربع قرن ويزيد، في عزّ الحرب اللبنانية، تجاوزت فيها صفتي كوزير آنذاك (وزير لم ينقطع عن الكتابة لغياب أي شيء آخر يقدر على أن يقوم به وزير، ويكون أفعل!) لأصرخ، على ثمانية أعمدة: «نعم لمرشح مع سوريا، ولا لمرشح باسمها»... (٢٦/ ٤/ ١٩٧٦)

وكانت زبدة المقال ان «**لبنان لا يمكن حكمه ضد سوريا، ولكن لا يمكن حكمه من سوريا**»... فليحكم لبنان اذاً رئيس نختاره نحن ويكون حليفك غير المدين لك - يا سوريا - برئاسته، بدل أن ترأسي علينا من لا سيادة لشعبنا عليه، ومعه!... مفهوم؟

وخلافاً لما كنتُ اقول، لا يضير منطقي ان تكون سوريا اثبتت ان في وسعها أن تحكم لبنان، بمئة دليل ودليل، أبلغها رمزية، أن الرئيس الياس هراوي، مثلاً أعلن (أو «سرّب» لم أعد أذكر) في نهاية ولايته (نصف - الثانية)، وهو بعد في سيارته عائد من دمشق، ان الأمر استقر على «اختيار» العماد اميل لحود لخلافته.

ومع ذلك، لم يُحكم لبنان «من» سوريا، بمعنى الحكم الاصيل!

أي بتعبير أوضح: لم تنجح سوريا في حكمها

للبنان، لأن الأمر انتهى، باعتراف الجميع، الى لبنان بلا حكم. . . فالتة أمورُه، فاشلة ادارته، مجتمعهَ متقطِّع الأوصال، ودستوره أشلاء دستور.

وهو - وهذا هو الأهم - ليس مع سوريا، كما كان يجب أن يكون شرعاً من أجل أن يتقدّم لبنان وسوريا على «مسارِ موحَّد»، هو المسار التاريخي الخلاّق. . . بدل ان يلعَب اللاعبون وما أكثرهم ورقة لبنان ضد سوريا، ويصوّروا لسوريا أن لبنان مجرد «ورقة» في لعبة الأمم.

• • •

تعرف ايها القارئ؟. . . مهين لعقلك - أيها القارئ الأوحد - ولقدراتك الكثيرة على العلم بالأمور وبواطنها، أن أدّعي أن عندي ما أقوله لك مما لا تدرك من فضائح «حكم لبنان سورياً» - والأسماء، بل الأرقام. . . أرقام السيارات والحسابات والمخصصات يتداولها الناس، كل الناس، بمن فيهم الأقربون.

ثم مهين للبنان ككيان وللبنانيين كمواطنين أن أقول لك (ظناً منّي أنك لا تعرف!) أن ثمة في لبنان المتطلّع الى آفاق الحياة النيّرة المشتركة، احتقاراً وازدراء حزيناً عميقاً للمتهافتين لتقبيل الأعتاب وعلى لسانهم مطالبة بالانسحاب السوري، وفي باطنهم توق لأن يكونوا حرّاس حكمك للبنان، لو تكلّفهم بدل «الآخرين». . .

على أمل أن تكون «الكلفة» أضمن لمصالح «المبازرين». وأنت أيها القارئ الأعلم بكل «البازارات» عليم «فوق كل ذي علم»!!!

•••

ولكن، ما لنا ولذلك كله.

من منطلق «المحبة التاريخية» - اذا جاز التعبير - أدعوَ الى طيّ كل هذه الملفات لأنها، بكل تواضع، لا تعنيني انا ولا أظنها هي التي تقرر مصير تاريخنا المحكوم علينا أن يكون واحداً.

فقط كلمة، نطوي بها الملف ونمضي الى الأهم:
من المنظار التاريخي، سوريا خسرت من هذا الوضع كله - ولو ربح سوريون معنيون - أكثر مما خسر لبنان، ولو كان هناك لبنانيون يربحون... هم وسيدفعون عاجلاً ثمن أرباحهم غالياً جداً. ولا بأس بالانتظار، المستقبل طويل بيننا.

الملف الذي أريد أن أطرحه عليك هو أمر آخر، وأعظم أهمية وأكثر خطراً وخطورة.

فاسمع: يقولون، على كل مستوى وفي كل منتدى، انك - أيها القارئ الرئيس الأحد، (هل أسمّي؟)- يقولون (نعم يقولون علناً ولا خجل!) أن في الأفق الأبعد منّا جميعاً مشروع «بازار دولي» هو التالي: تعطي سورياك اميركا كل ما تطلب، وأكثر مما أعطيت

حتى الآن، مما لم يشبع شهية اميركا. . . مقابل أن تعطيك أميركا لبنان.

• • •

نعم هكذا. وليتجرأ أحد على الانكار.

ويصفون ذلك بأنه منتهى المهارة الديبلوماسية، لأنكَ تكون أدركتَ ما أدرك بعضه الأسلاف في حرب الخليج الأولى، ثم عندما أدخلت اسرائيل، في «حرب السنتين»، لبنان وسوريا واميركا (فضلاً عن «الثورة» الفلسطينية. . . هيهات أية ثورة كانت!) فهيأت لكيسينجر أن يقيم بين الأعداء «محالفات موضوعية» (والتعبير علمي) انتهت بـ«انتصار مخيّم تل الزعتر» والميليشيات «اللبنانية» تهلل، وتظننا نجهل، ان الفضل كان مزدوجاً: لاسرائيل، ولسوريا، واحدة كانت تفاخر بدورها، والثانية كتومة إلا عن الراسخين في العلم.

هل تذكر؟ إستذكر، أيها القارئ الرئيس وتذكّر. واسأل معنا أي مجد كان لسوريا من ذاك؟ . . . انها «انقذت المسيحيِّين»؟ أين هو الانقاذ؟ وأينهم المسيحيون اليوم؟ . . . انها «حكّمت سوريا بلبنان»؟ . . . أية سوريا وأي لبنان؟ وأي حكم؟

ومن لا يصدّق، فليقرأ مذكرات الأعداء، كلهم!

• • •

ما أصعب التذكّر وما أتعس الذكريات!

ثم ماذا عن «الضوء الأخضر» في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠ يوم نالت سوريا هذا الضوء الأخضر من أميركا الغارقة في رمال حرب الخليج الاولى لتساعد جيش لبنان الشرعية على القضاء على «جمهورية العماد عون» (الذي، بين هلالين، كان يظنّ أن نجاح «مفاوضاته» مع سوريا بات قاب قوسين أو أدنى. . .) بغية «توحيد لبنان» في ظلّ «شرعية الطائف».

فهل توحّد لبنان؟

هل توحّد شعبه، بل شعوبه، وماذا عن مؤسساته؟

وماذا عن «الجائزة» التي نالتها سوريا؟

إفساد منظم (ولا يحرجنني أحد بالاستزادة) للحكم السوري للبنان، فضلاً عن اهتراء لبنان ووشائج ارتباطه العضوي بسوريا. . . لم يكن لبنان مرة أبعد عن سوريا مما كانه بعد ذلك، ولا ابتعدت سوريا عن ذاتها الأصيلة مرة في تاريخها الحديث، ولا عن خصائل مثاليتها قدر ابتعادها مذذاك.

●●●

ثم ان الآتي الآن أعظم، اذا أتممتم «البازار»، او هكذا صُوِّر لكم. . . واليكَ أيها القارئ الرئيس، إليك يا سوريا (واستطراداً اليكَ يا «البنان سوريا») ماَ سيحدث:

أولاً : ستكتشف سوريا ان المطالب الأميركية التي لا نهاية لها، في ضوء التأزم الشرق الأوسطي، هي فوق قدرة سوريا على تلبيتها. . . وسنكتشف جميعنا ان المعادلة «الخرافية» التي أطلقت، من نصف قرن (رحم الله من اطلقها عن حسن نية سطحية!) : «لبنان بدل الجولان» كانت غير صحيحة سورياً، لأنه لم يكن في وسع سوريا حافظ الأسد أن تهضمها فلم تحاول. . . وهي غير صحيحة الآن اذ ستؤدي الى ثورتين على الأقل: ثورة قومية في سوريا، وأخرى في لبنان. . . فضلا عن توسيع حدود اسرائيل في سوريا، وفي شبعا بالذات، سواء اعتبرناها لبنانية ام سورية، يبطل الفرق!

ثانياً : اذا كانت «فلسفة» البازار العتيد هي أن الثقة بقدرة سوريا وحدها على إقامة استقرار أمني في لبنان هي التي ستجعل اميركا تقدم عليه، فالنتيجة ستكون معكوسة. . . ضرورات «الأمن السوري» إذذاك ستُضطر سوريا الى الابتعاد عن التغيير الديمقراطي، لتوسل المزيد من الديكتاتورية بل الاستبداد، فينقلب سحر الفلسفة على المتفلسفين. و«الاستقرار» اللبناني في الظل السوري سيتفجّر ثورة اقتصادية (لأن الشعوب ليست حجارة دومينو في لعبة فيديو. . .) بل «ثورة جياع» كالآتية على العراق، مما ليس في «مخابرات»، ولا في «علوم» دمشق، وسيلة سحرية لضبطه. . . وينتهي الأمر، ولو بعد حين، الى تحقيق الحلم الامبريالي الاسرائيلي (لا الاميركي): اسرائيل تستزيد

من التفجير، في سوريا ولبنان، فضلاً عن تذويب «خريطة طريق» فلسطين المنسية. ويتبخّر الحلم الوحدوي السوري - اللبناني سرابات ترافق، ربما، قوافل المهجّرين الفلسطينيين كالبدو الرحّل الى ترياق عراق غير معروف المعالم بعد. . . لكن ذلك موضوع آخر لَيس هنا مجاله.

ثالثاً: في «أحسن الحالات» (وما أسوأها) سيصير لبنان وسوريا معاً أفغانستان أخرى، يسقط «طالبانها» (تعرف أيها الرئيس من سيكون «طالباننا» آنذاك، نحن وسوريا؟. . . حزب البعث أولاً، والبقية تأتي. . .) ولا يستقر نتيجة ذلك أمن ولا دستور، ولا تقوم بالطبع ديمقراطية!!!

●●●

خيالات هي كل ذلك؟

ربما، ربما. . . حسبها أن كل ما توقعته أية «كاسندرا» من قراء التاريخ المقبل على الحياة، وصفه ناقدوها بهواجس الشؤم. . . الى أن تحقق، وليس من تَحسَّب.

فختاماً، تحسّبي يا سوريا.

«سائليني يا شآم. . .» وبقية القصيدة.

ويا ستراتيجيي الشؤم في دمشق الشام، تعالوا نبحث عن مستقبل مشترك مبني على الكرامة المشتركة،

والاحترام المتبادل للسيادتين لا على أضغاث الأحلام.

واستمعي يا دمشق الى اللبنانيين الذين لا يريدون لبنان سلعة في الأسواق الدولية... هؤلاء، مطلوب منهم ان يساعدوا دمشق على عدم الانزلاق الى السوق، الى حيث تناديها أصوات البوم اللبنانية المنتفخة بعصارة «الثلاثين من الفضة»...

ولو استحالت فضة الخيانة ذهباً لا يمكن أن يُستّر بريقه على عفونة الذين اقتنوه، ويتشحون به وكأنه براءة للتبشير بالعفة!!!

.... الإثنين ١٨ آب ٢٠٠٣

"خريطة طريق"...
من الارهاب الى الديمقراطية

. . . لا، ليس اغتيال اسرائيل لبرنادوت، الوسيط الدولي، مثل اغتيال سرجيو دي ميللو إلا في وجه واحد: ان هذا كان، كما ذاك، «فدائياً» في سبيل سلام يرفض أن يصدّق انه ليس في متناوله تحقيقه.

(علماً بأن ثمة احتمالاً ان يكون «الموساد» تنكّر، كما فعل مراراً، بزي نقيضه: بـ«جهاد» ما ليقوم بعملية تخدم اسرائيل وتبعد الأمم المتحدة عن العراق. . . أوليست آفاق الهواجس المؤامراتية رحبة في الشرق الأوسط وتتسع دائماً لغير المعقول وغير الممكن كذلك؟)

وحده غسان سلامة الذي اعطى مهمة دي ميللو محتواها العربي، في وسعه - بعد أن يقدّم اليوم تقريره الى الأمين العام - أن يقول من المنظار التاريخي الذي يحسن، كما قلائل جداً، قراءة الأحداث عبره، كيف

ان الفرق بين الجريمتين يعكس الفرق في الأحجام، بين ١٩٤٨ و٢٠٠٣، أي الفرق بين النزاع الصهيوني - الفلسطيني في محاولة تنفيذ قرار تقسيم فلسطين، وإعادة بناء العراق، عراقاً ديمقراطياً جديداً، على أشلاء وطن مزّقته حرب دولية بعدما كان قد قمعه وأفقره وسلب شعبه ثرواته أحد أسوأ الأنظمة الاستبدادية التي أغرقت الأرض والدولة والناس في حروب عبثية (عقائدية؟!) مجنونة مشبوهة، لم ينتج عنها سوى الخراب والهزائم والإذلال.

●●●

إلى أين من هنا؟

تزدحم التكهّنات والاستنتاجات. كلها تخطىء إذا لم تنطلق من الملاحظة الموضوعية الأهم: اجتماع القضية الفلسطينية والقضية العراقية على خلفية مشهد دولي بالغ التعقّد، تجني على نفسها اميركا عندما تظلله بشعار «الحرب على الارهاب»، لأنها هكذا تُضائل إمكانات الوصول الى حلول سلمية - وديمقراطية!!! - بنسبة ما توسّع «بيكار» المشهد: من فلسطين، عبر دنيا العرب، مروراً بإيران فأفغانستان (وغداً تركيا، من يدري؟) الى الشيشان وباكستان والهند وماليزيا والفيليبين (وربما سواها) فعودة الى أفريقيا والبلقان فـ... أوروبا كلها المهددة باشكالٍ متنوعة من الارهاب، قدر ما هي

مهددة ومرعوبة أميركا بالذات.

من هذه الملاحظة الموضوعية، ننتقل الى أخرى.

ان أميركا امام مأزقين:

الأول، هل تستمر راكضة وراء سراب «الانفرادية» في قيادة العالم - إن لم نقل حكمه - وقد تفجّرت في «المدى الامبريالي» أزمات لا قدرة لها على الإحاطة بها، وحروب لا طاقة لها على خوضها، فضلاً عن عجزها الإنساني والمؤسساتي عن بسط ولو الحد الأدنى من التسلطن على المعلوم والمجهول من عالم يشمل الصين مثلاً (كيف؟) واميركا الجنوبية الخ... أو لا عولمة للامبراطورية!!!

والمأزق الثاني: اذا عاند غلاة «الأصوليين» الأميركان واستمروا في الحروب المستحيلة الانتصارات (والشاهد الأكبر أفغانستان) واستمرت الانتكاسات المالية (هم يقولون: «التضحيات»!)، فماذا عن مصير المجتمعات السياسية التي فجّرتها شعارات الحرب على الارهاب - وقد كان في بعضها منكفئاً - كما شعارات الديمقراطية التي كانت تسلك طريقها ببطء، صحيح، انما وفق تطوّر محتّم الوصول الى اليناع... ماذا عن السعودية، بعد العراق؟ وماذا عن مصر سواء ابتعدت عن اميركا أو ظلّت ملتصقة بها؟... وماذا عن سوريا، سواء نجحت في استسقاء البركات الاميركية أو لم تنجح؟... وماذا خصوصاً عن فلسطين واسرائيل التي

تضيق خرائط الطريق الى سلامها، فيصير أقصى ما يمكن بلوغه مجموعة من «الهدنات» بين الواحدة والأخرى حرب تقصر أو تطول، انما دائماً تخرِّب وتزرع اليأس بعد اليأس؟ . . .

• • •

هل من مخرج من هذين المأزقين؟

مخرج واحد تجمع عليه الدول كلها - بما فيها دول «التحالف» وإن بشيء من الخفر - هو الرجوع الأرحبَ مدى الى مجلس الأمن، والجمعية العمومية استطراداً، اذا دعت الحاجة. ويا ليت اميركا لم تكن قد عطّلت «أجندة السلام» التي اقترحها الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي، لكانت تكون للمؤسسة الأممية اذذاك ادوات التدخل في فلسطين، وتولّي حفظ السلام في العراق بل وقيادة العراق في طريقه الى ديمقراطية يرعاها المجتمع الدولي بدل أن يترك الدبابات الاميركية تزرع «ديمقراطيتها» ارهاباً فوق الارهاب.

هذا المخرج لا يزال متوافراً، وإن بصلاحيات دولية أقل، اذا تكتلت الدول التي عارضت الحرب متسلحة بالرأي العام العالمي مرة ثانية، متّشحة بدراماتيكيةِ اغتيال دو ميللو لتطوّق التصلّب الأميركي الحائر . . .

ولسنا في حاجة الى برهان لنعرف ان العدوان البربري ما كان ليكون لولا نظرة الارهابيين الى بعثة الأمم المتحدة

(وهذا ما قالوه) كامتداد للاحتلال الاميركي، وليس كبديل منه.

• • •

[هنا، بين هلالين، امنية لا يعوزنا الى التعبير عنها استئذان رؤساء تحرير معينين بمرسوم ويكتبون بقرار . . . بأن يصح ما سمعناه من ان الرئيس بشّار الاسد يدرس امكان ارسال الوزير فاروق الشرع ليمثل سوريا في ما تبقى من مدة رئاستها لمجلس الأمن بدل أن يترك مسؤولية الظرف التاريخي الخطير في عهدة نائب المندوب الدائم غير الموجود . . . هكذا، مرات، تصرفت الدول التي تأخذ نفسها ومَن وما تمثّل جدياً . . . وفي وسع الوزير الشرع بفعل مراسه ورصيده، ثم بصفته الرئاسية، لاأن يقول «نحن هنا» فقط، بل ان ينقل الحالة العربية من مجرّد «موضوع للمداولات» (والصفقات!) الى دور المشاركة، العربية - الاسلامية، كعنصر فعّال في المداولات، خصوصاً اذا أمّن لدوره - لا ضد أميركا ولا معها، بل بمعزل عنها - تجاوباً من أوروبا وروسيا ودول عدم الانحياز (السابقة) نحييها من تعتيرها . . . فهل تصح الاشاعة؟ ليس كثيراً على سوريا ان ننتظر منها محاولة الانقاذ هذه وقد تكون الفرصة الأخيرة لأن ظروفها الموضوعية لن تتكرر].

• • •

يبقى الأمر الأهم، وهو مصير المجتمعات التي تُفجّر فيها حرب أميركا على الارهاب أصوليات صراعية كانت كامنة، من جهة، وتدفعها من الجهة الأخرى نحو الطموحات الديمقراطية ولا انتقائية ولا قواعد منهجية. . . واحياناً لا جذور!

في انتظار ان تكتشف الأمم المتحدة للحلف الكوني ضد الارهاب - على المستويين الأمني والانمائي فالسياسي - الاطار المشروع الممكن التطلع اليه هو المحالفات الاقليمية. ولعل أكثر هذه المحالفات الحاحاً اجتماع الدول العربية على ثلاثة أمور:

أولاً: تنسيق مكافحاتها للارهاب والأصولية في خطة شاملة صريحة جريئة، بدل السير في تعرّجات متفاوتة الشجاعة، تستوحي اميركا من هنا، وتسترضيها من هناك، وتستعين بها سراً - والله أعلم! - من هنالك.

ثانياً: وضع ثقل هذا التحالف في ميزان العلاقات مع أميركا، بمبادرة عربية جماعية عملية، فلا نستمر نتيح لأميركا مجال التعامل معنا «بالمفرّق» تلعب واحدنا ضد الآخر. . . اذذاك نفرض عليها معاً «اعتماد مسار» في القضية الفلسطينية لا يعتبر «المقاومة» الفلسطينية ارهاباً والارهاب الاسرائيلي الأكثر عراقة «دفاعاً عن النفس».

ثالثاً: اعلان التخلي نهائياً عن المسالك الاستبدادية التخلّفية، مقنّعة كانت أم صريحة، «عقائدية» كانت أم

وراثية، أم الاثنين معاً. . . لإعلان شرعة ديمقراطية عربية تستوحي تراثنا الحق، كما تطبّق توصيات الأمم المتحدة وتطلب اليها توظيف كل امكاناتها في تنمية العالم العربي، التنمية الانسانية المتكاملة، وفي رعاية انتخاب انظمة تراقب احترامها لحقوق الانسان وحرياته، وتضمن عند الحاجة، بواسطة قوات مراقبين وأكثر، استقرار الدول واستقلالها في وجه أخطار الردّات الرجعية واستفاقات الغرائز الامبريالية لافتراس السيادة الوطنية.

•••

برنامج للسلام هو هذا؟ معاذ الله.

هو مجموعة خطوات براغماتية - ولنسمّها «خريطة طريق» اخرى - تحل محل الاستمرار في مبادرات افرادية خجولة تتوق، في أحسن الحالات، الى الوساطة بين ظلم العدو ويأس الشقيق. . . مبادرات لا تطمح - سلاماً - الى أكثر من وقف اطلاق نار موقت لا افق له غير زوالنا الى «الهاوية» مرحلةً بعد مرحلَة!

الاثنين ٢٥ آب ٢٠٠٣

الشرعية والديمقراطية
وحروب الحرب الكبيرة

الشرعية الدولية... كيف ننقذ بقاياها

هل نحن أمام مثل الأزمة التي أطاحت بما كان يعرف (في تاريخ القرن العشرين الذي صار بعيداً) بـ«عصبة الأمم» عندما اجتاحت ايطاليا الحبشة، ولم ترتدع بقرار «مجلس أمن» آنذاك، فانسحبت. . . وكانت بداية نهاية المؤسسة الأممية الأولى التي طوت الحرب العالمية (١٩٣٩) صفحتها، ولو لم تحلّ رسمياً إلا عند نشوء خليفتها، لدى توقيع شرعة سان فرنسيسكو عام ١٩٤٥؟

الى هواة التاريخ (الى شباب لبناني وعربي ربما لم يدرّسه أحد تاريخ تلك الحقبة بالمقارنات التي تفتّح العقول) هذه الملاحظة اللا بد منها، تفرضها مقدّمات حرب العراق ومترتباتها في الشرعية الدولية:

مع ان الحاجة الى تنظيم دولي «شامل» - ولو غير «كوني» المساحة - تعود الى ما قبل القرن العشرين، فان «عصبة الأمم» كانت الأولى التي انطلقت نتيجة

«حرب عالمية عظمى»، اجتمع بعدها المنتصرون في «مؤتمر سلام» (فرساي ١٩٢٠) في الأصل لتقاسم المغانم ومنع المهزومين من العودة الى الحرب. . . لكن المؤتمر وضع شرعته انطلاقاً من قواعد «عقائدية» (بين مزدوجين للتوسع في التعبير) أعلنها رئيس الولايات المتحدة آنذاك «وودرو ولسون»، أبرزها «حق الأمم والشعوب في تقرير مصيرها».

ولعل الضربة القاصمة الأولى التي منعت «عصبة الأمم» من القيام برسالتها والنجاح في تنظيم العالم والسير به على طريق حلم الانسانية المترسخ أصيلاً («السلام الكوني الدائم»، و«الحكومة العالمية») كان انسحاب أميركا ولسون من «العصبة» في ظروف يطول شرحها ولكن أبرزها تغلّب الجنوح الاميركي المقيم الى العزلة عن تعاطي شؤون ما يسمونه «العالم الخارجي». . .

ولم تتغلّب أميركا على هذا الجنوح الا بعد ضربة «بيرل هاربور» التي ادخلتها الحرب العالمية الثانية، فانقذت «الحلفاء» (ومنهم الاتحاد السوفياتي) من انتصار محور المانيا - ايطاليا - اليابان. وتزعمت هي هذه المرة الدعوة الى «التنظيم الأممي» بشرعة دولية استلهمت من جديد مبادئ الرئيس ولسون. فكانت «منظمة الأمم المتحدة» التي بلغ تمسّك اميركا بها حد الاستئثار بها، بل اسرها في نيويورك، بدل العودة بها الى عاصمة «الحياد الدولي»، جنيف.

كل هذا التاريخ لكي نقول: ما أشبه اليوم بالبارحة.

فها هي اميركا مرة ثانية تخرج على «الأمم المتحدة» التي صنعت يداها، ولو لم تخرج منها رسمياً. . . بعد؟

تخرج عليها، ممثلة لا دور الرئيس ولسون بل دور ايطاليا، التي استعادت حنينها في الثلاثينات الى الامبراطورية الرومانية (وليس اذاً صدفة ان تطلق «العزيزة» كوندوليزا رايس لقب «روما الجديدة» على اميركاها وجورج دبليو!!)، فانطلقت - نعني ايطاليا موسوليني - لاحتلال الحبشة، واحتلتها والعالم يتفرج، كما احتلت ليبيا وتونس، متذرعة بما في هذه وتلك من آثار روما التاريخ العتيق. . . وكذلك كانت تنوي الروما الفاشية خلال الحرب العظمى (١٩٣٩) احتلال بلاد الاغريق وسوريا ولبنان، حيث لا يزال «التاريخ الروماني» حاضرة آثاره، فضلاً عن مصر. . . فلم تفلح.

•••

كل هذا التاريخ حتى نصرخ: حذار ان نترك أميركا تخرج مرة ثانية من المنظمة الدولية، ولو خرجت عليها باعلانها انها لا تحتاج الى «شرعية مجلس الأمن» لتخوض حرب «تحرير»(!!!) العراق، وانها تعمل ضمن «تحالف دولي» (ولم تقل «عصبة أمم»!) من خمس وأربعين دولة تخفي اسماء معظمها. . . ومن لا

تخفي اسماءها تثور شعوبها على حكامها، وقد تطيحهم قبل نهاية الحرب المجهولة «التداعيات». . .

والظاهرة هذه، ظاهرة غضبة الشعوب التي تشمل اميركا بقدر ما تشمل فرنسا شيراك وروسيا پوتين، هي التجسيد، في الواقع التاريخي الكياني، لمبادئ وودرو ولسون، الرئيس الاميركي النبي حقاً، أي «حق الشعوب في تقرير مصيرها». . . المبادئ اياها، نكرر، التي فرضت على اميركا الاعتراف - بعد حرب عبثية طويلة! - بالڤيتنام الجنوبية وبوحدتها مع الشمال في دولة شيوعية تقيم معها علاقات «مطبّعة» وثيقة، تحجبها عن التعداد في أي «محور شر».

• • •

من هنا شعورنا، بل اقتناعنا المنطقي بأن عودة أميركا الى الامم المتحدة ستكون مسألة وقت وصبر، شرط ان تملأ الدول الحيّة - ويا ليتنا نحاول ان نكون منها - هذا الوقت بديبلوماسية واقعية، تبتعد عن التنظير لتبلغ حدوداً واقعية تتجوهر بالقيم والمبادئ. انما من غير ان تدّعي الظن اننا - كما في بعض مبادئ ولسون الأربعة عشر - قد نصل الى تغيير طبائع السياسة (وطبائع الاستبداد كذلك). . . علماً بأن الدفاع عن الحريات والحقوق سيظل يحتاج في «لعبة الأمم» الى تمتّع التوّاقين اليه بالقدر الكافي من القوة، والثروة غير

المهدورة والتنمية الانسانية التي تفرض الصدقية في السياسة والاجتماع والاقتصاد.

●●●

ماذا نتوقع ان يحدث، وماذا نرجو، حتى تحافظ دولة صغيرة كلبنان - ودولة ثرية كالعراق عندما لا تنطلق وراء مراتب جنون العظمة! - على منظمة دولية تحتضن الشرعية الأممية، فنفزع اليها وتحمينا توازناتها؟

١ . ان ننطلق مع العراق في شكواه اميركا الى مجلس الأمن، نؤكد هكذا عدم يأسنا من المنظمة الدولية وعدم خروجنا، مع اميركا، منها وعليها، فنكون كمن يساهم في شريعة الغاب ويسلّم بقدريتها...

وربما وجدنا أميركا اكثر شفافية، بل حاجة الى شيء ما في اطار الامم المتحدة، بعدما بدأت الخيبات تهدر الغطرسة!

وكان يجب على الدول العربية، قبل اليوم - ولعلها لم ولن تتأخر - في شكوى اسرائيل الى مجلس الأمن من غير اليأس سلفاً والتسليم بأن اميركا ستمارس الفيتو فلماذا المحاولة؟

٢ . التصفيق لفرنسا لأنها سترسل بعثة عسكرية ولو محدودة الهدف الى الخليج، وعدم الانطلاق في

التشويش عليها واتهامها بأنها «بدأت تصفّ» مع أميركا، حرصاً على مصالحها وطلباً لحصة من نفط العراق . . . فماذا في ذلك مما هو غير طبيعي في «لعبة الأمم»؟ لعل بعض التخلّف العربي في اننا لم نتعلم قواعد «اللعبة» وظللنا في جاهلية «الحضارة الصوتية» مقيمين، نظن ان مجرد اعلان قرارات مؤتمر قمة يحوّلها الى مشروع سلام تتهافت الدول على تنفيذه نيابة عنا، لأنه صدر به منا نطق سلطاني!

٣. حذار ان نفاجأ اذا رأينا اميركا تتجاوب مع المبادرة الفرنسية، وتبدأ تطوي غضبها عليها شيئاً فشيئاً، فهي قد تجد في «التجاوب» الفرنسي الممكن ما توظفه لتهدئة غضبة الرأي العام العالمي عليها.

٤. وحذار ان نفاجأ، فلا نرحّب، بأي تحرّك روسي في اتجاه أميركا. فروسيا هي احدى دولتين في «المعارضة» لا تقدر واشنطن على احتلالهما بحجة انها هي «روما الجديدة». ولنتذكر كلمة الرئيس پوتين قبل اعلان الڤيتو ان العلاقات الروسية - الاميركية هي من نوعٍ لا يمكن ان تهدده - ولا يصح بالتالي ان تعكّر صفوه - حادثة عابرة كتصويت في مجلس الأمن . . .

وهو كلام يخفي (يخفي فقط على السطحيين كالعرب) ان روسيا لا تزال الدولة النووية الوحيدة التي يمكن ان تلجئ اميركا الى العودة الى قاعدة «توازن القوى» (أي «توازن الرعب») . . . فأوروبا من دونها لا وزن لها في الحسابات الاميركية. والأمر ذاته يصحّ عن

الصين. . . الأمر الذي يعني، «بالعربي الفصيح»، ان اميركا بعد خروجها من المأزق العراقي بصورة من الصور، وربما قبل ذلك، مضطرة الى وقف جنوحها «التفردي» والبحث عن «طاولة حوار» تجلس اليها مع الروسيا والصين، فأوروبا، ومن يكون قد كان معها.

٥ . على الدول العربية، وخصوصاً اذا تسببت حرب العراق بتحرير بعض انظمتها (و«ترشيدها» بما تطلبه لها، ليس منها، تيارات «التغيير» الديمقراطي) ان تستعيد وعيها، فتتقرب من اوروبا طالبة السير معها، لا في مبادرة معجلة لحل قضية الشرق الاوسط فحسب، بل في اعادة نظر في نظام الأمم المتحدة على نحو يحول دون امرين هما على طرفي نقيض: خروج اميركا، او عودتها الى منظمة دولية جرى تدجينها (فصارت تسكت عن تفرد أميركا ولا وازع لها ولا من وما يردعها)!!!

●●●

الدول العربية تطرح مشروع اصلاح الأمم المتحدة؟

«ولو»؟ . . . ومن أين لها هذا؟

سيكون لها ذلك من استعادتها هيبتها وثرواتها وقوتها، بعد حرب العراق - التي قال فيها المجتهد بل المرجع الكبير سماحة السيد محمد حسين فضل الله، وفي عظته يوم الجمعة، بينما الجماهير تتظاهر: اننا

ضد الحرب، من أجل شعب العراق وكيانه، انما نحن مع تحميل صدام حسين مسؤولية ايصال العراق الى المأساة. . . – فليس لنا ما نزيد على هذا المنهج في توقنا الى عالم عربي جديد.

هذا اذا لم يهدر سائر الاستبداديين «الصداميين» ثروات بلادهم والمزيد من حقوق شعوبهم والارض، الارض. . . الارض التي نسلسها لكل مغتصب، وندّعي اننا «ما رأينا وما سمعنا»!!

• • •

وأما معالم اصلاح «منظمة الأمم المتحدة»، فموجودة «على الطاولة»:

أولها تطبيق «ميثاق ١٩٤٥» حيث ينصّ على ايجاد «قوة دائمة للحفاظ على السلام»، بموجب الفصل السابع. . . وهذا ما كان يغني عن تنطّح اميركا لنزع سلاح العراق المحظور، على افتراض وجوده وعلى افتراض قدرتها على نزعه!. . . ثم، وهذا هو الأهم، ما يغني «حلف شمال الاطلسي» الذي ينهار عن تأمين فرق عسكرية تشبه «انكشارية» أيام زمان للحفاظ على «كوسوفو» من هنا، وصربيا من هناك، والبانيا ومقدونيا من هنالك. فضلاً عن تشكيل «قوات متعددة الجنسية» (لا جنسية تتحمس لها) من أجل تطبيق «حل عادل» للقضية الفلسطينية.

ذاك أول الاصلاحات. وآخرها تعديل نظام مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، الى بقية ما اتفق عليه مجلس الأمن بالذات عندما التأم على مستوى القمة (بكامل رؤساء الدول العظمى!) في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٢، «احتفاء» بانتهاء الحرب الباردة.

• • •

وبعد، هل ممنوع ان نظن ان حرب العراق ستغيّر اميركا كذلك، كما ستغير دولاً أخرى؟... وفي الاتجاه الذي يريده شعبها وتريده شعوب العالم المتظاهرة ضد الحرب... وممنوع أن نظن ان هذا التغيير قد يحدث قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة التي لا يمكن ان تنتهي بالتمديد لجورج دبليو ولو انتصر، فوالده «من غير شر» انتصر، ولم تمدد له أميركا...

وونستون تشرشل انتصر كذلك في الحرب العالمية الثانية ولم تجدد له بريطانيا، فهل يعقل ان تجدد لطوني بلير الذي بالكاد بقي في الحكم، وبأصوات أخصامه؟

لقد اخطأ الرئيس جورج دبليو بوش عندما ظن ان انتهاء ثنائية «الحرب الباردة» معناه فتح الطريق لأميركا امام احادية امبراطورية كونية المدى، ولا شرعية دولية ترسم لمطامحها حدوداً.

وها هو اليوم، أمام خيارين: العودة الى حرب باردة جديدة، انطلاقاً من العراق... او الاستماع لا الى

صوت الشعوب المتظاهرة، بل الى انذار بابا روما القديس: ان الحرب تهدد مصير البشرية...

وأميركا منها، ولعلها قد تصبح أول من يدفع الثمن... وفي اقرب مما تظن!

.... الاثنين ٢٤ آذار ٢٠٠٣

لا صدَّام ولا بوش...
بل الشرعية الديمقراطية !

يجب ان «يطير» صدام . . . شرط أن يأخذ معه جورج دبليو!

مستحيل؟ . . . لا ، ليس مستحيلاً!

المستحيل هو ان نترك هذه الحرب سائرة مسراها ، فتُدخلنا ، أو تُدخل العالم كله ، في زمن الحروب التي لا تنتهي .

كالحرب اللبنانية التي لا يزال لبنان أسيرها ، رغم مئات قرارات وقف اطلاق النار ، وعشرات مؤتمرات السلام!

أو كالحرب الفلسطينية التي لا تزال فلسطين كذلك أسيرتها ، واسرائيل «الأسرة» أسيرة انتصاراتها الوهمية . . . حتى اذا ما أُعلنت «خريطة الطريق» يوماً ، وجدنا أن ليس ثمة من لا يزال على قيد الحياة ، قادراً على ان يخطو على الطريق ولو خطوة واحدة الى أمام!

أو كحرب كوريا وكوريا ، كلما ظننا أن السلام تقدم

بين الدولتين المقتسمتين الأرض الواحدة، زاد خطر الدمار الشامل لا من هذه على تلك، ولا من تلك على هذه، بل على «العالم الواحد»، الذي تظنّ الأحادية الأميركية الواهمة ان في وسعها أن تضبط توازناته . . .

تماماً كما هي الحال بين الهند وباكستان الدولتين اللتين يهدد توازنهما النووي بارتفاع نسبة الجنون الديني في هذه او تلك، او ارتفاع حرارة المطالبة - مجرّد المطالبة - لدى هذه او تلك بكشمير منسيّة وكأنها خميرة من دماء تنتظر من يجبل بها عجينَ حرب عالمية ثالثة . . . حربٌ لم تعد أوروبا صالحة لأن تكون نقطة الثقل التي تفجّرها . . . أو كانت تفجّرت مع شظايا البلقان!

• • •

لماذا يجب ان «يطير» بوش! . . .

لأن «سحر» لعبة التحرير انقلب على «الساحر» المحرر . . .

تخربطت «لعبة الفيديو-حرب» . . .

جنّ جنون اللاعبين على مسرح اللامعقول «الفضائي» . . . فصاروا يطلبون من الآلة ان تصلي من أجل الانسان! . . . أولَيس هذا معنى دعوة الجنود التائهين في الصحراء للصلاة من أجل قائدهم جورج دبليو . . . يوم الأحد، أي في اليوم السابع الذي استراح

في مثله الخالق؟

. . . بينما لا يزال أحرار العالم، اولئك الذين لا تزال تظاهراتهم المتمردة على «لعبة الفيديو-حرب» تجوب الشوارع، واصلة - للمرة الاولى في التاريخ - الى قلب الصين . . .

ومتضخمة - التظاهرات - كما لا مرة من قبل في بوسطن الأميركية، المدينة التي كانت منطلق التظاهرة [من أجل شحنة شاي تحملها باخرة المستعمر البريطاني آنذاك. . .] التي أدت الى ثورة التحرر الاميركي من المستعمر «الاوروبي». . . وبمساعدة اوروبي آخر - وفرنسي، هل تنسى اميركا؟ أم جورج دبليو لم يعرف؟ - اسمه لافاييت؟

●●●

المحاربون الاميركيون حتماً تطلعوا الى السماء، هذا الأحد، وصلّوا ربما ساجدين على الرمال المتحركة. . . ولكنهم ردّدوا في قلوبهم صلوات البابا يوحنا بولس الثاني، والبطريرك اليكسي الروسيا، واسقف كانتربري، ورؤساء الكنائس المستقيمة الأميركية غير المتصهينة. . .

ولعلهم ردّدوا كلام البابا الذي أنذر بأن هذه الحرب قد تدمّر الانسانية، ولو ظنّ دونالد رامسفيلد وسائر «السحرة الصغار» الشارونيي المربى والنهج، ان الآلة

أقوى من الانسان، بل أقوى من العدالة الإلهية. . . لا كلا، فآلة الدمار تنجب دائماً آلة أكثر منها تدميراً، ولو بدت اضعف!!!

أوليس هذا معنى الانفجار الضخم في ناتانيا يذكّرهم بأن كل «ارهاب دولة» يولّد ارهاباً من المظلوم أقوى؟!

نعم. . . سيصلّي الجنود التائهون، المستفيقون فجأة على ان الحرب التي يخوضون ليست الحرب «السوريالية» التي رسم خططها «السحرة الصغار» خارج الواقع، وظنّوا ان خرائطهم هي ارض، و«أرقامهم» المتوقعة هي الرجال. . . فاذا بالارض غير الارض، وبالانسان النابت منها المتجذّر فيها ليس الذي توهّموا وأوهموا.

نعم. . . سيصلّي الجنود. . . انما من أجل السلام والحياة لا من أجل الموت والحرب.

• • •

يجب ان «يطير» صدام وبوش لأن لا حليف موضوعي للاستعمار «خيراً» من «الاستبداد»، فهما يتوالدان ويتكاملان. . . ظلم الواحد لشعبه كظلم الآخر لشعبه وللعالم.

وقد توسّل هذا ذاك، مرة ومرتين. . . وهذا وذاك، في النهاية، يستطيب واحدهما الآخر، لأنهما من طينة واحدة هي الارهاب المتجلبب بالجهالة والظلم، لا ماء

لحياته الا من تصحيرها لعقل الانسان وقلبه.

ولأن التاريخ ميزته الصبر، فقد يطيل الحرب قدراً كافياً ليُسقط العراقيون صدّام، من فرط سأمهم من دوّامات الحرب...

وتُسقط قوة الجماهير الغاضبة (وأضعفها الجماهير العربية، لأنها أقلها ديمقراطية وتحرراً) تُسقط بوش، لأن الضمير، وثقافة الحرية والعدالة في أميركا لا بد أن تفيق فتثور على العزلة التي آلت اليها الدولة الأضخم قوة في التاريخ، بفعل انسياقها الى الأسر العسكري الواهم.

●●●

نعم، واقعياً، وبالحسابات الانسانية لا «الفيديو - حربية»، هذه الحقائق:

أولاً: عندما يتلقف الرئيس طوني بلير اشارة وزير خارجية فرنسا الى امكان، بل ضرورة البقاء قريباً من اميركا لكي تسهل عودتها الى منظمة الشرعية الدولية... فـ«يتهاتف» هو والرئيس جاك شيراك. ترى بماذا يمكن ان يتحادثا؟... بتدعيم «الأحادية» الامبراطورية (أي الاستبدادية...) الأميركية، أم بالرجوع الى التعددية الدولية، أي الديمقراطية العالمية؟

ثانياً: عندما تسمح الصين بالتظاهر، ولو منظَّماً،

أفلا تعرف انها تفتح باباً، يبدأ ضيّقاً ثم يتسع، لديمقراطية لا تهبط على ارضها من سماء قاذفات القنابل الثقيلة، بل تنبت من ارض الحضارة الأقدم والثورة الأطول عمراً في التاريخ؟

ثالثاً : عندما تقر «الدوما» (مجلس النواب) المسكوبية توصية للرئيس پوتين بطلب عقد جلسة للجمعية العمومية للأمم المتحدة «للبحث في الحرب»، أولا تخشى اميركا ان تصبح في وضع الاقلية، بل قيد المحاكمة في برلمان الدنيا الحقيقي، وتتزعم اكثريته (في عودة ممكنة الى زمن الحرب الباردة) الدولة النووية الثانية في العالم، القادرة وحدها على التصدي لاستراتيجيا الحروب الوقائية الاميركية؟ . . . خصوصاً ان توصية الدوما تتضمن اشارة الى ان حرب العراق صارت «تهدد الأمن القومي للاتحاد الروسي مما يوجب زيادة في موازنة وزارة الدفاع نسبتها ٥ , ٣ في المئة من الناتج القومي»؟

رابعاً : عندما يتعذّر، بل يستحيل على اميركا جعل أية من الدول الاسلامية او العربية - من تركيا الى السعودية، وصولاً الى باكستان وكل آسيا - تنسّق تحالفها معها على اساس معلن وصريح يقيم توازناً معقولاً بين المصالح المشتركة والمشاركة في القرار السياسي . . . اولَا تدرك اذذاك «المؤسسة» الاميركية (غير المسيطَر عليها من «بؤر» التنظير الصهيوني وعملائه) ان سياسة بوش مستحيلة الاستمرار، فيجب

بالتالي توسّل المبادئ الديمقراطية وكل (نكرر: «كل») قواعدها الدستورية لتصحيح الخطأ، قبل وقوع المصيبة الكبرى؟

•••

وبعد، كان يجب ان ينتهي هذا المقال الى استخلاص لما يمكن ان «يصيب» العرب من سقوط صدام، وماذا يبقى لاميركا من العرب اذا لم «يتحرر» بوش من «جهنمية» الآلة التي تأسر الديمقراطية الأميركية.

نحلم؟ ربما... ونحب أن نستمر نحلم لأنه بقدر ما نخاف ان يهدد مصيرنا (ومصير البشرية) استمرار الحرب «الابوكاليبتية» المجنونة في العراق (حرب الحليفين: الاستبداد والاستعمار!!!) نخاف كذلك ان ننساق مرة أخرى الى الحرب المجنونة الأخرى، «الحرب الباردة» التي يصبح فيها العرب من جديد سلعة للمقايضة بين الجبابرة.

أملنا - وقد اثبت الرئيس رفيق الحريري أنه لا يزال من الممكن للبنان ان يتجرأ ويبادر بأمل وثقة في زمن الفراغ العربي البائس...

أملنا أن تكون جولة لبنان الاوروبية - من الرئاسة اليونانية مروراً بالعواصم الثلاث بروكسيل وبرلين وباريس وصولاً الى عاصمة «الڤيتو الأكثر وزناً»،

موسكو . . .

أملنا أن تكون جولة لبنان الحريرية هذه ظاهرة التجاوب الكافية مع دعوة سفير اوروبا الى العرب، السفير موراتينوس، الى عدم اليأس من أوروبا تعود تنطلق منها، اذا تجاوب العرب «أوروبياً»، لا «خريطة الطريق» الى حل القضية الفلسطينية فحسب، بل خريطة الطريق الى عودة الشرعية الدولية الى العالم، وديمقراطياً من دون غطرسة في التفرّد.

علماً منا - ومن الرئيس الحريري؟ . . . حتماً! - بأن الخريطة هذه تمر طريقها من دمشق (ولمَ لا؟ واقعياً) وموسكو، أو لا تصل الى . . . نيويورك، فواشنطن.

.... الإثنين ٣١ آذار ٢٠٠٣

"العراق للعراقيين" ...
وللعرب أم للأميركيين؟

«العراق للعراقيين» هو الشعار الذي أطلقه آية الله محمد باقر الحكيم أمام عشرات الآلاف من المتظاهرين الذين احتشدوا في البصرة لاستقباله، لدى عودته الى العراق بعد ٢٣ سنة من الهجرة القسرية. والزعيم المعارض الكبير كان دقيقاً في اختيار الكلمات التي حدد بها مسلكه المستقبلي، فور عودته لتولي الدور القيادي الكبير، وبالذات في اليوم الذي كانت تعقد «الهيئة القيادية للمعارضة العراقية» اجتماعها الأول للاعداد لتأليف حكومة انتقالية بمشاركة الزعامة الكردية، وفي حضور (بالصدفة؟) الحاكم الاميركي الجنرال غارنر.

«نريد الاستقلال ولا نريد حكومة مفروضة من الأميركيين. . . نريد حكومة ديمقراطية، نريد حكم الشعب للشعب. . . نريد حكومة تمثل المسلمين جميعاً شيعة وسنة وتمثل المسيحيين أيضاً. . . نريد أن

نبني دولة عصرية بكل ما تعني هذه الكلمة من معنى، دولة تعرف مفاهيم الاسلام وجوانبه الروحية. . . عندما يكون العراق بهذه الخصائص يكون نظاماً اسلامياً عصرياً. . . لا نريد اسلاماً متطرفاً، بل اسلام الاستقلال والعدالة والحرية. . . ليتركوا العراق للعراقيين وسيجدون ان العراقيين يستطيعون ان يحققوا الأمن ويحموا العراق (. . .)».

وارتفعت الهتافات: نعم للحرية. . . نعم للعدالة. . . نعم للاستقلال.

. . . ونعم للديمقراطية، انما عراقية.

● ● ●

وفي هذا الوقت بالذات، كانت جريدة «القدس» تنشر من لندن رسالة قيل انها بخط صدام حسين وتوقيعه تدعو الشعب العراقي لمقاومة الاحتلال الاميركي من الجوامع، وتبشّر بالثورة عليه.

الثورة عليه، من أجل عودة حكم يصح وصفه بـ«جمهورية المقابر الجماعية»؟

المقابر التي تُكتشف، الواحدة بعد الأخرى، يوماً بعد يوم، وغالب الظن انها مقابر الثوار الشيعة الذين هبّوا ضد صدام حسين وحكمه عام ١٩٩١، بينما كان جيشه المنهزم في «أم المعارك» يعود من الكويت والجيش الاميركي يطارده، انما يتركه يعود يحكم

بغداد. . . لماذا يا ترى؟

وهو الجيش الاميركي نفسه الذي اتهمته الزعامات الشيعية - ولا تزال ومن بيروت كذلك - بأنه كان «يخبر» نظام صدام عن مواقع الثورة واسرار تقدمها كي يتمكن صدّام من قمعها و. . . ملء «المقابر الجماعية»، ربما، بجثث ضحاياها الشهداء.

•••

ترى، هل تكون هذه الثورة ذاتها هي التي عادت تنطلق، بقيادة السيّد محمد باقر الحكيم من البصرة الى النجف فالى بغداد؟

وهل قصد زعيمها السيد محمد باقر الحكيم، من شعاراته، ان يوضح - ولنقل يطمئن! - انه ليس في وارد اطلاق «خمينية عربية»، ساعة يتضح أكثر فأكثر غياب قوة عربية، بل مشروع عربي يطرح نفسه، في اطار الأزمة التي تمزّق الشرق الأوسط، كعنصر تقرير اقليمي ينافس القوتين الاسلاميتين البارزتين بمشروعيهما: «الجمهورية الخمينية الاسلامية» من ايران، و«الجمهورية العلمانية الاسلامية» من تركيا؟

سؤال مؤرق للعرب في ضوء ترهّل الجامعة العربية وتمزّق دولها وضياعها، بين «الدستورية» المستحدثة في قطر، والمؤامرة المسلحة المكتشفة في السعودية (يعزز التخوّف منها على مصير المملكة حكم الاعدام

في صنعاء على ارهابي بن لادني) وصولاً الى الانذار الاميركي لدمشق (وهذا واقع رسالة باول مهما تفننت الديبلوماسية في التمويه، كما في حديث الرئيس بشار الى الواشنطن بوست!) مروراً بالغياب «الصاخب» لكبرى الدول العربية مصر!!!

يعزز التساؤل الخطوة الجريئة التي يتخذها الرئيس خاتمي بزيارة بيروت القلقة المضطربة (مضطربة خصوصاً بحيرتها حيال مصير «حزب الله» وايرانيته. . .) في هذا الظرف بالذات، وحرصه على ان تتخذ زيارته الرسمية ابعادها الفكرية والشعبية الحبلى بالمغازي. . . وليس أقلها أهمية زيارته للجامعة اليسوعية الفرنسية والقاؤه محاضرة ستذكرنا ولا ريب بتلك التي القاها في انطلياس، وباللغة العربية، قبيل عودته الى ايران عام ١٩٩٧ لينتخب، بأكثرية ساحقة، رئيساً «اصلاحياً» للجمهورية الاسلامية.

وليس غنياً عن القول ان نتوقع ان تحمل الخطبة رسالة مزدوجة الى المسيحيين وعبرهم الى اوروبا الفرنسية والى اميركا كذلك، بالذات إثر اذاعة ١٣٥ نائباً اصلاحياً بياناً يدعون فيه الى «انفتاح الجمهورية الاسلامية على المجتمع الدولي»، فيرد الجناح الخامنئي على هذا البيان بمعارضة أقل ما توصف به انها محرجة للجميع، ومجهولة المترتبات.

• • •

كل ذلك وقضية العرب المركزية، فلسطين، تنطلق على «خريطة الطريق» المتعثرة. . . فالرسول كولين باول يجتمع للمرة الاولى مع رئيس حكومة فلسطينية يتوجها، ولا يسلحها بزاد طريق. . . فقط خمسين مليون دولار لتعبيد الطرقات التي حفرتها دبابات شارون! وقد سبق له أن زار أرييل شارون الذي استقبله بمؤشِّرَيْ رفض على أبلغ ما تكون المؤشرات: الاستمرار في هدم المنازل الفلسطينية، وتصريح بأن البحث الجدي في «خريطة الطريق» وتحفظاته عنها سيجري في واشنطن عند زيارته لها في ٢٠ أيار. . . فضلاً عن التصريح الآخر الذي يؤكد فيه استعداده لمفاوضة دمشق. . . التي تارة تتجاوب وطورا تنفي ما تؤكده تل ابيب عن المفاوضات.

فهل ننادي، باسم فلسطين: «واعرباه، أينكم؟».

وهل ثمة عرب يقدرون بعد على تلبية فلسطين، أم نحن على طريق الاستسلام لمن كانت تسميه اسرائيل «الملك أريك»، وهو يتصرف الآن بما يؤكد اتهام يوري أفنيري له: انه سائر الى اقتطاع «امبراطورية صغيرة» لاسرائيل في كنف الامبراطورية التي تبنيها اميركا لنفسها في الشرق الأوسط، وانطلاقاً منه ومن العراق بالذات. . .

● ● ●

نعود الى العراق، في خاتمة الحلقة المفرغة هذه، لنتساءل:

اذا صار «العراق للعراقيين» على وقع كلام السيد محمد باقر الحكيم، فهل تكون هذه نهاية المطاف؟ أم انطلاقة ثورة عربية، يحمل لواءها الشيعة العرب، «شعب الشهادة» في التاريخ العربي، بل شعب «الاجتهاد» والمعارضة، بكل ما للكلمتين من أبعاد؟

أم نكتفي بان يقترع مجلس الأمن، خلال اسبوعين كما تطلب واشنطن، على مشروعها الذي يكرس وضع العراق كأرضٍ محتلة، ويكرّس لاميركا دورها الفريد (والطريفة الغَريبة لاسباب تعليله!) كسلطة احتلال تتحمل كل مسؤوليات شرائع الاحتلال، وفق اتفاقات جنيف وسواها، سنة واحدة على الأقل... تعاونها «سلطة» عراقية؟

●●●

سنة من عمر العرب يكون قد حان خلالها اوان تأجج معركة تجديد الرئاسة لجورج دبليو بوش، وتزايدت خلالها قدرات اسرائيل على التحكم في القرار الاميركي، إلا إذا...

إلا إذا ساعد العرب على اجتراح اعجوبة سير السياسة الاسرائيلية الى حد من التغطرس حتى على اميركا، تبلغ بها حداً انتحارياً تفيق معه واشنطن

(بالتفاف أوروبي - روسي حولها - لا عليها - بدأت طلائعه) فَيتقمّص جورج بوش شخصية دوايت أيزنهاور آخر، أو على الأقل يستدعي بعضاً من ادوار جورج بوش الأول ويفرض على شارون سلاماً فلسطينياً!

سلام نرجو ان يعطي العرب - بما فيهم عراقهم - على الاقل، على الاقل فترة استعادة الأنفاس . . . قبل ان يستحيل «الشرق الاوسط العربي» أشلاءً لامبراطورية عثمانية (طيبة الذكر!) ترثها وتتقاسمها تركيا وايران و . . . اسرائيل . . . ولا عرب يحكمون عرباً «ديمقراطياً»!

الاثنين ١٢ أيار ٢٠٠٣

الحروب الآتية... بعد الحرب

- 1 -

«قمة الحرب» التي اجتمعت الأحد في أرخبيل الأزور، هل عزلتها المياه عن العالم، وعن بحور المتظاهرين الذين كانوا يتدفقون، منذ اليوم السابق، في واشنطن ولندن وفي كل مكان آخر في العالم، ولو رمزياً، وصولاً الى . . . بيروت حيث تميز التظاهر باظهار مدى الانقسامات اللبنانية التي لم يساعدنا على تجاوزها حتى إجماعنا «الصوتي» على التصدي للتفرّد الأميركي . . . من غير أن نقول كيف!!!

فهل تقدر «القمة الأميركية» على خوض حرب وحدها ضد العالم؟ ضد أوروبا والروسيا والصين، وضد المسيحية والاسلام معاً. بل من دون تأييد أفريقيا التي تفرقع فيها كل يوم حرب أهلية جديدة، وأميركا الجنوبية التي تشغلها حروب المخدرات، يوم لا تبنّجها الحروب على الافلاس؟

تلك هي المسألة . . . وجواب جورج بوش وطوني

بلير كان واضحاً: ٢٤ ساعة فقط، انما حافلة بالاتصالات مع العواصم التي عارضت الحرب. . . فإما يأتي الجواب إيجابياً، و«تُنقَذ وحدة مجلس الأمن» ومعها «الانسجام الاميركي الأوروبي». . . أو تمضي أميركا وحدها في مواجهة ما وصفه بوش بساعة الحقيقة.

وكأنما لرفع العتب فقط، تنفرد أميركا وبريطانيا (وأسبانيا والبرتغال!) بتوجيه انذار الى صدام بالتنحي فوراً ونزع كل سلاحه فوراً. . . وهذا ما لن يفعله. . . أو يواجه الحرب. . . وسيواجهها!

الحرب التي كانت مقررة سلفاً، وهي في الحقيقة - نكرر ما قلناه مراراً! - كانت قد بدأت، ولعلها تصاعدت في الساعة التي كانت قمة الأزور تنعقد.

- 2 -

والآن، ماذا يفعل العرب؟

غالب الظن ان «المفاجأة» في اعلان الحرب ستُغرق العالم العربي في ما كنا نسمّيه تأدباً «تداعيات الحرب»، وهي مجموعة حروب صغيرة، قياساً بحرب العراق، إنمّا هي في منتهى الخطورة لأنها ستقرر مصيرنا، أو تُسلس تقرير هذا المصير للأمبراطورية المطبقة علينا، وحليفتها اسرائيل.

وقد فتحت القمة باباً لمفاوضتها لا نخالها تظن جدياً بأننا سنلجه - الآن على الأقل - عندما أكد طوني بلير

تمسك المحور الاميركي البريطاني بـ«خريطة الطريق» التي يجب ان تنتهي الى اقامة دولة فلسطينية الخ . . . منوهاً بأنهم كانوا ينتظرون محاوراً ذي صدقية، «فتوافر المحاور الآن في شخص أبو مازن».

كلام قيل في الوقت الذي كانت فيه جرافة اسرائيلية تسحق أميركية من أنصار السلام . . . فهل هذه هي المفاوضات؟ وهل يسمح شارون لأميركا بمفاوضة جدية، وهو الذي يمعن في مواصلة احتلال ما يتيسر له من الضفة وغزة؟

● ● ●

هذه جبهة من جبهات «التداعيات»، ولعل بقية الجبهات تتوقف على مسيرتها.

وستقف الحكومات العربية مكبّلة حيالها لأنها لم تبرهن حتى الآن عن أية قدرة على التأثير في أكثر من اطلاق المبادرات الكلامية، وليس ما يبشر بأنها ستقدر.

وستجد الحكومات العربية نفسها مشلولة على الجبهة الثانية، ولعلها الأعمق جذوراً . . . ولنسمّها «حرب الاسلام»: أي النزاع الذي صار واضحاً بين نهجين، يتمثلان كلاهما في حرب بيانات تشهدها السعودية بصمت، انما بوضوح:

نهج بيانات «المثقفين» التي تدعو - بمقدار من الشجاعة والوضوح والالحاح لا يتوافر في البيانات

الصادرة في بقية الدول العربية - تدعو الى الاصلاحات الديموقراطية الانمائية والتائقة الى أنظمة منبثقة من احترام حقوق الانسان (والمرأة بنوع أخص)؛

ونهج يمثله بيان منسوب الى عدد محترم من رجال الدين وأساتذته التقليديين صدر بلغة «جهادية» تلحّ على وصف الحرب الاميركية بالصليبية، غير مبالية بموقف الكنائس الاجماعي الذي جعل، مثلاً، الامين العام لـ«حزب الله» في لبنان السيد حسن نصرالله يصرخ في ذكرى عاشوراء: «على المسلمين ان يقدّروا المواقف التاريخية للكنائس المسيحية، ولنفتش عن مصطلح آخر غير الحروب الصليبية»!!!

والخطير في هذا البيان هو المنطق الذي يجعل بعض المجتمعات الاسلامية أسيرة مفهوم للإيمان رجعي، لا يترك لليأس الذي نتخبط فيه مخرجاً سوى «الارهاب البن - لادني»... متستراً بجهادية تحتاج الى العدو الأكثر كفراً... فكيف لا تصفه بالصليبية؟... وهي هكذا تبرر، بجاهليتها، مقاومة السعي الى ديمقراطية النظام، بل الى التقدم بالاسلام على دروب التنمية الانسانية والانسجام مع حداثة العصر.

• • •

ومن بيانات المثقفين، لعل البيان الأخطر - ولو لم يتناول الاسلام لصدوره عن مسلمين ومسيحيين معاً - هو ذاك الذي وقعه ٩٩ سورياً و«يفتح» الجبهة الثالثة في

تداعيات الحرب . . . حيث يقولون ببساطة مذهلة :

«صرنا في خوف شديد على مستقبل أمتنا العربية ودولها، وعلى أشخاصنا كأفراد، لأن العامَيْن المنصرمين أظهرا أننا صرنا مكشوفين تماماً أمام أي عدو خارجي، وأنّ بلداننا لم تكن يوماً في حال من العجز والضعف يماثل ما هي عليه اليوم، كأننا رجَعنا القهقرى الى زمن سابق لتشكل دولنا الوطنية . . . » .

كلام لا نجد له سوى تفسير واحد: اننا رجعنا الى زمن يراوح بين سقوط الامبراطورية العثمانية، عند «اعلان» الدول العربية واحدة واحدة نتيجة اتفاقات دولية . . . وبين سقوط الأحكام الانتدابية «الكولونيالية»، فنالت دولنا المعلنة سابقاً استقلالاتها .

من هنا السؤال: هل نحن الآن في حالة الارض السائبة، ننتظر إنشاء دول وإعادة بناء استقلالات؟

هل يدفع زلزال الحرب بالدول العربية كلها الى مثل حالة «الفراغ» العراقي الذي لا مقاربة وطنية له، وواقعية - ولو بدت ساذجة - إلا اللجوء الى مثل ما يدعو اليه كبير المعارضين العراقيين (ولعله رجل الدولة الوحيد بينهم) عدنان باجه جي :

«قيام حكومة تمثل الارادة الشعبية الحرّة، تنبثق من مجلس تأسيسي منتخب انتخاباً حراً مباشراً في انتخابات ديمقراطية نزيهة ويقوم بوضع دستور عصري، الخ . . . » وذلك عبر مؤتمر وطني عاجل تفرضه «التطورات المصيرية المرتقبة» .

- 3 -

طبعاً، الفراغ السياسي في عراق ما بعد صدام، اذا انتهت الحرب الى سلام، مسألة منتظرة تفرض ملأها وطنياً حتى لا يجري ملؤها «أميركياً» . . .

ولكن، ماذا عن الفراغ في بقية الدول العربية التي قد يصدّعها الزلزال من الداخل، اذا لم يصدّعها من خارج؟ فهل تملأ الحكومات العربية التي كرّست قمتها العجز، بل الفراغ . . . هل تملأ هي هذا الفراغ الذي أحدثته أنظمتها؟

من يقدر، من الأنظمة العربية، على مواكبة حرب فلسطين (ومفاوضات سلام كالتي تعرض علينا!!!) من غير ان يتزعزع؟ ومن يقدر ان يختار بين التوجه الديمقراطي والتوجه «المحافظ»، ويلزم شعبه الذي ترميه الحرب في غليان؟

من يملأ هذا الفراغ السياسي، غير الذين يتوجه اليهم سماحة السيد محمد حسين فضل الله اذ يقول: «كونوا كباراً أحراراً لأن العزة للأحرار والمؤمنين بقضاياهم. . .»؟

وكأننا به يدعوهم الى أن لا يخافوا ما يحصل في ماضي الايام الآتية، حين «كان يقول لهم الحكام، في أكثر الانظمة العربية والاسلامية»: «لا حرية لكم في المعارضة، لا حرية في القيام بعملية التغيير ولا في مناقشة أي قرار يصدره الملك أو الرئيس أو الزعيم أو الأمير».

- 4 -

أمل العرب الكبير، سواء وقع الزلزال الذي تهددنا به واشنطن والقلة التي معها والذي يبدو أكثر فأكثر محتّم الوقوع. . . أم غمرت مياه التظاهرات العالمية «القمة الأزورية»، وعادت بالعراق والمنطقة الى الشرعية الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة. . .

أمل العرب الكبير ان يدركوا أننا صائرون في الحالتين الى فراغ في السيادة، أياً كان مصير الأرض.

ولا خروج من الفراغ إن لم يلتئم شمل الأحرار في خطى عملية تحريرية، لا تخاف امبراطورية مطبقة علينا، ولا أقزاماً يطمئنوننا الى أن السيادة لا تزال لهم ولو سرقت الحرب الأرض. . . وتوسلتها في عدوانها!

أوَلم نختبر بعد، خلال نصف قرن من الخيبات وفي فلسطين قبل العراق، أن الارض أهم من النظام، وأن الاستبداد، أياً كان شكله، يحرق الأرض ويهددها ويسلِّمها لقمة سائغة الى الاستعمار، حليفه؟

وأن لا إرهاب، ولو جهادياً، ينوّر ما يحترق، فكيف بما يحرقه هو، انتحاراً عن عجزٍ، ثم جهلاً وجهالة؟!

. . . . الإثنين ١٧ آذار ٢٠٠٣

فراغ... لا تملأه القوة ولا الخطابة

متى تكتشف أميركا جورج دبليو انها لا تستطيع ان تحكم العراق كمستعمرة «محتلة» (ولو بقرار مضطرب من مجلس الأمن استعجلت سوريا في الموافقة عليه باسم العرب الذين تمثّل!)، ومن غير ان «تشرعن» احتلالها ولو بالأمن المدني الذي تحمّلها الاتفاقات الدولية «مسؤوليته»؟

بل أكثر . . . متى تكتشف هذه الأميركا، الغارقة في التنظير السياسي والستراتيجي والاقتصادي «المستقبلي»، ان ممارستها للقوة الصافية بصورة عشوائية ستستدرجها الى حرب عراقية ثانية لا ضد شبح صدام العائد فحسب (هل قتل صدام، أم اختفى؟ أم هي أميركا التي أخفته؟)، بل ضد كل القوى التي ظنّت أميركا انها جاءت «تحررها» فاذا بها تتمرد بمرارة وقهر لأن اميركا تريدها ان تستحيل . . . أشباحاً، فقط أشباحاً؟

بل أكثر وأكثر. . . هل تكتشف اميركا، بعد حربها «الثانية» على العراق، ان الفراغ السياسي الذي تصطنع، ربما من حيث لا تدري، لا قدرة للقوة الصافية، مهما كانت مهولة، على ملئه، تماماً كما لم تعط الأنظمة العسكرية «القومية» ملاءة حياتية لحكمها. . . وان النتيجة الوحيدة لهذا الوضع الشاذ ستكون انفجاراً ثورياً متعدد البعد؟ بل مجموعة انفجارات تنطلق من التفلت الأمني، وقلة الكفاية الاقتصادية، وغياب الخدمات الحياتية، وتراكم الهفوات الفوضوية. . . وليس أقلّها خطراً السرقة الجاهلة للمعدّات الذرية بل الحشرات المسممة بالاشعاع الذري، فضلاً عن النهب والسطو المنظمين لبعض معدّات المضخات النفطية التي جعلت النفط الذي يُضخ الآن محصوراً بما كان مختزناً، ولا نفط جديد يضخ لاستحالة ذلك في انتظار استبدال المعدات واصلاح ما لا يزال منها قائماً. . . (وهذا ما اكتشفه وزراء النفط الذين اجتمعوا في الخليج الاسبوع الماضي!!!). . .

هذا فضلاً عن نهب المال المستمر توزيعه على «الأنصار»، قيل، بحيث تضطر واشنطن الى طبع أوراق نقدية «جديدة» بديلة، وتحمل صورة. . . صدام حسين؟

• • •

ثم ان الأخطر من ذلك كله هو حيرة أميركا في ما تسمح، وما لا تسمح للأمم المتحدة بالقيام به في ما تصفه اللغة الاميركية بـ«اعادة تكوين البنية المجتمعية» حيناً، وأحياناً أخرى بـ«البناء القومي». . . كأنما الأمم تبنى بالقوة، وهكذا المجتمعات. . . وبالقوة العسكرية «المستعارة» بل المستعمرة، حيث خلّفت ديكتاتورية عسكرية مدّعية العقائدية القومية بل الاشتراكية مجتمعاً مسطّحاً، فقيراً مريضاً، تحكمه طبقة عاهرة البذخ، تسكن القصور الاسطورية والشعب في قرى ومدائن متخلّفة (ومحاطة بالمقابر الجماعية!) يتفرّج أهلها على مواكب السيارات الاسطورية، هي ايضاً، التي «يجمّعها» الحكّام، آباء وأبناء، ولا يدركون ما «تبعثه» مجموعاتها (كالطنافس المذهّبة) من التحدي وما تزرعه في نفوس المحرومين البؤساء من القهر والحقد فالاحتقار!!!

. . . في حين ان اللجوء الى الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها كان يلقى - ولا يزال من الممكن ان يلقى - مزيداً من التجاوب الأهلي، وينعم بحرية تحرّك لا يشوبها التعثّر الأمني ولا تسربلها هفوات المهمات العسكرية وهي «مهمات» يتسع نطاقها بدل ان يضيق، بسبب تزايد ما تتعرض له من المواجهات، فيتعمق الرفض الذي تولّد بنسبة ما هي تتوسع.

• • •

هذا كله في العراق.

أما بعد، فلا يخفى على المراقب ان تقهقر الوضع الأميركي في العراق، أدى الى فقدان الرئيس بوش ما كان قد ظنّ ان في وسعه توظيفه من الزخم في الوصول الى «سلام اميركي» للشرق الأوسط.

ولا نخال الرئيس بوش يظن، أو تظن مجموعة المخططين في «البيت الابيض» (التي بدأت تنشغل بحسابات الانتخابات الرئاسية دون سواها) ان الحيرة الأميركية في العراق تشجّع الفلسطينيين - أياً كانت سلطة القرار عندهم - على توقّع الحد الأدنى المعقول من المصداقية في ضمان تقيّد اسرائيل ولو بالحد الأدنى المعقول من تعهداتها في «قمة» العقبة، بحيث تصبح «خريطة الطريق» نقطة انطلاق لخريطة التعامل مع سوريا ولبنان...

والمردود السلبي للتفجّر الأمني في فلسطين (نتيجة إسلاس واشنطن القياد لشارون الذي يسترهن قرارها، وما تبقى لها من موضوعية) لن يتأخر بروز نتائجه في الاردن والسعودية وربما مصر، فضلاً عن لبنان وربما سوريا... مما قد يدفع بالسياسة الاميركية الى مزيد من الصلف والغطرسة، فمزيد من الأخطاء كمثل نداء بوش الى العالم لعزل «حماس» ولا كلمة عن الارهاب الشاروني الموصوف الاجرام... مما سيزيد في توسع رقعة المعارضة لكل شيء أميركي، وصولاً الى ايران وتركيا وباكستان.

في هذه الأثناء، ماذا يفعل العرب؟

هل يستمرون في حالة «الاستقالة من التاريخ» فيتركوا اميركا تملأ الفراغ السياسي الذي أحدثه زلزال سقوط صدام، لا في العراق فحسب، بل في كل دولة عربية كانت تقمعها العسكريتاريا المتعددة الشكل، فانشلّت خوفاً ووجلاً في وجه القوة العسكرية الأميركية؟... بحيث ينتهي مصير الشرق الأوسط آنذاك الى «حوار ستراتيجي» أميركي مع أحد ثلاثة او الثلاثة معاً: تركيا وايران و... اسرائيل؟

... الى ان يعود بن لادن وإرهابه، بشكل أو بآخر، من خلف الستائر السميكة التي أسدلتها اميركا على وجوده، أو زواله - لا أحد يعرف - ... وربما عاد قادماً من الشرق الأقصى، من يدري؟... من الفيليبين المعقدة بأمنها المتدهور، او تيمور الشرقية، او تايلاند القلقة، او ماليزيا، او كما ثمة من يقول من أوستراليا، ناهيك بكشمير التي ما زالت تدفع ضريبة الدم كل يوم؟

● ● ●

البديل من الخمول العربي الذاهل، الغارق في هوة من الفراغ يملأها اليأس بل السأم...

البديل الممكن تصوّره - وقد يقال، لا بأس، انه أقرب الى الطموح منه الى التوقّع الموضوعي...

البديل، نقول، هو ان يصحو العرب من غير انتظار عودة بن لادن ثانية، او قيام هجمة بن لادنية أخرى. . . البديل ان تتجرأ الأنظمة، أو بعضها، على الانطلاق في حملة تغيير ذاتي لدورها العربي، كأن تخرج من التفرّج على ما يجري في العراق وفلسطين وكأنها تشاهد فيلماً سينمائياً (أميركياً) طويلاً وهي في حيرة من مصير «البطل». . .

نعم. . . لماذا لا ينتقل بعض العرب (كلهم؟ مستحيل) من دور المتفرج الى دور المتدخّل في المسرحية، يصعد كما في المسرح الحديث، الى «الخشبة» يشارك في «الرواية». . . أي في تمثيل الحياة بدور بنّاء، بدل الاستمرار كمجرد متفرّجين؟

مثلاً؟

مثلاً: تطلب دولة عربية قوية (كمصر التي يساهم مندوب منها في مفاوضات «الهدنة») الى الأمين العام للجامعة العربية أن يبلّغ الأمين العام كوفي أنان استعدادها، كمنظمة اقليمية معترف بها، المشاركة في أية قوة دولية يمكن تأليفها، ولو قوة «مراقبين» - مثلنا مثل اسوج ونروج وايطاليا وبولونيا - للمساهمة في حفظ السلام او اقامة هدنة في فلسطين، تنفيذاً لخريطة الطريق إياها؟

مثلاً آخر؟

لماذا ننتظر من الأمم المتحدة ان تستعين هي بالكفايات العربية مباشرة: بطرس غالي من هنا (في

الاونيسكو) والأخضر الابراهيمي في أخطر مهمة تاريخية في أفغانستان، وغسان سلامة في ملازمة ممثل الأمين العام في العراق؟ . . .

لماذا، بدل ذلك، لا يبلغ أمين الجامعة مجلس الأمن - بواسطة الديبلوماسية السورية المشاركة في المجلس، اذاً المتبنية قراره - استعداد الجامعة العربية كمنظمة اقليمية للمساهمة ولو في المجهود الانساني الذي يُنتظر منها القيام به، وصولاً الى الدور السياسي المرتقب (ومن دون أية مشاركة عسكرية مع أميركا، بالطبع . . .) فينقُذ العرب من هذه الزاوية الى مساعدة العراقيين على الحفاظ على وحدتهم الوطنية والسير على طريق اعادة بناء مؤسساتهم الديمقراطية . . . بدل ان يظلّ ذلك كله رهين التنظير الأميركي غير البريء من السموم الفكرية الاسرائيلية وما منها وما اليها؟

● ● ●

اقتراحات جدية هي، أم اضغاث أحلام ليلة صيف؟

لا، كلا، ليست أحلاماً.

هي كلها من الممكنات اذا خرجت ولو بعض «الأنظمة» العربية من شلل القمم التافهة المقررات الى مناهل الطموحات «الأهلية» (والكلمةَ على الموضة الآن) المتقدمة دائماً على الفكر الرسمي المتحجّر . . . فتملأ خطوات كهذه الفراغ، بل الغياب العربي الذي

يكاد، اذا استمر، يستصرخ هو استحلالنا أرضاً وخيرات وشعوباً. . . من فرط عجزنا على مقاومة اليأس بغير فصاحة الكلام الفارغ، وجاهلية الفكر العقيم بغير التبهور بالعراقة. . . وهي العراقة المهدورة على مذابح حكم الفساد العفنة!!!

..........................الإثنين ١٦ حزيران ٢٠٠٣

متى تجرّم الحرّية ... واين تكرّم؟

«القيامة» التي قامت - ولم تقعد بعد؟ - حول حرية الصحافة وقانون «حماية الرؤساء» تذكّرني بحكاية من أيام زمان . . .

أيام لم تكن الدولة اللبنانية قد صارت بعد دولاً وممالك دول . . . ولا دولة «مماليك»!

أيام لم تكن حدود الجمهورية اللبنانية قد صارت «فضائية» . . . فقط، كانت دولة تحترم نفسها، ويصح فيها قول الرئيس الخاتمي عن لبنان اللبنان الذي لا يتغيّر، ولا يُستملك: انه «أرض الحرية والحوار» . . . وكأن الرئيس الاصلاحي للجمهورية الاسلامية ما حجّ الى لبنان وميّزه بزيارته إلا ليعلن، من علوٍ عقائديته أن لبنان هذا، هكذا يستمر، أو لا يستحق أن يكون، ويبقى .

●●●

ما هي الحكاية التي نتذكرها؟

يعرفها، وقد سمعها الكثيرون من الزملاء الذين كانوا يومها هناك، في «قصرٍ رئاسي» متواضع، في سن الفيل . . . يزورون الرئيسَ الصحافي المتواضع كمسكنه، على شموخ علمه ودرايته: شارل حلو (رحمه الله ألف مرة ومرة!) لمناسبة عودته من اجتماعٍ لإحدى القمم العربية.

فاجأ الرئيس أعضاء مجلس نقابة الصحافة، بالكاد أفسح لهم في مجال المجاملة، بادرهم راوياً انه قبيل ارفضاض اجتماع الملوك والرؤساء والأمراء، وكانت الجلسة برئاسته، شعر بشيء من التململ والتهامس. سأل اذا كان لا يزال ثمة موضوع فاته عرضه قبل الانصراف؟

جواب: «نعم يا فخامة الرئيس، كنا نود ان نطلب منك ان تتدخل مع الصحف في بيروت علّها تكفّ عن حملاتها علينا، واحداً واحداً! . . . ».

قال لنا الرئيس حلو انه تصنّع الاستغراب، ثم نظر الى الرؤساء واحداً واحداً، وابتسم قائلاً: «والله سبقتموني بطلبكم . . . كنت أنوي، ولا أعرف الى الموضوع مدخلاً، رجاءكم، بل مطالبتكم بأن تطلبوا من اصحاب الصحف في بيروت، واحداً واحداً، وكل واحد منكم من الصحيفة التي تنتسب اليه، ان تكفّ حملاتها عليّ . . . ».

قال لنا الرئيس انه استغرب الصمت الذي ساد

القاعة، إلى أن أطلق هو احدى ضحكاته المقهقهة. . .
فقوبلت ضحكته بضحكة هذا وابتسامة ذاك، وانفراج أسارير ذلك.

وانتهت جلسة القمة بتبادل «وجهات النظر» بصراحة في شأن ضرورة «وقف الحملات الاعلامية المتبادلة بين الدول العربية». . . اذذاك، قال شارل حلو، ربما ينعم لبنان بشيء من السلام، والعرب ينعمون بفسحة من التضامن فيوجّهون حملاتهم ضد العدو الاسرائيلي المشترك. . . لا بعضهم ضد البعض، وضد. . . لبنان ودولته ورئيسه!

●●●

تلك هي الحكاية. والمغازي منها عديدة، أهمها ان «الحملات» لم تتوقف، ولبنان بدل أن ينعم بالسلام الذي تمناه رئيس الستينات سار الى الحرب، بل الحروب التي خاضها الآخرون، كل الآخرين - بمن فيهم العدو الاسرائيلي - بعضهم على البعض، متوسّلين لبنان «ساحة» فانسونا اننا كنا وطناً، ودولة، لا مجرّد «ساحة» و«مسرح» و. . . مرتع!.

وأما الحروب على العدو الاسرائيلي فانتهت هي أيضاً الى حروب بين العرب هدرنا فيها خيراتنا والرجال، والضئيل من الانتصارات التي حققنا، حوّلناها خلافات ثم هزائم ذاتية، شقيقة تهازم شقيقاً، وشقيقاً يستبيح شقيقته!!!

هل قصدُنا من الكلام ان ننكأ الجراح، وبعضها لم يندمل بعد؟ أم قصدنا الشماتة بالذين تحاربوا على صفحاتنا، وفي عقولنا والقلوب، وجاؤوا يحمّلوننا مسؤولية حملاتهم بعضهم على البعض، ويطالبوننا نحن بديّة القتيل؟

لا، ليس ذلك قصدنا، معاذ الله. بالعكس، نتمنى طي الصفحات (وبعض الصحف!) ولفلفتها بالنسيان والغفران، ولو لم نتعظ، ما همّ، سيأتي يوم للحساب، يوماً ما. . . ولا يضيرنا الصبر.

جلّ ما نطلبه، في أتون الحريات الذي يوقدون الآن ناره، من تحت ومن فوق، هو التمييز بين الصراعات الفضائية العاهرة التي مسرحت السياسة والإعلام، وبين الصحافة الصحافة، الحاملة رسالة الحرية: حرية استقصاء الأخبار، وحرية روايتها، وحرية مناقشتها، وحرية اقامة المنابر أمام الرأي الحر، باحترام كلي للرأي الآخر ولتعددية الآراء.

•••

ذلك ما يكفله الدستور.

وشيء آخر أن يحمي القانون الرؤساء والملوك والأمراء من التعرض الشخصي لهم - ناهيك بالتعريض بهم - فالتعرض والتعريض لهما وصف قانوني اسمه «القدح والذم».

على سبيل المثال: لو أخذ صحافي على صدام حسين، أيام رئاسته، أنه فلح الوطن العربي فلاحة ليدفن جثث ضحاياه في «المقابر الجماعية» التي تُكتشف اليوم. . . أوكان ذلك يكون «قدحاً وذماً» وتعريضاً برئاسة عربية، أم يكون مساهمة حرة في انقاذ حقوق الانسان العربي وشرف هذه الأمّة؟ . . . مساهمة تستحق الشكر، لا الملاحقة، لأنها تخدم القضية العربية، وذلك هو مبرر وجود لبنان ورسالته؟

● ● ●

ونمضي في التمييز بين الشيء والآخر، فندعو، وبإلحاح، الى تحكيم العقل، بل الأخلاق، في مجالس المسؤولية، فلا نمزج بين حروب الملايين الحقيرة في «اعلام مرئي» (وغير مسموع، لا تخافوا. . .) الصحافة منه براء، وسجالات الرأي التي تخدم الحاجة العربية المتزايدة الى التبصّر في مصائر الحكم والحكام، والتبصّر خصوصاً في السياسات الاقليمية والستراتيجيات الدولية، حتى لا نبقى على جهلنا، «تفاجئنا» الحروب و«تفاجئنا» خصوصاً مخططات الحروب التي كنا نشيح البصر عنها، ضياعاً في مؤامرات التعمية والصمت.

ولا يضيرنا، وقد ذكروا «النهار» بالاسم ووصفوا بالحملة بل «التحامل» مقالاً معيناً لا نريد الرجوع اليه

بالتفاصيل. . . لا يضيرنا ان نقول - من باب التذكير بالشيء لا المفاخرة به! - ان لنا، في الثورية القومية، عربية وسورية، رصيداً حصيناً من عشرينات القرن السابق، أيام «أحرار» جبران تويني الجدّ، ويستمر الارث يغنينا عن التهافت مع المتهافتين على فتات الموائد الشقيقة، أو سواها.

●●●

هذا الرصيد، وإيماننا بضرورة الدفاع عن استقلال لبنان بالذات لأنه حصن حرية وكرامة للعرب أجمعين، هو ما حدانا، ولا تراجع، الى التصدي لكلام مسؤول (ولو قيل عنه بعد ذلك انه «غير مسؤول») يهدد بحربٍ «أهلية» في لبنان اذا لم يستجب «الآخرون» لطلبات المهددين المهوّلين. ولا حاجة الى اعادة الافصاح والتسمية!

نكرر: ان هذا التصدي نعتبره دفاعاً عن لبنان ضد التهويل عليه، والتهويل به. . . وهو دفاع كنا نعذر الذين طالبوا بمؤاخذتنا عليه لو وفّروا علينا أمره وقاموا هم ولو بالاحتجاج، أو - وهذا أضعف الإيمان . . . الايمان بالحرية والكرامة والسيادة - أو طالبوا «الكاتب» المسؤول بتفسير كلامه بما يفيد التراجع عنه (اي عن التهديد بافتعال حرب في لبنان!) فيطمئن بالنا وتبطل حاجتنا الى ما وصفوه بـ«الحملة» و«التحامل»!

حسبنا ذلك، ولا نزيد.

وكان يكون من حقنا عليهم ان نطلب الشكر لا التهويل بملاحقة ننصحهم بصرف النظر عنها، لأنهم اذذاك يخسرون.

● ● ●

أما بعد، فحبذا لو يقرأ حكامنا، الرؤساء والوزراء والمرئّسون أنفسهم على هؤلاء واولئك... وعلى «المؤسسات»...

حبذا لو يقرأ حكامنا أنباء ما يجري في العواصم العربية التي تحترم نفسها. ولو فعلوا لقرأوا، مثلاً، أن صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، هو بالذات، يرعى مؤتمر حوار وطني بمشاركة مجموعة من خمسين شخصية من المثقفين ورجال الدين، وان هذا المؤتمر انتهى الى المطالبة بـ«اجراء اصلاحات عميقة في المملكة» في طليعتها «مشاركة أوسع في الحياة السياسية» و«ارساء مبدأ فصل السلطة الاشتراعية، متمثلة بمجلس شورى منتخب مباشرة من الشعب، عن السلطتين القضائية والتنفيذية».

وكان الأمير ولي العهد قد وجه رسالة الى المثقفين يدعو فيها الى «فتح حوار يحترم رأي الآخرين والافساح في المجال لحرية تبادل وجهات النظر».

● ● ●

. . . هل ثمة من حاجة، بعد ذلك، الى ان نقول لمن يدّعون ولاية أمرنا: اقرأوا الكتابة على حيطان التاريخ، تطالب باقامة ما تدعون انتم الى هدره في لبنان وتقبلون على التضحية به!

لعلنا، اذا لم نستمع الى ما قاله عن لبنان وله الرئيس الخاتمي، نقرأ ما يقوله الأمير عبد الله للسعوديين و. . . لسواهم آخرين، ربما كنا نحن قد صرنا منهم؟

. . . فيصحّ إذذاك التساؤل - بالإذن من سمو الأمير بسبب «التورية» -: أوَنذهب الى الحج، والناس راجعة منه؟

اي، لمن لا يفهمون: نذهب الى التضحية بالحرية، زمن الدعوة اليها حيث كانت تُفتقد؟

.... الإثنين ٢٣ حزيران ٢٠٠٣

"دستور يهودي"...

من فلسطين الى العراق؟

-1-

هل يعقل، في اليوم ذاته هدنة بين اسرائيل وآخر الفدائيين الفلسطينيين، مقابل عودة السلطة الفلسطينية على أرض مستعادة... و«حالة» حرب مع السوريا نفسها التي «سهّلت» التفاوض على الهدنة؟

نقول «حالة» حرب، لأننا لا نجد في القانون الدولي، مهما «لبّقوا» العبارات في التصريحات... لا نجد وصفاً غير «حالة حرب» لاعتقال جيش دولة جنوداً (وإن «مصابين» يحتاجون الى علاج!) من جيش دولة أخرى خلال عملية عسكرية مبهمة المكان (ربما على تخوم «رمالٍ متحركة») مبهمة الظروف!

●●●

نسارع الى القول: في «حالة الحرب» هذه، وإن عزَّ

على الشقيقة سوريا تسمية اشيائها باسمها، نحن مع الشقيقة من دون أي تردد ولا تحفّظ.

بل أكثر: نحن بجانبها في «المفاوضات» التي يأتي اليها رئيس الاستخبارات الاميركية اليوم أو غداً، وإن متسلّحاً بمشروع قرار الكونغرس لمحاسبة سوريا التي اكتملت - قيل - صياغته، وفيه من جملة ما فيه مطالبة تهويلية باسقاط سوريا من عضويتها في مجلس الأمن. . .

ونلحّ على سوريا - حتى يظل في وسع لبنان أن يبقى بجانبها بكرامته وحريته - ألا ترتكب هفوة اللجوء من جديد الى الديبلوماسية العوجاء التي تهوّل بافتعال «حرب أهلية» (و«ارهاب» فلسطيني!) في لبنان وعلى حدوده اذا لم يتم بينها وبين واشنطن تفاهم على شروط نأمل ألا يكون لنا فيها دخل، ولا نريد التدخل فيها. . . ونرجو خصوصاً ألا تكون على حسابنا، بل نتجرأ نطمح، بل نحلم به بالعكس ولا مراوغة.

- 2 -

أبعد من الهدنتين الفلسطينية والسورية - والأيام أيام التفاجؤ بالمستحيل نراه يصير أمراً واقعاً والعقلاء لا يصدّقون. . . - أبعد من الهدنتين، نتوقف لنتساءل إذا لم تكن ثمة خطة يصير تحقيقها تدريجياً، على وقع خطى لا رابط ظاهرياً بينها ولا تسلسل. . . بل على العكس تبدو الخطى، بل الخطوات هذه مستقلة، لكل

واحدة منطقها والمبررات. . . الى ان تترابط و«تقع» كلها، تدريجياً، كما في لعبة «الأحجية» («بوزل»)، في مكان تكمّل الخطوة الخطوة التي سبق وضع صورتها في المشهد العام. . . وهكذا دواليك الى ان تكتمل الصورة، بل الخطة. . . ولا نقول «خريطة الطريق»!

ما هي هذه الخطة – الهاجس؟

هي «الميكرو – امبراطورية» الصهيونية، تشمل الشرق الأوسط بكامله.

ويعيدها الى واجهة هواجسنا التصريح البريء في الظاهر الذي اطلقه شمعون بيريس من أيام غير كثيرة، ومن دون مسوّغ في الأحداث، إذ قال ان الحل النهائي لأزمة الشرق الأوسط يبدأ باتحاد فيديرالي ما بين اسرائيل و«الدولة الفلسطينية» العتيدة (هل تبقى اذذاك «دولة» بمعنى السيادة الكاملة؟) على ان يمتد الاتحاد فيشمل المملكة الاردنية الهاشمية (هل تبقى اذذاك مملكة وهاشمية؟) واخيراً (هل أخيراً حقاً؟) العراق. . . ولم نقرأ في النص المنشور عن أي عراق يتحدث الزعيم «الرؤيوي» الوحيد في اسرائيل.

• • •

هل يمكن ان تكون هذه «الرؤيا» خطة؟ وعملية؟. . . وقابلة للتنفيذ؟

نعم، من دون شكّ.

وواقعية قابلة التنفيذ بل مقبلة (فحذار يا عرب. . .) أكثر من أضغاث أحلام الامبريالية التي لن يطول الوقت قبل ان تبدأ أميركا تشفى منها، لضيق صبرها وصدرها، وبلوغ عدد «الضحايا»(!!!) من جنودها الحد الذي لا يحتمله رأيعامها قبل التساؤل عما تراها تكون «المصلحة الوطنية» في الغرق في مستنقع لا جدوى منظورة منه ولا «مردود» له مقنع به. . .

ويسهل على اسرائيل (رغم المحاولات «البوشية» في واشنطن التي تحدّث عنها وفيق رمضان في رسالته أول من أمس الى «النهار»، ونظنها صحيحة، ولكن. . .) - يسهل على اسرائيل أن تقنع أميركا بأنه يمكنها هي، أكثر من أميركا، أن تقيم هذه الامبراطورية المصغّرة (موقّتاً. . .)، لحساب أميركي - اسرائيلي مشترك، بل بالوكالة عن واشنطن، لِمَ لا؟

- 3 -

كيف تقيم اسرائيل هذه «الميكرو - امبراطورية»؟

عبر تسلّطها وتفوّقها، من داخل، على موازين القوى.

ولنشرح:

أولاً: في أي اتحاد اسرائيلي - فلسطيني، فوري أو مؤجل، اسرائيل هي المتفوقة لا عسكرياً فحسب، ولا أمنياً فقط، وهذا بديهي، بل كذلك لوجود هيكليات

سياسية لديها يقابلها تكوين بل تركيب سياسي فلسطيني مبهم ومفتت.

ثانياً: التجهيزات الاقتصادية الاسرائيلية متفوقة على شبه الفراغ الاقتصادي الفلسطيني الذي يحتاج الى قدرات وخبرات ورساميل تنتظرها فلسطين من اوروبا، وربما من أميركا، وربما أيضاً من العرب الكرماء بالوعود - نعرف - والمترددين بل المتلكّئين في التنفيذ... فماذا يمنع اسرائيل، في «بيئة» سلام تعززه اسرائيل، ويساريوها (إذاً: بيريس!) بنوع أخصّ، أن تتولى هي، شيئاً فشيئاً، «توظيف» مساعداتها والمساعدات الأجنبية التي هي الأقدر على استدرارها، في «تنمية» الاقتصاد الفلسطيني في اتجاه يبقي لاسرائيل السيطرة المتزايدة على الدولتين، وربط الاقتصادين الاثنين بعضهما ببعض على نحو يحافظ بصورة دائمة على التفاوت بينهما لمصلحة اسرائيل؟

ثالثاً: يضج الفلسطينيون الطموحون بسطوة اسرائيل؟ «عال»، ممتاز... إذذاك يبدأ توجيههم، بدراية كلية، صوب الأردن حيث للفلسطينيين «المتأردنين» مقام معزز لا في الاقتصاد فقط، بل في المكانة الاجتماعية والسياسية كذلك. واسرائيل ستكون مستعدة لتشجيع ذلك باختلاق سوق عقارية، تشتري ضمنها ما يصير متوافراً من أملاك فلسطينية لم تعد تكفي لإعالة اصحابها، أو هم لا قدرة لهم على استثمارها... فتبدأ اذذاك خطة «الترانسفير»، «من

فوق» لا من الطبقات الفقيرة الدنيا.

رابعاً : ومتى استقر العراق على كونه «واحة» ثروات محطمة تحتاج الى إعادة تعمير واستثمار، يحين أوان تهافت الشركات الاسرائيلية... فضلا عن التهافت، الذي قيل انه قد بدأ، على شراء الاراضي... ولن تُتهم اسرائيل إذذاك بأنها غريبة، ولا خصوصاً عدوة، لأنها ستكون «اتحادية» الجنسية، تجرف معها للعمل، في تنمية الثروات الزراعية خصوصاً، جيوشاً من العمال، بمن فيهم الاختصاصيون والمتعلمون العاطلون عن العمل...

أي عمال؟... بالطبع الفلسطينيون المطلوب (بتكتم شديد...) تهجيرهم من الضفة ثم من اسرائيل ١٩٦٧ فاسرائيل ١٩٤٨، وذلك ليسهل ابقاء الصفاء العنصري - اليهودي في فلسطين ما أمكن.

ثم - وهذا بيت قصيد اخر: «تستجرف» الموجة معها اللاجئين من لبنان ومن سوريا، بعد اعطائهم جنسية فلسطينية - اتحادية، فلا يظلّون لاجئين، بل يصبحون عمالاً في ارض الدولة الاتحادية التي هم «مواطنون - اتحاديون» فيها... الى ان يكتمل توطينهم، ربما بعد جيل، فيستقيم بالسنّيين من بينهم، بعض الشيء، الميزان الديموغرافي في المجتمع العراقي، فضلاً عما لذلك من تأثير في الموازين القبلية.

- 4 -

في انتظار ذلك، هل يظل العراق سائباً، «هائجاً مائجاً»؟

لمَ لا؟ . . . وهل يزعج ذلك اسرائيل؟ بالكاد سيؤثر علىَ أميركا في المدى القريب المنظور . . . وتكون اسرائيل قد هيأت نفسها لتسلّم المقادير، مداورة ثم خطوة خطوة، مباشرة!

وسيبقى العراق سائباً، واميركا غير مستعجلة، في هذا الموضوع بالذات . . . ما دامت «المظاهر» بل التظاهرات و«المعارضات»، والأعمال الثورية الاستهداف على تباعد وفوضى تمكّن الاميركان - في ظل مظاهر الحيرة، فقط «المظاهر» - من «التردد» والتلكؤ عن السير في «الطريق الديمقراطي» الذي تدّعي الدعوة اليه.

ولا نجد هنا دليلاً أبلغ على ان واشنطن تلهو ولا جدية، من الخبر الذي نشرته احدى كبرى الصحف الاميركية عن تكليف أحد اساتذة العلوم السياسية والقانونية في جامعة كبرى في نيويورك، وهو يهودي الاسم . . . تكليفه (تصوّروا!) وضع مشروع دستور للعراق تطرحه الحكومة الاميركية على مختلف الفرقاءَ المعنيين!!!

• • •

أوَهكذا تُصنع الدساتير؟

أوَهكذا تكون الديمقراطية، حكم الشعب من الشعب؟

أوَهكذا يكون الدستور الديمقراطي تعبيراً عن الارادة الشعبية وسيادتها على نفسها والوطن؟

ألف صلاة وصوم على أيام الاستعمار البريطاني والفرنسي اللذين كانا يشجعان، بل يستفعلان قيام مجالس تأسيسية من الهند الى . . . لبنان. فتشترع دساتير، وإن بمعاونة او رعاية «امبراطورية»، تحفظ مكاناً لهذه السلطة بل تسلّطهَا، ولكنها تقيم أنظمة تتصرف ديمقراطياً، ثم غالباً ما تصطدم بالسلطة الامبراطورية أو المنتدبة، الى أن تتحرر منها ضمن المؤسسات ولو بثورة!

في لبنان، مثلاً، هيأ الانتداب مجلساً تأسيسياً لوضع دستور لا تزال معالمه الديمقراطية قائمة، رغم طرد الانتداب، ثم رغم استحداث «الطائف» الانتداب العربي (الأميركي!).

وضم المجلس التأسيسي شخصيات وطنية وعلمية كبرى، بل عملاقة، أمثال ميشال شيحا الذي كتب معظم المواد بخط يده، والشيخ محمد الجسر واميل اده وموسى نمور وشبل دموس ونخلة التويني وسواهم ممن تُنسى اسماؤهم مع الأسف!

ولم يكتب لهم «بروفسور» يهودي أو فرنسي حتى ولا مسودّة.

فماذا تنتظر اميركا لتدعو الى مجلس تأسيسي كهذا في العراق؟ . . . أوَ تنتظر ان يتفق العراقيون؟ المطلوب، بالعكس، ان يظلوا على تعددية في الرأي بل الاختلاف، فيجيء الدستور وليد تعددية آرائهم او لا يكون ديمقراطياً.

●●●

قبل ان تتفاقم الحرائق في العراق، وتجنّ أميركا فتنساق الى حرب ثانية . . . او تهرب الى أمام، فتفتح جبهة في رمال متحركة ما، قد تكون حدود سوريا، أو أيران (لمَ لا؟) او السعودية رغم تقدمها على خطين ايجابيينَ متوازيين: الانفتاح الاصلاحي، ومكافحة الاصولية وارهابها . . .

قبل ان تتفاقم الحرائق و«تفيض» عبر حدود العراق، يجب ان يفيد العراق من لحظة النجاح الاميركي في هدنة فلسطين لتقوم فيه «زعامة تعددية» - نعم، تعددية فهذا سر وحدتها وصدقيتها - تقترح هي، بل تفرض مجلساً تأسيسياً، تؤلفه من دون اراقة دماء، وتلزم واشنطن بقبوله الآن، لعل مخاوفها العراقية، من جهة، وشجاعتها المكتسبة من فلسطين، من جهة أخرى . . . بل لعل لحظة «التنفس» الاسرائيلي، تشكل فسحة أمل ديمقراطي يرسم خلالها العراقيون «خريطة طريقهم» (بالتعاون مع الأمم المتحدة ربما، أو . . . أو . . . مع

جامعة عربية ما، بدأت تتحرك). وتسبق المبادرة العراقية، بل تستبق «خريطة الطريق الديمقراطية» هذه تكامل «الأحجية» الاميركية - الاسرائيلية المجهولة الصورة بعد.

حاشية: اذا كان من دور تبحث عنه سوريا ويكون في وسعها السير به - ولبنان المتوحّد المسار والمصير معها - فهو محاولة «بعث» الجامعة العربية المترهلة (لا أي «بعث» تائه آخر!) لتضع بقية ثقلها مع مبادرة عراقية ديمقراطية تقيم مجلساً تأسيسياً تفرضه، اقليمياً ودولياً، على اميركا، فتبتسر هكذا «الدستور اليهودي»... أياً كان مؤلفه!

.... الإثنين ٣٠ حزيران ٢٠٠٣

مطلوب "تحرير" الدستور من الأزمة

- 1 -

لأن باريس، فجأة عندما تصلها، تُشعرك أنها لا تزال عاصمة المراقبة الفكرية الحرّة (وتدفع الثمن!) للمتغيرات العالمية، بما فيها تلك التي لا قدرة لفرنسا، ولا لأوروبا، للتأثير عليها...

لأن باريس هي كذلك، تبدو لك الأزمة الدستورية اللبنانية - ولنسمِّ الأمور بأسمائها - تافهة وسئيمة قياساً بما يدور في العالم، بل في «العالم العربي» («العالم» سابقاً...) على ارتباكه والقهقرى التي تهدده.

... ومع ذلك، ثمة من يحدّثك هناك عما يجري في السعودية على انه أهمّ وأكثر خطورة، في العمق، حتى من حرب العراق واحتلاله بل محاولة استعماره. ويقولون بأسى ان اشكال المقاومة التي تتفجّر، ليس منها بعد ما يصحّ ان يكون قاعدة للثورة الوطنية التي تستعيد العراق وتعيد تكوينه وتعميره، مجتمعاً ودولة

وحريات . . . لان العنف، متى لم ترافقه بل تسيّره رؤيا بناءة، ينتهي الى الدمار الذي يمهّد بدوره للاستبداد، سواء كان استبداداً داخلياً ام خارجياً، إذذاك لا فرق!

• • •

وتنظر من فرنسا شرقاً، فترعبك عودة «الارهاب» الشيشاني الى موسكو، بزخم غير متوقع، وبمزيد من الضحايا . . . بالذات في الوقت الذي تزداد مطالبة بعض الاوروبيين بالتطلع الى الروسيا كالامتداد الطبيعي لأوروبا الذي يمكّنها من أن تصبح، نوعاً وكمّاً، قوة تقدر على إعادة التوازن الدولي مع أميركا. فضلاً عن ان انضمام الروسيا الى الاتحاد الاوروبي يوازن اوروبياً الموافقة التي قد تفرض نفسها - وتفرضها اميركا - على انضمام تركيا . . . وتركيا اليوم بالذات في أزمة مع اميركا، بسبب من طموحاتها العراقية بل الشرق الأوسطية التي تَزيد مآزق العرب والاسلام تعقيداً، فضلاً عن زيادة ارباك اميركا بمآزق سياساتها المتضاربة!

• • •

واذا بذلك يزيد من جدية البحث في «الدستور الاوروبي» - وكان البعض يظنه هامشياً - لأن

«الدستورية» هي وحدها القاعدة التي يمكن أن تعطي المؤسسات، وطنية واقليمية، ضوابط بل قواعد حياة تحميها من العنف.

ويستشهدون (اوروبياً، أي «كونياً») لا بما يجري في فلسطين - وهذا صار الايمان به من باب تحصيل الحاصل - بل عكسياً بما يجري في افريقيا حيث تكاد تغمر موجة العنف، حرباً أهلية بعد انقلاب فحرب، دول القارة السوداء بكاملها. . . الى حد صارت معه من المسلّمات ضرورة الاستعانة بجيوش أجنبية «تكودر» وتعزز الجيوش الأفريقية لوقف حمامات الدم، بل «افتراس» القوى المتصارعة بعضها للبعض.

وتأتيك أميركا، مستفيدة من احتمال استدعائها لدور «عسكري - مالي» وحدها تقدر عليه، طارحة خطةَ نشر قواعد ثابتة لها في عدد من الدول الستراتيجية الموقع تتحرك انطلاقاً منها لضبط الوضع العام. ويصادف - يصادف؟ - ان تكون هذه المواقع في الدول الأقرب، تاريخياً، الى فرنسا كتونس والكونغو!

- 2 -

ماذا يعني لبنان من كل ذلك؟

وأيننا، لبنانياً، من هذا «البانوراما»؟

يعني لبنان ان عليه ان يفيق وان يستعيد «دستوريته»، لا بمعناها الشرعي الشكلي والمؤسساتي فحسب، بل من حيث هو الدستور تعاقد وطني واجتماعي للعيش

المشترك، ولجعل القانون في خدمة الانسان المواطن، وليس المواطن في خدمة، بل ضحية التطاحن الدستوري.

تلك هي أزمة لبنان الدستورية التي اذا تفاقمت تؤدي الى تطاير الوطن والأمة في مهب الرياح العاصفة بالعالم كله... فهل يعرف حكامنا بذلك، وأينهم من مسؤولية تعهّد التاريخ، فلا يزول ونزول كلنا منه؟

•••

ولنفصح، بل نتصارح كما يمكن من المنظار البعيد أحسن من النظرات الضيقة المعيبة - نعم، المعيبة - من داخل الأزمة، حيث تتضخم «الحبة» فتصبح «قبة»، وفق المثل السيّار.

نتصارح؟ نعم فلنتصارح.

العلّة في الرؤساء، بل في رئاسة الجمهورية بالذات عندما يستطيب الرئيس مذاقها، فيشتهي التجديد والتمديد، ولو أنكر... فالناس تعرف.

وحده بين الرؤساء السابقين صارح الناس بطموحه - ولا نقول طمعه - الشيخ بشارة الخوري بحجة انه كان رئيس الاستقلال. فأدى به طلبه التجديد الى تزوير انتخابات (١٩٤٧) فجاءت بمجلس تجاوب مع الطلب وجدد له... فكان ان هزمت المعارضة في الانتخابات اللاحقة (١٩٥١) جبهة الرئيس، مما أدى الى «ثورة

بيضاء» (١٩٥٢) لو لم تنجح قيادتها في ابقائها سلمية، مرتكزة على تضامن شعبي تجلى في اضراب عام، لاصبح لبنان مسرح انقلابات عسكرية متتالية كالتي كانت بدأت في سوريا ومصر وايران، فاوصلت الدول العربية الى ما وصلت اليه من استبداد وترهل، فضلاً عن الهزائم في وجه اسرائيل.

•••

... والرئيس كميل شمعون، الذي جاء الى الرئاسة بطل الثورة البيضاء، أفسح طموحه الى الرئاسة - في ظرف دولي بالغ الدقة تزلزلت معه خريطة المنطقة (الوحدة المصرية - السورية، وحرب السويس) - أفسح طموحه هذا في مجال افتعال «حرب أهلية» في لبنان استدرجت بدورها تدخلاً عسكرياً اميركياً (١٩٥٨) فرض انتخاب اللواء الأمير فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، وإن باقتراحٍ من مجلس النواب انقذ المظاهر الديمقراطية.

ولما بدأت «المخابراتية» العسكرية تستذوق تأبيد حكمها، وتهيئ للتجديد والتمديد (رغم تأكيد الجنرال شهاب ترفعه) كانت محاولة الانقلاب العسكرية (١٩٦١) التي لم يحدث مثلها في العهدين المدنيين السابقين، ثم كانت الأزمة الدستورية التي منعت التجديد لوقوف البلد على حافة مواجهة عنفية منعتها،

مرة أخرى، «الحكمة الدستورية» التي تحلّت بها التحالفات البرلمانية اذ غيّبت المتاجرات الطائفية. فكان التوافق على انتخاب الرئيس شارل حلو. . .

ثم فرضت التحالفات البرلمانية التي جمعت بين كبار المسلمين وكبار المسيحيين انتخاب الرئيس سليمان فرنجية، بدل العودة الى مرشّح عسكري او مرشح من قبل العسكر. . . الى أن عصفت بلبنان «حروب الآخرين» التي استدرجت الرئاسة الى ان تصبح فريقاً بدل أن تظل هي ضامنة الوحدة كما كانت تشتهي.

• • •

وسيذكر تاريخ لبنان الدستوري ان انفصام العقد الوطني حول الرئاسة (أياً يكن المسؤولون، وفي نظرنا كانوا من خارج الجسم الدستوري اللبناني) هو الذي جعل لبنان يقع فريسة الوصاية بل الوصايات العسكرية التي كثيراً ما كانت تفتعل «جولات» الحرب لتبرر لجوءنا اليها كي تقيم هي سلاماً تحرسه. . . فيأتي نتيجة ذلك من يخرِّب هذا السلام لا استهدافاً للبنان، بل استهدافاً لحرّاسه والأوصياء.

ولا حاجة الى المزيد من الافصاح، فصار لبنان يُسمّى «الساحة» و«المسرح»: ساحة كل الحروب العربية والاجنبية (وفي طليعتها حروب اسرائيل علينا

جميعاً، بمن فينا الذين اوهمتهم اسرائيل انها تحميهم) ومسرح كل الثورات، وخصوصاً تلك التي ضلّت طريقها الى ارضها، أو استسهلت حكم لبنانٍ ما بديل حكمها لوطنها.

• • •

هل من حاجة الى ان نقول انه لما تمزّق لبنان وتشرذم وحكم عليه ان يستزلم أرباً ارباً لأخصامه واعدائه المتسيّدين عليه، يربطهم بعضهم الى البعض «حلف موضوعي» غايته الغاء لبنان. . .

هل من حاجة الى ان نقول انه اذذاك تضخم خطر لبنان لا على نفسه بل على سواه وعلى المنطقة، فلم يعد من مجال سوى تجاوز الحل الدستوري (الذي جعلناه مستحيلاً) الى البحث عن حل دولي اقليمي. . . حل، هو ما بات اسمه «الطائف»، انتهى بدوره الى نقيض ما كان يراد منه، بالذات لأنه لم يقم تحالف وطني لبناني شامل بين اقوياء المسلمين واقوياء المسيحيين، يتحصّن به الحكم، والرئيس بنوعٍ أخصّ، ويتحرر هؤلاء وأولئك من التسابق الى استعداء الاوصياء مما يرسّخ «الاسترهان الدستوري»، وذلك هو مصدر كل العلل. . .

- 3 -

الى أين من هنا؟

بالصراحة ذاتها، الى التقيد بالدستور، لا كحرفية يستعملها هذا وذاك وذلك وذينك كمتراس سياسي، وبروح ميليشيوية موبوءة قتالة. . .

بل التقيد بالدستور (وإن «طائفاً» الى ان يجري تحريره، انما في مناخ سلام لا تعطله «مسامير جحا» والمعنى في قلب. . . «الشارع»!) من حيث هو ميثاق حياة وضامن حريات الانسان وحقوق المواطن والمجتمع.

والطريق الى ذلك ليس «أفْرَقة» لبنان (وهذا خطر يهددنا) ولا «شيشنة» لبنان ولا «تعريقه»، فنذهب في مهب الرياح الاميركية والاسرائيلية. . .

الطريق هو ان يقلع رئيس الجمهورية عن الطموح الى الاستمرار في الحكم، وهي الخطيئة المميتة التي اقترفها معظم الذين سبقوه، (فدفنوا محاسنهم في تراب تعفير الجباه وملفات الفساد والافساد). فلا يبقى الدستور أسيراً لمن صار من المألوف القول انه «هو»، ومن خارج لبنان ومؤسساته «الملاك الحارس» - والعبارة لاكثرهم صراحة! - يجدد للرئيس أو «يحرمه» التمديد. . .

ومن المنطقي بداهة ان يؤدي استرهان الرئيس، تبعا لطموحه، الى سعي منافسيه وخصومه الى الاسترهان اياه، فلا تبقى للحكم سيادة، ولا تبقى للبنان واللبنانيين

حريتهم. . . وهذا ما هو حاصل اليوم!

●●●

ولا يكفي ان يقسم الرئيس قسماً غليظاً انه لا يريد التجديد. . . ولا يكفي ان يستصرحه صحافي، أو هو يوحي بكلام الى زائر او مجموعة زوار غالباً ما كانوا وهميين. . . فثمة تصرّف وثمة أعمال وثمة تحالفات وثمة أقوال لا تفسّر، وما كانت لتكون، لو لم يكن وراءها طموح الى التجديد. . . يشجعه «الملاك الحارس» حينا، ثم يحبطه احيانا!

ومتى تحرر الرئيس، وحرر الحكم وسائر شركائه في الممارسة الدستورية من هذا «الاسترهان» (ولا نقول أكثر!) تعود وحدة اللبنانيين تفرض نفسها، فلا تنحدر بنا «السياسة» الى درجة التهليل لأن مجلس الوزراء، مثلا، صار ممكناً عقده، وإن مرة، في غياب الرئيس!!!

ثم ان الرئيس ليس وحده المسؤول!

فهنالك المنتفعون من استرهانه، يتصرفون باسمه ويدعونه الى التصرف كأنه يستذوق البقاء او يشتهيه، او له فيه مصلحة، في حين أن ليس له منه غير العذاب والعداوات والشر، فضلا عن تصاعد حروب الاتهامات وملفاتها، وغالبا ما تكون ظالمة، ولكن الطموح بل الطمع يكسبها مصداقية لدى الرأي العام تفسد حياتنا

كلها، فكيف بالحكم وادارته؟

- 4 -

أوَنقول، ختاماً: حذار؟

حذار الأزمة الدستورية. . . حذار أزمة الحكم؟

لا، لن نقول، فليس من حاجة الى مثل هذا القول.

الرئيس يعرف ان مبادرة كبيرة منه، صادقة، تضع حداً - كما لا يمكن اي تدبير ان يضع حداً. . . تضع حداً لكثرة النقاش والكلام والكلام المضاد الذي لا يجعل التجديد مستحيلاً فحسب، بل قد يجعل مستحيلاً الاستمرار في الحكم حتى الاستحقاق الرئاسي.

ذلك ان الشلل الدستوري، وما يستتبعه، سيؤدي الى أزمات خانقة متلاحقة قد تتسبب بمثل ما اختبرنا عام ١٩٥١ وعام ١٩٥٨ وعام ١٩٦١ وعام ١٩٧٥ . . . وكل الأعوام المشؤومة التي كادت تودي بلبنان.

كلمة واحدة، مبادرة كبيرة ونعيد الى الدستور حياته. وبعد ذلك نبحث في «الطائف» وفي الاصلاح وفي التحصّن ضد «الاعتبارات الاقليمية» والحقوق الطائفية كما الدولية و. . . و. . . وربما الارهاب كذلك.

لسنا أقوى من روسيا، ولا من فرنسا، ولم نعد أفضل من افريقيا ولا أكثر استقراراً من العراق!

«ما متنا، ما شفنا مين مات»؟!!

أما بعد، فلأننا نكتب من باريس، قد يكون أفضل ما نختتم به الرسالة هذه الأبيات من الشعر («محفوظات عاطفية لحرب في لبنان»)، كتبتها ناديا تويني هنا من عشرين سنة، ولا تزال هي الأصح نستذكرها اليوم بالذات:

«انتمي الى أرضي المجنونة؛
أخلقها بموتي، ووجهها يلتهب
بنظرات أكثر تأججاً من الجوع.
لست حرة الا ببقائها،
نقية من كل كلامٍ غريب عن قوانينها».

.... باريس، الإثنين ٧ تموز ٢٠٠٣

متى زمن الرشد الدبلوماسي والذكاء؟

« . . . ان هذا البلد يمرّ بمخاض صعب ، لكن للعراق قدرات كبيرة للنهوض ، مما يدفعني الى التفاؤل بأن العراقيين سيتمكنون ، بمساعدة جيرانهم والأسرة الدولية ، من التوصل الى ارساء نظام ثابت» .

غسان سلامة

(«النهار» ، ١٩/ ٧/ ٢٠٠٣)

ماذا يمنع لبنان - أي ماذا يمنع الحكم، بكل أجنحته و«مدارسه» - من أن يأخذ هو المبادرة العربية التاريخية ويعترف بالحكم العراقي؟ . . .

من غير ان ينتظر أن تخرج «الشقيقة الكبرى» (الكبرى؟) من تعثّرها الحائر وتقرر ذلك، وهي ستقرر ذلك حتماً، وفي أقرب مما نظن انما في ضوء حساباتها هي (الربما جاءت «على حسابنا»!) ولن تستشيرنا في ذلك قبلاً، وربما أخبرتنا - عملاً بـ«وحدة المسارين» -

في اللحظة التي يصدر فيها اعلان الى وسائل الاعلام .

. . . ومن غير أن يأتينا بالأخبار «من لم نكلّف» . . . ، عنينا الوزير اللبناني السابق غسان سلامة الذي لفظه الحكم حقداً وحسداً وهو في أوج انتاجيته . . . ربما يأتينا معرّجاً علينا في طريقه الى نيويورك رسولاً دولياً باسم العراق ، أو في طريق عودته ، لأننا لسنا ايران الخاتمي ولا حتى سوريا الأسد البشّار !

• • •

نقترح الاعتراف ، ونطلبه ملحّين بمنتهى الجدية ، من غير أن ننتظر - كما قال البشّار - «أن يثبت مجلس الحكم العراقي نفسه» . . . وكأننا نحن نمتحنه !

ولا نُسقط من حسابنا قدرة وزير خارجيتنا (الذي جعلوه «عاطلاً عن العمل» الخلاّق الذي هو في متناوله) على ابلاغ الجامعة العربية سلفاً ، انما ليس على سبيل الاستشارة ، فقط للاعلام مقدماً . . . مع التشديد على أن قرارنا نهائي وغير قابل للنقض !

بل أكثر ، لا شيء يمنع وزير الخارجية جان عبيد بالذات - الموثوق به سورياً فلا يعقل أن يخونَ إذاً . . . - من ابلاغ دمشق ، فقط ابلاغها حتى لا نحرجها بالاستشارة ، وحتى لا تعتب لأنها تبلّغت من وسائل الاعلام ، ان لبنان السيّد المستقل ، الشقيق لسوريا ،

وجد ان من مصلحته ومصلحة سوريا والعرب أجمعين أن يساهم على قدِّه الضئيل بهذه المبادرة السلامية تجاه الشقيق العراق . . .

ونقول تفسيراً اننا نجد أنفسنا ، تجاه العراق ، أكثر تحرراً من سوانا ، فلا «بعث» بيننا ، لا سابقاً ولا لاحقاً ، ولا امتيازات نفطية ، ولا اتهامات ب«تلجيء» أحد أو إخراج لاجئ أحد . . . كما ان لبنان ، المدرك (مشتقة من «ادراك» ، كلمة رديفة لـ«الرشد»!!!) ان الاعتراف سيصبح مطلباً دولياً ، من أميركا ثم روسيا وأوروبا - لبنان يفضّل استباق الطلب حتى لا يُتهم غداً بأنه يخضع لتعليمات «الاستعمار الاميركي» .

ولعلّه إذذاك يساهم في اقناع واشنطن (التي بدأت تقلع عن امبرياليتها شيئاً فشيئاً . . .) بأن لبنان بدوره ليس محتلاً ولا مستعمَراً من أحد ، وانه ينوي ألا يبقى مسترهَناً لأحد . . . وها هو قد بدأ يتحرر من الخوف : الخوف ، مثلاً ، من المطالبة العلنية لنفسه بما يطلب من الآخرين سراً أن يطالبوا له به . . . مفهوم؟

• • •

ثم بعد ، أما آن أوان تصويب سياستنا الخارجية نحو مصالح لبنان الاقتصادية ، ونحن في أمسّ الحاجة الى ذلك؟

لماذا لا نتعلم من «الشقيقة الكبرى» بالذات؟ . . .

وهي التي أفادت من انفتاحها على عراق صدام حسين، أيام حصار «النفط مقابل الغذاء» فتجاوزت البرنامج، وصارت انابيب «نفط العراق» تتدفق على مصافي الشام بينما أنابيبنا نحن مسدودة وخزانات مصفاة طرابلس مؤجرة ممن «يعرفهم» بعض الزعماء - الذين يكثرون هذه الأيام من القاء دروس العفة والطهارة والاستقامة في الحكم - كما يعرف هؤلاء جيداً ان ثمة موظفين «نظريين» في المصفاة يتقاضون رواتبهم ولا عمل يقومون به، لأن المصفاة معطلة!!!

وكانت احدى نتائج ذلك ان لبنان يشتري «مكرهاً أخاك لا بطل» نفط العراق من سوريا باسعار السوق العالمية، بينما سوريا كانت تدفع للعراق «سعراً أخوياً» لانفتاحها - وانفتاحنا نحن بالواسطة - على العراق.

هذا، فضلاً عن الاتفاق التجاري مع العراق الذي كان يتأخر توقيعه، والعراق يلّح وسواه يحذّر، بحيث كانت البضائع اللبنانية التي يستوردها العراق تمر بالواسطة المعلومة التي تتقاضى «عمولتها الحلال»!!!

أفلا نتعلّم؟... ألا نجرؤ حتى على ذلك؟

● ● ●

ثم، ثم... أوَنكون أكرم خلقاً من الدول الأخرى في توظيف مواقفنا السياسية، وعلناً ومن دون خجل، في سبيل المصالح الاقتصادية؟

اولَم يقرأ حكامنا – ووزير خارجيتنا بالذات ورئيس وزرائنا «المستمهل» كذلك! – التصريحات البولونية، إذ قالت حكومة فرصوفيا انها اشترطت لارسال نفر رمزي من جيشها الى العراق، ان تحفظ لها اميركاً حصتها من النفط العراقي تنالها مباشرة، وان تفتح أمامها السوق الوسيعة الجديدة، سوق عقود اعادة تعمير العراق. . . وما ادراك ماذا سيكون في هذه العقود، مما هوّلت اميركا على العالم بأنها هي التي ستحتكره، تعويضاً لها على «كلفة التحرير» – أي الكلفة العسكرية الباهظة التي أدت الى أكبر عجز في موازنة أميركا في التاريخ؟!

• • •

وفرنسا؟ وألمانيا؟ واليابان؟

ألم تقل كلها انها لن تشارك في ارسال جيوش إلا اذا كانت لها «حصتها» من عقود التعمير ومن النفط طبعاً؟ . . . وبالطبع شرط ان يخدم عسكرها في ظل الأمم المتحدة، وهذا ما يكاد يصبح من تحصيل الحاصل.

وكانت النتيجة الأولى ان مجلس الحكم العراقي أوفد عضواً، وكردياً، هو الزعيم الطالباني، في أحدى أولى المهمات الخارجية، بل ربما الأولى اطلاقاً، الى باريس حيث استضافه وزير الخارجية، ورحّب

الوزيران بمعاودة العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

فلماذا لا يطالب لبنان - نعم يطالب، انما من غير أن يجعل ذلك شرطاً للاعتراف، بل بعد ذلك - بفتح الأبواب العراقية أمام الكفاءات التعميرية اللبنانية، بل أمام الرساميل والتوظيفات الصناعية... وهو حقل لا تستطيع دولة عربية أخرى، وبالأخص الشقيقة سوريا، منافسة لبنان فيه قبل ان تستكمل «تحرير» أنظمتها الاقتصادية... وهذا ما يبدو متأخراً جداً، بسبب التسربل العقائدي إياه، اضافة الى البيرقراطيات والفساد والتخلّف (راجع فضيحة سدّ زيزون)!

•••

وبعد، كل ذلك وأكثر مما لا مجال للاسراف في تعداده، يدعو الحكم اللبناني الى القيام بمبادرة الاعتراف بالحكم العراقي، وان يكون - نكرر - أول العرب من دون اضاعة الوقت في كثرة المناقشة والكلام حتى لا يصيبنا ما أصاب الدبلوماسية السورية الكريمة يوم تغيّب مندوبها عن جلسة مجلس الأمن التي جرى فيها الاقتراع بالاجماع على القرار الأخير... فاضطرت هذه الدبلوماسية في اليوم التالي الى أن «تبعث» (مشتقة من «بعث») برسالة قليلة الذكاء والصدقية تقترع فيها «خطياً»(!؟) على قرار كان قد صار نافذاً «من دون جميلها»... فتحملت الوِزر المعنوي

الذي كانت تتحاشاه من اعلان العراق «بلداً محتلاً»، من غير أن تجني ثمن اقتراعها غير تذكيرها باستمرار ان عليها ان تقدم المزيد من مبادرات «حسن النية» من دون اشتراط «مقابل»، أي ثمن. . . لأن زمن البازارات قد ولّى، وليس في يد سوريا ان تفرض شروطاً على أحد!!!

•••

وبعد، وبعد. . .

الحاجة الى «الذكاء اللبناني» الذي لا نخاله الا متوافراً عند وزير خارجيتنا وسائر المسؤولين عن دبلوماسيتنا، اذا هم حرروا عقولهم الذكية وألسنتهم الطليقة من مركّبات النقص، ولا نقول أكثر.

والذكاء اللبناني يَفترض فينا أن «نقرأ الكتابة على الحيطان» - كما يقول التعبير الأميركي. . . أي أن نقرأ شعارات الأزمان المقبلة. . . وهي تتجلى في عبارات متكاملة على ما يبدو بينها سطحياً من تناقض. أما هذه الشعارات العناوين، فهي:

أولاً: ليس في مقدور أحد ان يغيّر الذي حدث، ولا أن يقف في وجه التغيير، ولا أن يعود بالوقائع الجديدة الى الوراء.

ثانياً: بدأت واشنطن تقتنع بأن ليس في وسعها الاستمرار في الطموح الى التفرد بسياسة العالم،

وبمعزل خصوصاً عن الأمم المتحدة. وهذا الاتجاه الذي بدأ بالدور «الرمزي» الذي أعطي للمنظمة الدولية في قرار مجلس الأمن الأخير، وبرضى فرنسا واوروبا كلها بقيادة الروسيا، سيتكرَّس «دوراً جوهرياً» ولو من دون طبل وزمر، في قرار مجلس الأمن العتيد.

ثالثاً: الفضل في ذلك، بالاضافة الى استغلاء اميركا ثمن الدم الذي لم تكن تتوقعه، يعود الى المعارضة العالمية التي قيل ان عواصمها عادت وسلّمت بالتفرد الأميركي... في حين ان الواقع هو ان مشاركتها في القليل الذي رضيت به هو الذي استدرج اميركا الى الكثير الذي ستلتزمه.

... وأول الغيث الحكم العراقي الحالي، ولو لم يوصف بعد بالحكم السيد المستقل.

• • •

فلا يتسربلنّ لبنان بشباك العنكبوت التي تنسجها بقايا العقائديات العربية وفتات موائدها.

لقد وقف لبنان الشعب، لبنان الرأي العام الحر غير المستأجر، ضد نظام صدّام (إن لشيء فثأراً للحرية وثأراً للدماء اللبنانية التي موّل هذا النظام أهدارها قدر سواه وأكثر... مفهوم؟) فليأت اعتراف لبنان العفوي بالنظام العراقي الجديد مبادرة طَليعية في حجم غضبة الرأي العام اللبناني ضد صدام وضد «الأمركة» التي ادى

اليها، في آن معاً!

وليطمئن من نطلب اليهم ذلك. غداً سيرون انهم فتحوا الطريق الذي سيسلكه الجميع.

«معليش» هذه المرة اذا كان لبنان البادئ. والبادئ، هذه المرة، أعدل... ولو ظنوا انه ظالم، الى حين!

.... الإثنين ٢١ تموز ٢٠٠٣

العرب واسرائيل... أمام المآزق الأميركية

- 1 -

أوروبا لا تريد صدم أميركا باستعجال تراجعها عن نظرتها «التفردية»، فهي تتردد في الدعوة الى تطوير دور الأمم المتحدة، قبل أن تطلب أميركا ذلك.

هذا هو تفسير اجتماع مجلس الأمن الاسبوع الماضي من غير أن تكون لديه ولا حتى «ورقة عمل» - أي خطوط عريضة لمشروع قرار - تترجم عملانياً إعلان وزير الخارجية الفرنسية انه آن أوان الذهاب الى أبعد من القرار ١٤٨٣ والإفساح في المجال لاشتراك قوات دولية في اعادة بناء العراق.

وكان دومينيك دوفيلبان قد ذهب، في محاضرة القاها من شهر في مجلس الشيوخ، الى حد الدعوة الى تعديلات جذرية في هيكلية الأمم المتحدة تتناول تكوين مجلس الأمن وانتشار «قوة دولية لنزع السلاح»، وأخرى لمتابعة «ضمان حقوق الانسان».

وهي اقتراحات تعرف باريس، ولا ريب، انها ترداد أصداء اقتراحات قدمها الدكتور بطرس بطرس غالي قيل في حينه انها كانت بعض ما تسبب له بالحرب الأميركية لإطاحته من الأمانة العامة.

• • •

هل هي موسكو التي هدأت روع باريس، فلم يهرول وزير خارجيتها الى مجلس الأمن ولا دعا نظيره الألماني الى الذهاب؟ . . . أم تكون لندن - لمَ لا؟ - التي يزايد رئيس وزرائها في تأكيد أوروبيته، انما مع المطالبة بأمهاله حتى يهندس هو وحليفه الرئيس الاميركي السبيل الأفضل لايجاد المخرج المثالي من مآزقهما المشتركة والمتكاثرة؟

أياً تكن الأسباب، ثمة حكمة ما، رأت ألا ينافس أحد الأمانة العامة - التي قالت الكثير من الكلام «الأوروبي» المنحى في تقريرها عن العراق. . . وجاء تقرير مبعوثها سيرجيو دوميلو (المرشح الأرجح حظاً لخلافة كوفي عنان) يضع نقاطاً كثيرة على الحروف العراقية التي أطلقها، بالصوت العالي، مندوب مجلس الحكم، الرئيس عدنان الباجه جي وزميلاه: ان في مجرد استماع مجلس الأمن اليهم اعترافاً دولياً بالشرعية العراقية الجديدة.

• • •

[حاشية بين هلالين : عطفاً على مقالنا السابق ، ما كان يضير وزير خارجية لبنان لو كان سبّاقاً بين العرب ولو بارسال برقية تهنئة ، بمثابة الاعتراف من غير ان ينتظر اجتماع الجامعة العربية الغارقة في تناقضاتها؟ . . . علماً أن مندوب سوريا في مجلس الأمن ، وكان حاضراً الجلسة ، لم يسجّل أي تحفظ بل وافق على مشاركة الوفد العراقي بالصفة الرسمية . . . أم تراه يفضّل وزيرنا أن نضطر غداً الى الأكثر ، ولا جميل لنا ، لأن واشنطن قد بدأت تطالب الدول بالاعتراف بالحكم العراقي الجديد الذي يعمل على استعادة السفارة لدى الأمم المتحدة ، وليس من سيعترض .

وما دمنا في هذا الصدد : شكراً للدكتور كلوفيس مقصود على رده على مقالي ، وكأنه لا يزال سفيراً للجامعة العربية . . . وفي رده ما يؤكد انه والاستاذ جان عبيد ينتميان الى المدرسة العروبية الكلامية ذاتها ، في حين ادعو انا الى معالجة الموضوع «براغماتياً» ، لا «تنظيرياً» . . . ولو فعلت غير ذلك أيام رفقتي وكلوفيس في الأمم المتحدة ، لما نلنا للبنان المركز الذي نلنا من عام ١٩٧٨ الى ١٩٨٢ . . . غرضنا بالضبط كان ان يخرج لبنان والعرب من الوضع الذي وصفه الدكتور مقصود اياه بعبارته الشهيرة : «الادمان على الفشل والحساسية ضد النجا»! أنتهت الحاشية] .

• • •

للعبرة والتاريخ ، لا بد هنا من اثبات هذه المقاطع من تقرير الأمين العام كوفي عنان لأنها تؤكد المواقف

التي انطلقت من التيارات الدولية المخالفة للنهج الاميركي:

«كان في صميم محادثاتنا [والعراقيين] النظرة المشتركة بأن الديمقراطية لا يمكن أن تُفرض من الخارج، بل يجب أن تنشأ من الداخل (...).

وانني أحيي انشاء مجلس الحكم لأنه يشكل هيئة تمثيلية يصح بعد الآن أن تتعامل معها الأمم المتحدة وكذلك المجتمع الدولي».

فهل يسمع العرب؟ هل يقرأون؟

وهل يقتنع لبنان ويتجاوب؟

- 2 -

هذا على المرسح.

فماذا الآن خلفه، مما تتداوله الأوساط الدولية ومجالس صنع القرار الأميركي؟

١ - ان ثمة اتجاهين متناقضين في السياسة الاميركية حول دعوة قوات غير اميركية للمشاركة في العراق. والأمر لم يحسم بعد، فتتساءل الدول المعنية أي الاتجاهين تصدّق، وأيهما سيتغلّب؟ والذي تخشاه العواصم الأوروبية هو أن ينتهي الأمر الى مثل ما انتهى اليه الاختبار الأفغاني المحدود النجاح، حيث توجد قوتان متميزتان، القوة الأميركية وهي الجيش المحارب الذي يواصل مكافحة الارهاب و«القاعدة»، ثم «قوة حفظ سلام» مختلطة تعمل تحت إمرة دولية.

٢- ما لا تدركه واشنطن، بسبب قراءاتها المتناقضة للوضع العراقي، هو ان الأعمال «العدوانية» التي تستهدف قواتها ليست بالضرورة «صدام - حسينية»، فلن تتبدل تبعاً لمقتل عدي وقصي ولا غداً اذا اغتالوا صدام. . . فبالاضافة الى التيار الوطني المناهض لاي احتلال، وتحت ستاره، معظم الاعتداءات، إن لم تكن كلها، يقوم بها جنود عراقيون من المسرّحين، وربما بعض الضباط الذين أوقفت الادارة الاميركية مرتباتهم والتعويضات المستحقة لهم، وهي مقتطعة من مرتباتهم طوال فترة خدمتهم. فكيف لا ينصرفون الى «الارهاب»، بل الى الخطف والتشليح والسرقة، وهم صاروا جياعاً ولا عمل لهم؟

٣ - الكفر بأميركا وادعاءاتها التحريرية، زائد فقدان الكهرباء والماء والخدمات الحياتية، ناهيك بالضائقة الاقتصادية، الخ. . . الخ. . . تشكل الأرضية المثلى لنشوء حركة رفضية يسهل توجيهها صوب التيارات المتطرفة، ومنها الأصولية الدينية. وهذا ما يحدث فعلاً، وتستسهل واشنطن تفسيره بنسبته الى «فلول البعث».

٤ - الفريق «الارهابي» الأخطر يتألف من المجرمين الذين أطلق صدام حسين سراحهم عندما بدأت الحرب، وعددهم عشرات الآلاف، وهم ليسوا من المعتقلين السياسيين بل من محترفي السرقات والسطو والاجرام. . . مما يرمي بغداد وسواها في حال رعبٍ،

والجيش الأميركي عاجز بالدبابات عن مطاردة هؤلاء أو القيام بالأعمال البوليسية التي تحمي الأهالي من شرّهم في الشوارع والمنازل.

٥- الحل للمشكلة الأمنية لا يمكن بالتالي أن يكون أمنياً صرفاً، بل يجب أن تتأسس المعالجة الأمنية على حل سياسي. والحل السياسي هو استعجال الدستور وتأليف حكومة منبثقة منه، في ضوء استفتاء شعبي او انتخابات نيابية باشراف الأمم المتحدة. وهذا هو الحل الديمقراطي الذي قال الرئيس الباجة جي وسواه ان مجلس الحكم يعمل له باستعجال.

- 3 -

في ضوء ذلك، يبرز السؤال مؤرقاً:

هل يمكن أن يكون تأخير هذا الحل وتمييع القضية فقط نتيجة جهل للمعطيات العراقية، أم ان «وراء الأكمة (الأميركية) ما وراءها»؟... نفط، والحاح أميركي لخصخصة النفط قبل تأليف حكومة قد ترفضه، فضلاً عن الالحاح على عقد صفقات إعادة التعمير بحيث تُواجَه الحكومة العتيدة بأمرها الواقع وهكذا لن يمكنها، ولن يمكن خصوصاً ادارة «أمم - متحدية» اخضاعها لقواعد تفسح في مجال توزعها على الدول التي تطالب بمشاركة اميركا فيها، او على الأقل باعطائها فرصة منافسة أميركا قبل عقد العقود السمينة.

تلك هي الأسئلة.

وفي أوروبا مَن يظنّ أن ساعة الحسم الأميركي قد آن أوانها، مع ما يقال عن عزم البيت الأبيض على تكليف وزير خارجية جورج بوش الأب، جيمس بايكر، تولي قيادة الادارة الاميركية للعراق، في إطار أوسع هو السعي الى حل قضية الشرق الأوسط برمتهاً، بما فيها «خريطة الطريق» الفلسطينية - الاسرائيلية المتعثّرة رغم مظاهر قمة البيت الأبيض. . ، واستطراداً كل خريطة طريق أخرى.

- 4 -

ومن سؤال الى سؤال، لعله الأكثر خطورة:

هل تكون واشنطن جورج دبليو قادرة على اتخاذ قرار جذري في الجو الذي ينطلق من تقرير الكونغرس عنَ الارهاب، وادانة اجهزة المخابرات وتحميلها مسؤولية عدم التحسب لانطلاق «العدوان» في ٩/ ١١؟

كل الاحتمالات مفتوحة. وأياً تكن التدابير التي سيتخذها البيت الأبيض لاستعادة ولو شيئاً من المصداقية، في جو الحملة الانتخابية الرئاسية المتزايدة التصعيد. . . فالثابت هو ان العبرة الكبرى هي عجز أضخم أجهزة «مخابراتية» في العالم عن اكتناه أبعاد الارهاب ومنطلقاته والتصدّي لشبكاته والنفاذ الى جذوره. فالحاجة ستفرض نفسها إذاً لمراجعةٍ في العمق لكل مفاهيم «الحرب على الارهاب».

- 5 -

يبقى، في انتظار ذلك وانتظار ما سيعني العالم العربي منه - وهو الكثير - ان نطرح بالنسبة إلينا الأسئلة الآتية التي يطرحونها في شأننا في «عواصم القرار»، بينما عواصمنا في قلق وجهل واحباط مبين. . .

أولاً : هل تتعظ أنظمتنا «المخابراتية» البالية بالأمثولة الاميركية، (فضلاً عن الامثولة «الصدامية«!!!) وببلاغة التدبير الديمقراطي الأسمه «لجنة تحقيق برلمانية»، فتستلحق نفسها، وتقفل الدكاكين المخابراتية التي تأسر الحكام أسراً. . . قبل أن يصيب أنظمتنا ما أصاب أميركا - علماً بانها هي عن مواجهة ذلك ديمقراطياً غير عاجزة - فتنفجر هذه الانظمة او تنهار؟

ثانياً : هل تقدر الدول العربية التي سينعقد مجلسها الوزاري في ٥ آب (. . . ولماذا العجلة؟) على اقتطاع دور لها، في خضم التناقضات الدولية والمآزق الامَيركية - البريطانية، فلا «يفاجئنا» انعقاد مجلس أمن لا بد أن يكون قريباً ونحن في بحران هواجسنا و«بازاراتنا» غارقون، وعلى براكين «الارهاب» نائمون؟ (بين هلالين: كنا نتمنى أن يكون للبنان الذكاء والرؤيا دور في ذلك . . . لكنه يبدو ان ذلك، حتى على أكثر وزرائنا ائتماناً، ممنوع مرهوب)!!!

ثالثاً : اوَننتظر أن يتفرّج شارون وتتفرّج اسرائيله على واقعنا والواقع الاميركي في العراق، وتكتفي؟ . . . أم

هي الفرصة الذهبية للدولة العبرية كي تنفذ وتبسط سيادتها بمئة حجة وحجة، طليعتها شائعة استدراج العراق المعزول عربياً الى سوق مشتركة مع تركيا. . . وذلك أول الغيث، وليس قطرة. واسرائيل ستحاول الأكثر باظهار قدرتها على القيام، لحساب أميركا بما لا تقدر اميركا عليه، وصولاً الى اقتطاع ما تريد من العالم العربي. . . بينما لبنان - المهدد أولاً قبل سواه - والعالم العربي، من أقصاه الى أقصاه، عاجز حتى عن البوح برأي في مصير العراق، فكيف عن الحرب دفاعاً لا عن فلسطين هذه المرة، بل عن كل ارضٍ مقدسة سواها؟

المطلوب جواب؟

أم يكون ذلك منتهى السذاجة، بل السخف و. . . الجاهلية؟

باريس، الإثنين ٢٨ تموز ٢٠٠٣

إلى أين من هنا؟

"النظام العربي الجديد"؟...

حرية التغيير!

أبشروا وهلّلوا أيها العرب!

الأمين العام للجامعة العربية يدعو «للنظر جدياً» (لاحظوا كلمة: جدياً) في نظام عربي سياسي وأمني جديد...

هذا ما بشّرتنا به المصادر المأذون لها، والتصريحات «المأذون بها» (ممّن، يا تُرى؟) في اسبوع كانت قمته حفلة «نقد ذاتي» من طراز فريد قام بها الرئيس حسني مبارك، أي رئيس الدولة العربية الكبرى، منذ ما قبل العرب، والتي اطلقت، مع انطلاق عهد الاستقلالات، «جامعة الدول العربية» واستضافت في عاصمتيها القاهرة والاسكندرية المؤتمرات التي انتهت الى وضع الميثاق...

ولم تنقطع هذه الاستضافة، رغم حروب العرب مع اسرائيل والانقلابات والثورات، والوحدات

والانفصالات، بل رغم قيام عهد الوحدات العربية مع جمال عبد الناصر، الا خلال «تعليق» عضوية مصر أنور السادات، غداة «كمب ديفيد». . .

●●●

هاجرت الجامعة، عرجاء، الى تونس، ثم ما لبثت ان عادت سليمة معافاة، مديدة الأيام. . . متمصّرة من جديد. . . رغم بقاء مؤونة الاتفاقات «التكميلية» حبراً على ورق:

فلا معاهدة الدفاع المشترك، حتى عند تطبيق بند «القيادة الموحدة»، مكّنتنا من نصرة بعضنا لبعض، او هي استرجعت أرضاً سليبة أو منعت احتلال أخرى. . .

ولا الاتفاقات الاقتصادية ومشتقاتها انتهت، خلال السنين الطوال، الى سوق عربية موحدة (بل ولا مشتركة). . . ولا صناديق التسليف والتمويل عوّضت فلسطين أو لبنان التقصير العربي، ولا هي ساهمت في توزيع بعض قليل من الثروة العربية الأضخم على الدول المحتاجة كالعراق و. . . الصومال!

[هنا هامش تاريخي: لبناني اسمه اميل مرشد البستاني اقترح، قبل ان يفنى بحادث طائرة لا يزال لغزاً. . . اقترح في مطلع عنايته بالسياسة انشاء صندوق تنمية عربية ممول بـ ٥ بالمئة من عائدات النفط. . . الآن بعد نصف قرن، يجدر بنا ان نحسب كم كنا انفقنا على تنمية بلاد الاغنياء والفقراء، في

آن معاً ، وكم «٥٪» انفق الاغنياء - وفي طليعتهم العراق - تبذيراً بدل الانماء!!! رحم الله الاذكياء ، يستشهدون بارهاب الفكر ، قبل ارهاب الجاهلية !]

أما في حقول التنمية الانسانية، بما فيها التنمية الثقافية، فكانت الجامعة شاهد زور على التقهقر لا في نسبة معدّل الدخل السنوي للمواطن العربي فحسب، بل في التخلّف حتى في القدرة على القراءة. . . فكيف بانحدار المستوى الاجتماعي الذي اهترأ من فرط التباعد بين الطبقات المتخمة بالثروة غير المنتجة، والطبقات التي تقارب مستوى الفقر الموصوف، بل هي دونه أحياناً.

وشاهد زور، وأدنى، كانت الجامعة وكل اجهزتها على ما وصفه كَبير مفلسفي «القومية العربية» الدكتور قسطنطين زريق بـ«تسطيح الشعوب»، وابراز ظواهر تضاؤل «التنوير» الفكري. . . فلا نقد عقلاني لعقيدة أو نظام او زعامة ولو تراكمت هزائمها والاخطاء. . . بل تلاشي الحريات، من حرية المعرفة الى حرية التعبير (حتى عن «المعروف»)، وحرية ممارسة ابسط حقوق الانسان، فكيف بحق «المساءلة السياسية» بل مساءلة السجّانين والجلادين؟؟؟

ونعجب بعد ذلك، وفي «ضوء» (؟) ذلك، اذا كان واحدنا يحتاج باستمرار الى الاجنبي للدفاع عن نفسه ضد الشقيق، وكيف كان بعضنا يحالف علناً المستعمر - ولو متستراً بالدعوة الديمقراطية - في انقضاضه علَى

شقيق وحرق أرضه وتدمير عمرانه واغتيال اهله بالجملة والمفرّق. . . فضلاً عن اقتطاع ما يستطيع من أقدس مقدسات أرضنا، فلسطين ومدينة الله القدس - اورشليم.

• • •

كل ذلك على خلفية دولية واقليمية ثم، على المستوى الأرفع، خلفية «تاريخية» يمكن اختصار وصفها بالآتي:

١ - عالم يزلزله خروج الدولة الأقوى على القانون الدولي واعلانها، بوقاحة لا حدود لها، انها غير عابئة بالمؤسسات والاتفاقات الأممية وموجباتها ومجالسها والأنظمة والتوازنات. . . وتتخذ من ارضنا (وخيراتها خصوصاً) ساحة اثبات وجود امبراطوري لا سابقة لمثله في التاريخ، متواطئة في هذا المشروع مع عدونا التاريخي اسرائيل، المتلبّسة بأبشع وجوه الحقد والاستهتار الى حد اللامبالاة حتى بانتحارها الذاتي، وهي تستشهدنا!

٢ - معارضة عالمية صلبة (٩٥ في المئة من الكرة الارضية) لاميركا وتصرفها، انما من غير اقفال الباب دون انتهاز فرصة تعثّر المشروع الامبراطوري في ديارنا (انما بمعزل عنا. . . الا بالكلام، الكلام، الكلام!!!) لتفتح أمام عاصمته المجال المزدوج:

الرجوع الى «شرعية» دولية، وإن معدّلة، كإطار للحلول «السلمية» شكلاً، مع التسليم بزوال النظام «الصدّامي»... وربما الى مشاركة في المصالح ومقاسمة في المغانم و«مراقصة» في الأدوار... ونحن عن مواجهة كل ذلك متسربلون بالخوف، لا نعارض (ربما عن قنوط) ولا نتصدى للمفاوضة «المسكونية»، حتى ولا من باب خلفي، ربما عن عجز عن استجماع بقية من ادوات التأثير والضغط... وبينما تبرز مبادرات الديبلوماسية الفارسية والعثمانية لتقرير مصير المنطقة، نمضي نحن نتكلم، من منطلق الدفاع عن النفس وكأننا لسنا نحن الضحية، بل نحن المتهم... وان اسرفنا في الكلام، فدفقاً من العقائديات النظريات الباليات!

٣ - يأسٌ اصبنا نحن أنفسنا به، فنلجأ الى الله نستفتيه أن يأذن لنا باختصار الجهاد الى امعان في ارهابِ من أرهَبنا، ولو أدى بنا ذلك الى الوقوع في أسر بعد أسَر: أسر حلقة التهديم المفرغة، ونحن في هذا الميدان اضعف، فينتهي بنا الجهاد الى ملاحم بطولات استشهادية لن يلبث العدو ان يتخذها ذريعة لابقائنا في «حالة» الاستعمار التي هي منتهاه... ونحن نصفق للموت والخراب وندفن الحياة، انما وحدنا، والعدو يظل حياً، يصفّق لنا سراً ويهيّجنا علناً.

● ● ●

هل من خطة عربية ممكنة للخروج على (ولا نقول: مِن) المأزق تلو المأزق؟

خطة؟ كلا . . . لا أحد يرى خطة أو يجرؤ على طرح خطة. حتى ولا الدكتور عمرو موسى!

انما ثمة خطوات متداولة تحتاج الى الشجاعة الفارعة للاقدام عليها ولو من بعضنا منفردين مهما يكن الثمن . . . وليغضب من يغضب!

أولاً : التوقف عن التصريحات، وخصوصاً عن ترداد الشعارات الفارغة مغمّسة بدموع التماسيح.

ثانياً : لأن الدعوة الى قمة عربية «شاملة» مسألة مستحيلة، ومستحيل الوصول منها الى نتائج - وكذلك مجلس الجامعة ومؤتمر وزراء الخارجية الخ . . . - الاكتفاء بقمة مصغرة منسجمة المصالح والرؤى . . . مثلاً مصر والسعودية وسوريا والاردن وفلسطين ولبنان، وهي الدول المهددة بمئة خطر وخطر، والتي لا يمكنها ان تتكاذب طويلاً ولا ان تخرج بعضها على البعض من غير ان ينفجر الخوارج. وتلتئم هذه القمة على ادراك منها واقتناع بأن خطر اميركا عليها اذا تحرّكت حكوّمياً، وبسيادة، أقل من الخطر الذي يدهمها اذا تركت جماهيرها تدفعها الى اليأس فالفوضى فالإضطرابات، وربما في نهاية المطاف الى الثورة!

ثالثاً : تنعقد القمة بمن حضر، ولا تلتزم شيئاً تجاه من لا يحضر. وتعتبر نفسها بمثابة هيأة تأسيسية لجامعة

عربية للمستقبل، من غير ان تضيّع وقتها في البحث الآن في المواثيق والصلاحيات.

رابعاً: تعتبر القمة الأمين العام بمثابة مفوض عام عنها، تستوثقه في المفاوضة والتحرك واقتراح الخطوات والخطط. وإن لا، تعفيه وتدعوه الى ان ينصرف، بموجب صلاحياته الحاضرة الى دراسة تنظيم العالم العربي المابعد الحرب... هذا اذا بقي «عالم عربي»، او دراسة تصفيته بأقل كلفة!

خامساً: تعتبر القمة نفسها ودولها في حالة استنفار وحرب، ديبلوماسياً واقتصادياً على الأقل. فتخرج باعلان يقول ذلك صراحة استقطاباً لقوة «الجماهير» العربيَة، انما بعد اطلاق سراحها وفتح السجون، المادية الحديدية، وتلك التي تسجن حرية الفكر السياسي العام الخلاّق، الذي تبطل اذذاك حاجته الى المراوغة، وينشأ من قوته استقطاب لتضامن عالمي مفقود الآن. ولا بأس اذا اقدمت القمة، بصورة جماعية، على خطوات دراماتيكية فورية، كدعوة الجمعية العمومية للأمم المتحدة، او الدعوة الى مؤتمر دولي للسلام... وبداهة، وبداية، اعلان دولة فلسطين والاعتراف بسيادتها على ما يتيسّر لها من ارض من دون «خطة طريق» يرسمها لنا العدو ولا من يفتحون لولوجها باباً.

سادساً: الانضمام الى ثلاثي فرنسا المانيا روسيا، او مواكبته بقوة بحيث لا يبقى وحده في وجه اميركا،

فيكون معذوراً اذا ألزمنا بالقليل لأننا لم نوظف معه بديل الكثير . . . ثم فتح مفاوضات، ولا خجل، مع تركيا التي تغازلها اميركا «على كيسنا»، ومع ايران التي تبدو مهيأة لطرح مخرج على اميركا يؤمن «خروج» صدام بأرخص الأثمان، ولا حصة لنا مقابل ذلك سوى حق الاحتجاج. في حين اننا كلنا نعرف ان «نظام صدام» صار عبئاً، ولم يبق لانقاذه المستحيل ثمن نطلبه . . . فلماذا لا نتجاوز «النظام» الى مخاطبة الشعب العراقي، فنصبح نحن كفيله ثم كفيل مستقبله؟ . . .

●●●

. . . واشياء أخرى كثيرة، تفرض نفسها متى اقتنعت الدول، اذا تحرّكت واقنعت بعضها البعض بأنّ عليها ان تقلع عن البحث عن كيفية انقاذ انظمتها هي، وانظمة استخلاف حكامها لأنفسهم، عبر حزب او عشيرة او قبيلة او عائلة . . . ولنعلم ان ذلك كله معرّض للزوال مع الزلزال، وأهل الزلزال لن يضمنوا لحاكمٍ بقاءً في وجه شعبه متى «تزلزل» هذا الشعب !

فلا يظنن حاكم ان في وسعه المحافظة على رأسه «عند تغيّر الدول» الا اذا ركب هو مركب التغيير، وآمن بالجهاد من أجل حياة أمته، بدل التنازل عن الحياة

لواحد من مصيرين متحالفين في الجوهر : الاستعمار ، او الارهاب . . . او لكليهما معاً، وتلك تكون الطامة الكبرى .

.... الإثنين ٧ نيسان ٢٠٠٣

سلام القبور المكلسة ؟...

الذين ظنّوا (كما كتبنا متخوّفين من اسابيع) ان افغانستان الارهاب تنتقل الى العراق، صحّ فألهم الشؤم: صار العراق افغانستان «أكثر» وأعظم خطراً.

أكثر، بعد فاجعة «كربلاء العصر» في النجف الشريف، لأن رمزيتها الدينية تفوق فاجعة العدوان على الأمم المتحدة... فالسيارة المفخخة التي أودت بحياة سرجيو دي ميللو وزملائه بالعشرات قضت على بدايات الدور السياسي الذي كانت البعثة الدولية تقوم به (وثمة من كان يقول: متجاوزة صلاحياتها المحددة في قرارات مجلس الأمن) بدراية وتأن لم يجديا نفعاً في التمييز بين رسالة السلام التي رفعتها الراية الزرقاء على مقر «فندق القناة»، وراية الاحتلال التي يصرّ البنتاغون على رفعها فوق قصور صدّام المهدّمة.

ولكن، أين هذا كله من تدنيس المقام الديني الأقدس في العراق؟

والأبعد مغزى أن منطق تطوّر الارهاب، متى يبدأ يتقدم، كما يتقدم الآن في العراق، يزداد تنوّع أهدافه وتعددها: أنابيب نفط، منشأات كهربائية، دوريات متجوّلة، متاحف، سجون، مقار رسمية وأخيراً، وأكيداً ليس آخراً: أقدس المقامات الشيعية، مدفن الإمام علي بن أبي طالب!

فماذا بعد؟

●●●

خوف عظيم وفي محلّه، وإن لم يبح به أحد: بعد تحوّل العراق الى أفغانستان، الخوف هو من أن يتحوّل العالم العربي كله، دولة بعد دولة، وأرضاً بعد أرض، بل وشعباً بعد شعب، إلى عراق وفلسطين في آن معاً، نظراً لوجود تلاق موضوعي مقيم (لم يخطط له أحد، ولكنه أمر واقع موَجود شئنا أم أبينا!!!) بين «الارهاب» الأصولي والارهاب الاسرائيلي.

نعم، ثمة شيء ما من «القاعدة» ومنهجها - لمَ لا؟... - عندما سينتهي الأمر بشارون إلى هدم البقَية الباقية من «مقاطعة» رام الله على رأس آخر رموز دولة فلسطين المقاومة، ياسر عرفات... الذي لن يضيره ان يلتقي ربه منَ غيرَ أن يعترف له الرئيس بوش بمحلٍّ وإن ضيّق في جنة المستشهَدين!!!

●●●

خوفنا الكبير أن تجتاح «ثقافة الموت» العالم العربي (بل الاسلامي برمته، بما فيه الهند، كما اليوم بالذات. . .) متسلحة بالظنّ الخاطئ أن الاستشهاد هو الهدف من الحياة فالجهاد، بدل أن نعترف مع الفقهاء العقّال بأن الاستشهاد، عندما يُقدَّر للمجاهدين، نعم يأخذهم الى ربهم فرحين مهللين. . . ولكن الهدف من الجهاد يبقى هو النصر، وعلى الذات، بينما المجاهدون أحياءَ يرزقون في هذه الدنيا. . . ليس هو، ولا يمكن أن يكون اختصار القدر وابتساره بالطموح الى استعجال الآخرة، أو يصير اذذاك شكلاً آخر من أشكال «النيهيلية» الانتحارية، الكافرة. . . أوَهذا هو الإسلام؟! لعلها «ثقافة الموت» جاءتنا سوابق سياراتها الانتحارية المفخخة من «نمورالتاميل» في سري لانكا، ولا نذكر مَن زرعها هناك!!!

ولكن، معذورة «ثقافة الموت» اذا هي اجتاحت عالمنا، لأنها هكذا تملأ الفراغ المهول الذي تسبح فيه أنظمتنا (بما فيها «الثورية») وحكامنا. . . وأكثرهم «فكاهة» في استبداديته السخيفة قذّافي ليبيا الذي دفع تعويضاً عن «اغتيال» ركاب الطائرتين اللتين اسقطهما ارهابُه، مليارات الدولارات، والحبل على الجرار، مشفوعة برسالة اعتذار الى الأمم المتحدة، تصوّروا!

ترى، لماذا لا يعتذر الى الشعب الليبي الذي اهدر ثرواته، مليارات ومليارات في تنظيم الارهاب الجوي، فضلاً عن الحروب العبثية، ثم في التوبة عن ذلك. . .

والشعب لا يزال قابعاً في التخلّف، وفي الجهالة كذلك؟

وماذا عن الاعتذار الى لبنان لأنه غيّب إمامه، الإمام موسى الصدر؟ . . . ولن نستغرب أن يأتي يوم يعترف فيه بما اقترف عقله الناقص ويداه الطويلتان، ولكن المليارات اذذاك لن تجدي لبنان ولا العرب ولا المسلمين نفعاً . . . كما لم يجد الشعب الليبي نفعاً اعترافُه بالأمس . . . ونطمئنه، لَن يُجدِه نفعاً الاعتذار الى لبنان، متى حدث!

●●●

تلك هي حال العرب، فالى أين من هنا؟

أوَنصدّق ان الرئيس (نعم، رئيس، واميركا . . .) جورج دبليو كان جاداً عندما رحّب، كما قيل، بانتقال كل الارهابيين واحتشاد «القاعدة» في العراق، لأنه هكذا يستطيع الآن ان يتغلب عليهم مجتمعين؟

أمن أجل ذلك تستمر واشنطن تعارض اللجوء الى الأمم المتحدة، وقد تعارض دعوة الرئيس جاك شيراك الى عقد مجلس الأمن على مستوى القمة، كما مرة من قبل في ٣١ كانون الأول ١٩٩٢، غداة سقوط جدار برلين، فانتهى المجلس بتوصية (لم تنفّذ . . . لماذا؟ اميركا ايضاً؟ . . .) «بتعزيز فاعلية مجلس الأمن وصلاحياته ليقوم بدوره في الحفاظ على السلام الدولي

(. . .) وبانشاء قوة سلام دائمة (. . .) ووحدات لفرض السلام عند الحاجة» الخ. . .

وقال البيان آنذاك ان المجلس يدشّن هكذا «عصراً جديداً في تاريخ الأمم المتحدة». فأيننا من ذلك العصر، ومن تهيئة مجلس الامن ليقوم بدوره؟

لعل الجواب عند غسان سلامة الذي «ذهب ورأى». . . انما لم يتسنَّ له - ولسرجيو دو ميللو وسائر المتفائلين بالخير - أن «ينتصروا» فيجدوه.

وغسّان عاد ليقول ان حتى آخر قرارات مجلس الأمن - القرار رقم ١٥٠٠ - لم يعطِ بعثة بغداد حتى ولا ورقة تين تغطي بها عورات صَلاحياتها وهي «مكانها تراوح». . . وكأننا بغسان سلامة اليوم، إن حكى، يعترف ان البعثة الدولية كانت قد أصبحت، عندما انقضّ عليها الارهاب، مجرّد تغطية للفشل. . . هي دفعت ثمن عجز سواها، لا ثمن بدايات النجاحات التي «اغتصبتها من أسياد الاحتلال» وأصحاب نظرية «الحروب الاحترازية» على الارهاب، أي المسلك المناقض لدبلوماسية السلام الاحترازية التي تحلم الأمم المتحدة بسلوكها.

●●●

وبعد، هل مبادرة الرئيس شيراك محكوم عليها اذاً أن تفشل؟

ليس تماماً. غالب الظن - من قراءة الأنباء - ان رؤساء الدول الأعضاء في مجلس الأمن سيكونون في نيويورك، كسائر الرؤساء وفق التقليد المتبع، لالقاء خطب دولهم في افتتاح دورة الجمعية العمومية، فماذا يمنع اذذاك عقد مجلس الأمن على مستوى القمة؟

الصعوبة، بل المجازفة هي أن ينعقد مجلس الأمن على مستوى القمة، ويختلف على مستوى القمة، فيمارس شيراك حق النقض (وبوتين الذي مهّد بالموافقة على قيادة أميركية للقوات الدولية، شرط ان تنطلق من قرار لمجلس الأمن يكلّفها، ويكلّف المنظمة الدولية تعهد عَودة العراق الى الديمقراطية والشرعية) - حق الفيتو في وجه بوش رئاستُه ممرّغة في المزيد من الرمال المجبولة بالدماء والافلاس... وربما في غياب حليفه الوحيد طوني بلير، اذا استمرت فضائح التحقيقات القضائية تحصد الاستقالات.

فهل ثمة، في غياب بريطانيا (عظمى من جديد)، عن دورها، مَن يفسح لمجلس الامن مجالاً لرأب الصدع قبل العاصفة؟

●●●

الرئيس بشار الأسد ربما، آخذاً شخصياً موقع سوريا في مجلس الأمن؟

شرط ذلك أن يأتي الرئيس البشّار يتوّج حلمه

بـ«التغيير»، فيعلن من المنبر العالمي الأرفع اعلاناً نهائياً فورياً ومبرمجاً . . . وشرط أن يحصّن العرب مجتمعين البادرة السورية المأمولة لا باعتذار عن ممارسة الارهاب، على الطريقة «القذافية» الحقيِّرة الممقوتة بل تحصّنها بصحوة عربية تدعو اليها، قبل اجتماع مجلس الأمن، مستعجلة «المؤتمر الدولي للنظر في قضية الشرق الأوسط» الذي دعا اليه الرئيس الفرنسي، كذلك.

واذا لم يكن عند سوريا «خيل تهديها ولا مال . . . فاي نطق [غير هذا] يسعد الحال»؟

. . . نعم، استعجال عقد المؤتمر قبل مجلس الأمن، أو عقده بموازاته، وفي الأمم المتحدة بالذات بدل اضاعة الوقت وتمييعه في البحث عن مدريد اخرى ينعقد فيها.

● ● ●

جدول الأعمال؟

ورقة العمل؟

الصحوة العربية تفرض ذلك، وبمصداقية لا يمكن ان تكتسبها الا من المبادرة الى طرح القضيتين اللا ثالثة لهما:

١ - مكافحة الارهاب، إنما بنظرية عربية عملانية جماعية تتوافق مع أصول الدين الأصيلة، وليس

بمجموعة شعارات «تسوَوية» من الكلام الخشبي العقائدي الصبياني، المتخلّف. . .

٢- خطة التغيير الى ديمقراطية تمثيلية دستورية حقة متلازمة مع تنمية انسانية متكاملة، مبلورة بضمان حقوق المواطن العربي وحرياته، ومتأسسة على اطلاق التطلعات الشعبية العربية النهضوية العريقة، ولو كانت لسنوات مكبوتة!

اذذاك، نفرض على المؤتمر الدولي مطلبين عربيين جوهريين، ولا خرائط طريق ولا من يخططون:

١- اعلان الدولة الفلسطينية فوراً.

٢- تسليم الحكم في العراق - أي الأمن كذلك - الى حكومة ائتلافية يُجمع الشعب بكل مكوناته على الثقة بها، فلا تبقى في العراق حاجة الى قوى احتلال جاءت تحارب الاستبداد الارهابي، فاذا بالارهاب يستبد بها. . . وينتصر عليها وإن إلى حين!

. . . وإن لم نفعل، إن لم نسلّم الأمم المتحدة مفاتيح «السجن العربي الكبير» سجوناً سجوناً نشرع ابوابها، بكل دهاليزها في كل عواصمنا، بديل كُتُب الاعتذار القذافية. . . فإن المؤتمر الدولي قد ينعقدَ لاعادة رسم خرائطنا وتقاسم أرضنا والخيرات وما تبقى من الرجال (والنساء كذلك!) مغانمَ وسبايا للدول العظمى والاصغر منها، وأسلاباً لاقتصاداتها الطامعة كلها بنا. . . بينما تختنق شعوبنا في دخان «ثقافة الموت» وهي ترقص جائعة على القبور.

ذلـك يكـون سـلام «أهـل الكـهـف» فـي قـبـورهـم «المكلّسة».

الإثنين ١ أيلول ٢٠٠٣..............................

المطابع التعاونية الصحفية ش. م. ل.، بيروت، لبنان
أيلول ٢٠٠٣

٢٣ مقالة، بعضها في حجم الدراسة، نشرت على مدى ستة أشهر جمعت في هذا الكتيّب.

الحرب على الإرهاب، بل حروبها....

وحرب العراق وما نشأ ويستمر ينشأ منها....

ثم حروب فلسطين التي قيل أنها في الطريق إلى السلام، بموجب "خريطة طريق" دولية، فإذا بالحروب تتشعب والطرق إلى السلام تنهار الواحدة بعد الأخرى...

كل ذلك يلتقي في حوض قضية الشرق الأوسط التي يعالجها غسان تويني في افتتاحيات "النهار"، فإذا بها تتصنّف كتاباً يضم هذه المحاور الأربعة.

"دار النهار"


9 782842 894542
ISBN 2-84289-454-5